# مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2019-2018

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

**رؤيتنا**

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

**رسالتنا**

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/EDID/2019/1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

# مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2019-2018

الأمم المتحدة
بيروت

© 2019 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: escwa@un.org-publications

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

19-00879

# تمهيد

«مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية» من المطبوعات الرئيسية التي تصدرها سنوياً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة 56/35، الفقرة 173؛ وقرار الإسكوا 270 (د-24) الفقرات 2 و3 و4؛ وقرار الإسكوا 303 (د-27) الفقرتان 1 و2. ويرتبط المسح بالبرنامج الفرعي 3 للإسكوا المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي، والذي يؤازر جهود الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات قائمة على مبادئ الحكم الرشيد، لتمكين التخطيط الاقتصادي وصنع السياسات دعماً لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة. ويقدم المسح في إصدار 2019-2018 تحليلاً لآخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لإطار محدد، للفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى آذار/مارس 2019. ولهذا المسح هدفان رئيسيان هما تحليل المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية المرصودة بانتظام في سياق عالمي (الفصلان 1 و2)، وعرض دراسات إصلاح نظام دعم الطاقة وما له من تداعيات على صعيد الاقتصاد الكلي (الفصل 3).

# شكر وتقدير

أُعد التقرير بإشراف السيد مختار محمد الحسن، مدير شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا وبتوجيه منه. وتولّى السيد محمد هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتوقع في الشعبة، قيادة فريق الإعداد الرئيسي الذي ضمّ السيد أحمد مومي، والسيد سونغ جن بايك، والسيدة نتالي خالد. وقدم كل من السيدة أربي أتاميان، والسيد مارون لاوون، والسيد عبد االله الحمدي، والسيد هيونجين آن، والسيدة سنكو لي، المساعَدة في إجراء البحث والدعم الإداري.

ويود الفريق أن يعرب عن جزيل شكره وتقديره للزملاء الذين استعرضوا هذا العمل، ولا سيما السيد الياس غضبان، والسيد دايفد كريفانك، والسيدة جيزيلا نوك، والسيدة سارة سلمان، والسيد محمد عريس، والسيد يونس أبو أيوب، وللشعب الفنيّة في الإسكوا، التي قدمت مساهمات قيّمة في المسح، ولا سيما شعبة سياسات التنمية المستدامة، وشعبة التنمية الاجتماعية، وشعبة التكنولوجيا من أجل التنمية، وشعبة الإحصاء، وشعبة القضايا الناشئة والنزاعات، ومركز المرأة في الإسكوا. والفريق مدين بالشكر أيضاً إلى السيد يعرب بدر والسيد نيرنجان سارنجي على مساهمتهما في إعداد الأطر المدرجة في المسح.

وقد استشار الفريق عدداً من صانعي وصانعات السياسات والجهات المعنية طوال عملية إعداد المسح، وعقد اجتماعاً خارجياً لفريق من الخبراء والخبيرات في 11 حزيران/يونيو 2019 في بيروت لاستعراض مسودة المسح والموافقة عليها. وضم الفريق: السيد توفيق الراجحي، وزير مكلف بالإصلاحات الكبرى في تونس، والسيد هون جو بارك من المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية في المملكة العربية السعودية، والسيدة عبير الشناوي من الجامعة الأمريكية في القاهرة، والسيد وليد مروش من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت.

# موجز تنفيذي

تأثر مسار النمو الاقتصادي العالمي في عام 2018 إلى حد كبير بتزايد حدة النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل 0.1 نقطة مئوية ليصل إلى 3.0 في المائة في عام 2018. وضعُفَ النشاط التجاري الدولي، وجرى تشديد الظروف المالية إثر قرار الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، تدهورت ثقة أصحاب وصاحبات الأعمال وتراجع الاستثمار خلال العام. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الظروف، مقرونةً باستمرار التوتر الجيوسياسي في جميع المناطق، والغموض الذي يكتنف السياسات الدولية، إلى كبح النمو الاقتصادي العالمي عند 2.7 في المائة في عام 2019.

وفي الوقت نفسه، ارتفع الطلب العالمي على النفط في عام 2018، مدفوعاً بشكل خاص بالنشاط الاقتصادي القوي في الصين، والهند، والولايات المتحدة. غير أن ديناميات الإمداد بالنفط كانت معقدة بسبب عدم استقرار الوضع السياسي في بعض البلدان المصدرة للنفط. فقد شهد إنتاج النفط في فنزويلا وإيران هبوطاً حاداً إثر العقوبات، كما وافقت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على تخفيض إنتاج النفط في كانون الأول/ديسمبر 2018.

وعلى الرغم من هذا التخفيض، ازداد إجمالي الإمداد العالمي خلال عام 2018، مدفوعاً بشكل أساسي بالزيادة في إنتاج النفط الحجري في الولايات المتحدة. وقد أدت هذه التقلبات الجيوسياسية إلى تقلبات حادة في أسعار النفط العالمية في عام 2018. وسجل سعر النفط الخام ارتفاعاً كبيراً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018، متأثراً بتخفيض الإمداد في فنزويلا، وكندا، وليبيا؛ لكنه تراجع خلال الربع الأخير، إثر التغيير في سياسة الولايات المتحدة التي ألغت في أوائل عام 2019 الإعفاءات الممنوحة لبعض الدول من أثر العقوبات المفروضة على إيران.

وبالتوازي مع ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2018 وحتى الربع الأول من عام 2019، انتعش الاقتصاد في المنطقة العربية التي سجلت معدل نمو بلغ 2.3 في المائة في عام 2018، بالمقارنة مع 1.7 في المائة في العام السابق. وكان هذا النمو مدفوعاً بقطاع الهيدروكربون في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما البلدان المستوردة للنفط مثل الأردن والسودان ولبنان، فاعتمدت بشكل كبير على واردات النفط، فاتسع العجز في حساباتها الجارية وازدادت ديونها العامة.

وحثت تقلبات أسعار النفط العديد من البلدان العربية المعرضة للتأثر بها، إلى اتخاذ سلسلة من المبادرات لإصلاح نظام الدعم وخفض عجز الميزانية. ومع ذلك، ظل النمو الاقتصادي يرزح تحت وطأة عدم الاستقرار السياسي، وارتفاع مستويات الدين العام، والتوتر الجيوسياسي، والريبة حول السياسات الدولية. وتعكس التوقعات الاقتصادية للسنوات المقبلة هذه الخلفية التي لا يمكن التنبؤ بها في المنطقة العربية، حيث من المتوقّع أن يبلغ النمو 2.6 في المائة في عام 2019، و3.4 في المائة في عام 2020.

وعلى مستوى مجموعات البلدان، لم يكن مسار النمو متجانساً. ففي عام 2018، استعادت بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ وتيرة النمو الاقتصادي، فبلغ 2 في المائة، بعد انكماش بنسبة 2.0 في المائة في العام السابق. وفي الوقت نفسه، أحدث تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ضغوطاً تضخمية خفيفة.

ويعود الانتعاش في اقتصادات بلدان المشرق إلى التوسع الاقتصادي القوي في مصر، وإعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية. وظل النمو الاقتصادي في الأردن ولبنان ضعيفاً في عام 2018، إذ بلغ نمو الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن 1.9 في المائة وفي لبنان 0.3 في المائة. ويعاني الاقتصاد في هذين البلدين من عدم الاستقرار السياسي ومن النزاعات الطويلة الأمد في البلدان المجاورة لهما.

وتباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في بلدان المغرب حتى 3.3 في المائة في عام 2018 نتيجةً للتراجع الكبير في معدل النمو في ليبيا بسبب التصعيد العسكري الحالي. غير أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، في ما خلا ليبيا، قُدر بنسبة 2 في المائة في عام 2018، في انخفاض طفيف عن نسبة 2.1 في المائة لعام 2017، مما يدل على استدامة نواتج النمو إلى حد ما في بلدان المغرب في السنوات الأخيرة.

وشهدت اقتصادات أقل البلدان العربية نموًا انكماشاً بنسبة 1.7 في المائة في عام 2018، تلاه انتعاشٌ وتوسّع بلغ 0.3 في المائة في عام 2019. ويعزى السبب الرئيسي للانكماش في عام 2018 إلى ضعف الأداء في اقتصادَي السودان واليمن، المتأثرَين إلى حد كبير بالاضطرابات السياسية.

وفي ما يتعلق بالسياسة النقدية، رفعت المصارف المركزية في معظم البلدان العربية أسعار الفائدة بالتزامن مع دورة رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، حيث ارتفعت المعدلات على أربع مراحل لبلوغ معدل 2.5 في عام 2018. وقد توخت المصارف الحذر في هذا الإجراء، تجنباً لتثبيط نمو الائتمان المحلي. غير أن تشديد السياسة النقدية أدى إلى تفاقم الوضع المالي في المنطقة، فازداد العجز المالي وارتفعت مستويات الدين العام.

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الإقليمية، شهدت ديناميات التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية حالةً من الركود. فالمشاركة في القوة العاملة في المنطقة، التي لا تزال معدلاتها هي الأدنى في العالم لسبب رئيسي هو نقص مشاركة المرأة، اتسعت فيها الفجوة بين الجنسين. فقد بلغ معدل بطالة الإناث في عام 2018 في المنطقة 15.6 في المائة بالمقارنة مع 5.8 في المائة للذكور. ولم يُظهر مؤشر المساواة بين الجنسين تقدماً يذكر عن العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن العمالة في العديد من بلدان المنطقة تشمل إلى حد كبير العمل غير النظامي والعمالة الناقصة، ويعاني العاملون في هذين القطاعين من عدم الحصول على مزايا توفير الرفاه التي تقدمها الحماية الاجتماعية. وإلى جانب الفجوة بين الجنسين على صعيد سوق العمل، سجلت المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة معدلات متدنية، وهذا يضعف احتمال اتخاذ مبادرات في السياسة العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

أما أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة العربية فهي الوضع المالي الحرج. فنظام إعانات الطاقة بشكل خاص وضع أعباءً كبيرة على إيرادات الحكومة خلال العقود الماضية. والواقع أن بلداناً عربية عدة قد وضعت نظماً جديدة لدعم الطاقة بهدف الحفاظ على أسعار معقولة للطاقة إزاء تقلبات أسعار النفط. ويبحث المسح في آثار إصلاحات نظام دعم الطاقة على صعيد الاقتصاد الكلي من خلال دراسة حالة بلدين هما تونس (مستورِد للنفط) والمملكة العربية السعودية (مصدِّر للنفط).

وتتحمل تونس عبئاً مالياً ضخماً نتيجة انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق الاجتماعي منذ عام 2011، مع ما ترتب على ذلك من زيادة كبيرة في مستوى الدين. ولمواجهة هذا الوضع، نفذت إصلاحات ضريبية في عام 2016. ومع ذلك، ظل تراجع العجز المالي في عام 2018 بعيداً جداً من المستوى المستهدف، أي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يزال دعم الطاقة يشكل 48 في المائة من العجز العام في البلد، ويحتاج إلى تدخل الحكومة لإصلاحه. وفي تقييم أجرته الإسكوا للآثار الاقتصادية والقطاعية لارتفاع أسعار الطاقة على الإصلاح في قطاع الطاقة، تبين أن كل ارتفاع بنسبة 10 في المائة في أسعار الطاقة يؤدي إلى تراجع طفيف في النمو يوازي 0.2 نقطة مئوية. ويمكن التعويض عن الضغوط التضخمية الناتجة من ارتفاع أسعار الطاقة بمتغيرات خارجية مثل ارتفاع قيمة الدينار التونسي إثر التحسن في الميزان التجاري.

وفي إطار مواجهة مشاكل العجز المالي الشديدة الارتباط بأسعار النفط، طبقت تونس والمملكة العربية السعودية ضريبة القيمة المضافة في عام 2015، وأجرتا تخفيضاً

كبيراً على دعم الوقود الأحفوري في أوائل عام 2016. ووفقاً لطريقة التقييم المعتمدة، عندما يكون الهدف من إصلاح نظام دعم الطاقة هو تصحيح أوضاع المالية العامة، تكون آثاره سلبية على النمو وإيجاد فرص عمل. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 10 في المائة إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يعادل 0.11 نقطة مئوية. ويعزى عدم النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى الأثر السلبي الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة على الاستهلاك النهائي للأسر والاستهلاك الوسيط للشركات. وفي حالة المملكة العربية السعودية، لم يؤثر ارتفاع أسعار الطاقة، الناجم عن إصلاح قطاع الدعم، على سعر الصرف الثابت، لكنه ظهر في ارتفاع مؤشرات الأسعار، ما خفض القدرة الشرائية وأثر في الاقتصاد.

ومع أن ارتفاع أسعار الطاقة الناتج من إصلاح نظام الدعم قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بسبب تراجع النشاط الاقتصادي لانخفاض الطلب والإنتاج، يتوقع أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين التوازن المالي في كلا البلدين. ولمعالجة آثار الإصلاح غير المتجانسة على الاقتصاد، ينبغي النظر في استراتيجية التنفيذ الطويلة الأجل.

فإذا جرى توجيه التحسن في التوازن المالي نحو زيادة الإنفاق العام في القطاعات المعزِّزة للنمو، أمكن تأمين نمو شامل للاقتصاد، وإن تسبب ذلك بزيادة التضخم. فالرفع التدريجي للدعم على أسعار الطاقة قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، وانخفاض الاحتياجات من التمويل، وارتفاع الاحتياطي الأجنبي في البلد، وتعزيز إمكانات الاستثمار العام. وتعزز هذه السياسة المالية التوسعية النشاط الاقتصادي، بما يعوِّض عن التباطؤ الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة.

# المحتويات

ص. 3 تمهيد
ص. 5 شكر وتقدير
ص. 7 موجز تنفيذي
ص. 11 المحتويات
ص. 17 ملاحظات توضيحية

**ص. 19 السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية**
ص. 19 ألف- السياق العالمي
ص. 23 باء- السلع من الموارد الطبيعية
ص. 31 جيم- الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية
ص. 37 دال- ملاحظات ختامية

**ص. 39 2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية**
ص. 39 ألف- الوضع الاقتصادي والتوقعات
ص. 72 باء- تحديات سياساتية
ص. 80 جيم- التطورات الاجتماعية والاقتصادية وديناميات قضايا الجنسين في المنطقة العربية
ص. 89 دال- ملاحظات ختامية

**ص. 93 3. آثار دعم الطاقة في المنطقة العربية:** تقييم الاقتصاد الكلي والقطاعات
ص. 93 ألف- السياق
ص. 102 باء- تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية لإصلاح نظم دعم الطاقة في المنطقة العربية: دراسة لحالة كل من تونس والمملكة العربية السعودية
ص. 121 جيم- الخلاصة

ص. 123 الحواشي
ص. 125 المراجع
ص. 129 الملحق
ص. 130 مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

الملحق

ص. 129 معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، بحسب البلد، 2014-2018
ص. 129 معدلات بطالة الإناث والذكور، بحسب البلد، 2014-2018

قائمة الجداول

ص. 24 الجدول 1-1 جهود منظمة أوبك لإعادة التوازن إلى سوق النفط منذ عام 2016
ص. 26 الجدول 1-2 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام

ص. 89 الجدول 2-1 المرأة في البرلمانات الوطنية: مقارنة بين عامي 2018 و2019
ص. 100 الجدول 3-1 وضع إصلاحات قطاع الطاقة في المنطقة العربية
ص. 103 الجدول 3-2 إطار الاقتصاد الكلي لسيناريو «بقاء الأمور على حالها» في تونس
ص. 111 الجدول 3-3 إطار الاقتصاد الكلي لسيناريو "بقاء الأمور على حالها" في المملكة العربية السعودية
ص. 117 الجدول 3-4 الأثر على الإنتاج والطلب، بحسب القطاع، في المملكة العربية السعودية
ص. 119 الجدول 3-5 الأثر على مدفوعات عوامل الإنتاج، بحسب القطاع، في المملكة العربية السعودية

## قائمة الأشكال

ص. 20 الشكل 1-1 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بعض المناطق والبلدان، 2017 و2018 و2019
ص. 21 الشكل 1-2 أسعار الفائدة: بالدولار واليورو
ص. 21 الشكل 1-3 أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية
ص. 25 الشكل 1-4 أسعار النفط
ص. 26 الشكل 1-5 ديناميات إنتاج النفط وتصديره في المنطقة العربية، 2016-2020
ص. 28 الشكل 1-6 أسعار الغاز الطبيعي وأسعار وصادرات الفوسفات
ص. 29 الشكل 1-7 حجم الطاقة المتجددة وحصتها من مجموع الطاقة المولّدة، 2017
ص. 31 الشكل 1-8 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم
ص. 32 الشكل 1-9 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم
ص. 33 الشكل 1-10 القيمة المضافة للخدمات من إجمالي الصادرات، مجموعة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان العربية، 2000 و2005 و2011
ص. 40 الشكل 2-1 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المنطقة العربية، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020
ص. 43 الشكل 2-2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020
ص. 44 الشكل 2-3 البنية الجغرافية للتجارة في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 46 الشكل 2-4 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 47 الشكل 2-5 المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 48 الشكل 2-6 الرصيد المالي لأسعار النفط التي تحقق تعادلاً بين الكلفة والربح في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2016 و2017 و2018 و2019
ص. 49 الشكل 2-7 الأوضاع المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 51 الشكل 2-8 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان المشرق، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020
ص. 53 الشكل 2-9 البنية الجغرافية للتجارة في بلدان المشرق العربي
ص. 54 الشكل 2-10 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المشرق العربي
ص. 55 الشكل 2-11 التحويلات المالية الواردة إلى بلدان المشرق، 2018
ص. 56 الشكل 2-12 المؤشرات النقدية في بلدان المشرق العربي
ص. 57 الشكل 2-13 الأوضاع المالية في بلدان المشرق العربي

ص. 59 الشكل 2-14 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان المغرب العربي، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020
ص. 60 الشكل 2-15 البنية الجغرافية للتجارة في بلدان المغرب العربي
ص. 61 الشكل 2-16 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المغرب العربي
ص. 62 الشكل 2-17 المؤشرات النقدية في بلدان المغرب العربي
ص. 63 الشكل 2-18 أوضاع المالية العامة في بلدان المغرب العربي
ص. 66 الشكل 2-19 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أقل البلدان العربية نمواً، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020
ص. 68 الشكل 2-20 البنية الجغرافية للتجارة في أقل البلدان العربية نمواً
ص. 69 الشكل 2-21 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في أقل البلدان العربية نمواً
ص. 70 الشكل 2-22 المؤشرات النقدية في أقل البلدان العربية نمواً
ص. 71 الشكل 2-23 الأوضاع المالية في أقل البلدان العربية نمواً
ص. 73 الشكل 2-24 أسعار الفائدة الرسمية في بعض البلدان العربية، 2010-2018
ص. 74 الشكل 2-25 نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، 2018
ص. 74 الشكل 2-26 خفض دعم أسعار النفط في البلدان العربية، 2013 و2016
ص. 75 الشكل 2-27 الأداء في ممارسة الأعمال التجارية لعام 2019 حسب المناطق والبلدان
ص. 81 الشكل 2-28 معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، متوسطات إقليمية، 2018
ص. 82 الشكل 2-29 معدلات بطالة الإناث والذكور، متوسطات إقليمية، 2018
ص. 84 الشكل 2-30 معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة في عدد من البلدان العربية، 2014-2018
ص. 88 الشكل 2-31 المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، بحسب المنطقة، 2018
ص. 94 الشكل 3-1 المرتبة في الحصول على الكهرباء في مقابل المرتبة الإجمالية في ممارسة الأعمال
ص. 94 الشكل 3-2 المرتبة في كلفة الحصول على الكهرباء في مقابل المرتبة في الحصول على الكهرباء
ص. 94 الشكل 3-3 حصة إنتاج المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للإسمنت
ص. 94 الشكل 3-4 حصة إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي من الإنتاج العالمي للألمنيوم
ص. 95 الشكل 3-5 حصة إنتاج المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية
ص. 95 الشكل 3-6 حصة إنتاج المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للفولاذ
ص. 95 الشكل 3-7 حصة إنتاج المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للمنتجات الورقية
ص. 95 الشكل 3-8 الحصول على الكهرباء في المنطقة العربية
ص. 96 الشكل 3-9 مستوى كثافة الطاقة الأولية من الناتج المحلي الإجمالي، 2015
ص. 97 الشكل 3-10 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، 2014
ص. 98 الشكل 3-11 دعم الطاقة في تونس حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية والمنتجات
ص. 99 الشكل 3-12 دعم الطاقة حسب البلدان، 2017
ص. 101 الشكل 3-13 أداء النمو في الاقتصاد التونسي
ص. 101 الشكل 3-14 الأداء المالي للاقتصاد التونسي
ص. 102 الشكل 3-15 حصة دعم الطاقة كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق والعجز والناتج المحلي الإجمالي

ص. 105 الشكل 3-16 آثار زيادة أسعار منتجات الطاقة على النمو والبطالة في تونس
ص. 105 الشكل 3-17 فجوة النمو في تونس
ص. 106 الشكل 3-18 الآثار على التضخم في تونس
ص. 106 الشكل 3-19 سعر الصرف في تونس
ص. 107 الشكل 3-20 التغير في الإنفاق العام كمكافئ لنقاط الناتج المحلي الإجمالي في تونس
ص. 107 الشكل 3-21 التغير في الإيرادات الحكومية كمكافئ لنقاط الناتج المحلي الإجمالي في تونس
ص. 107 الشكل 3-22 التغير في احتياجات التمويل في تونس
ص. 107 الشكل 3-23 التغير في رصيد الدين النهائي في تونس
ص. 108 الشكل 3-24 التغير في الطلب القطاعي في تونس
ص. 108 الشكل 3-25 التغير في النواتج القطاعية في تونس
ص. 108 الشكل 3-26 التغير في الهوامش القطاعية في تونس
ص. 108 الشكل 3-27 التغير في الطلب على اليد العاملة في تونس
ص. 110 الشكل 3-28 التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس
ص. 110 الشكل 3-29 معدل البطالة في تونس
ص. 110 الشكل 3-30 التغير النسبي في مؤشر الأسعار في تونس
ص. 110 الشكل 3-31 التغير النسبي في سعر الصرف في تونس
ص. 112 الشكل 3-32 تطور أداء النمو في الاقتصاد السعودي
ص. 112 الشكل 3-33 تطور المؤشرات المالية للاقتصاد السعودي
ص. 113 الشكل 3-34 آثار زيادة أسعار منتجات الطاقة على النمو والبطالة في المملكة العربية السعودية
ص. 113 الشكل 3-35 فجوة النمو في المملكة العربية السعودية
ص. 114 الشكل 3-36 الطلب المحلي في المملكة العربية السعودية
ص. 114 الشكل 3-37 الآثار على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية
ص. 114 الشكل 3-38 الآثار على التضخم في المملكة العربية السعودية
ص. 115 الشكل 3-39 التغير في الإنفاق العام كمكافئ لنقاط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية
ص. 115 الشكل 3-40 التغير في الإيرادات كمكافئ لنقاط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية
ص. 116 الشكل 3-41 التغير في احتياجات التمويل في المملكة العربية السعودية
ص. 116 الشكل 3-42 التغير في الاحتياطي الأجنبي في المملكة العربية السعودية
ص. 120 الشكل 3-43 التغير في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية
ص. 120 الشكل 3-44 التغير النسبي في مؤشر الأسعار في المملكة العربية السعودية

## قائمة الأطر

ص. 34 الإطار 1-1 المساهمات المحتملة للتكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
ص. 41 الإطار 2-1 ستة اتجاهات مختلفة في الإحصاءات الاجتماعية العربية للأخذ في الاعتبار في صنع السياسات
ص. 52 الإطار 2-2 تأثير دوامة النزاع على المسنين والمسنات في الجمهورية العربية السورية

ص. 64 الإطار 2-3 إعادة النظر في إصلاح نظام المعاشات التقاعدية في تونس
ص. 76 الإطار 2-4 ما مدى الإنصاف والكفاءة في الإصلاحات الضريبية الأخيرة في البلدان العربية المتوسطة الدخل والفقيرة بالنفط؟
ص. 78 الإطار 2-5 مبادرة الحزام والطريق
ص. 86 الإطار 2-6 الحماية الاجتماعية لكبار السن في المنطقة العربية
ص. 90 الإطار 2-7 الحوكمة ما بعد النزاع في المنطقة العربية

# ملاحظات توضيحية

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

صُنفت البلدان العربية لأغراض هذا المسح في أربع مجموعات على أساس مستوى نصيب الفرد من الدخل والقرب الجغرافي والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية: بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ وبلدان المشرق العربي: الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر؛ وبلدان المغرب العربي: تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ وأقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.

إنتاج
النفط
سعر
النفط
انتعاش
اقتصادي

# 1. السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية

## ألف- السياق العالمي

واصل النمو الاقتصادي العالمي وتيرته المعتدلة عند 3.0 في المائة في عام 2018، رغم بعض التباطُؤ الطّفيف (الشكل 1-1 ألف). ويعزى هذا المسار في النمو إلى حد كبير إلى أثر تسارع النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وتراجَع الإقبال على الاستثمار في السوق في سياق ضعف الأنشطة التجارية الدولية وتزعزع ثقة قطاع الأعمال منذ النصف الثاني من عام 2018. وازداد المشهد الاقتصادي العالمي تعقيداً بفعل التحديات التي تواجه سياسات الاقتصاد الكلي المحلية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقلب الشديد في أسعار النفط وازدياد الإجهاد المالي.

وفي سياق البلدان المتأثرة بالنزاعات تحديداً، اقترنت هذه التحديات بتفاقم التوترات الجيوسياسية المستمرة فتسببت بظهور ديناميات غير متجانسة في نواتج النمو. وفرضت هذه الديناميات التي تفاوتت بين المناطق والبلدان، تحديات أمام إطلاق عملية صنع سياسات عالمية متعددة الأطراف وتعاونية ومتكاملة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة. وألقت هذه التحديات ظلالاً على آفاق النشاط الاقتصادي العالمي المستدام، فبلغ معدل النمو الكلي 2.7 في المائة في عام 2019.

وفي ما يتعلق بديناميات البلدان المتقدمة، سجل متوسط النمو 2.2 في المائة في عام 2018، في انخفاض طفيف قدره 0.1 نقطة مئوية عن العام السابق. وشهدت الولايات المتحدة توسعاً اقتصادياً ملحوظاً، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي فيها 2.9 في المائة. ويُعزى هذا التوسّع إلى التدابير التحفيزية الرامية إلى الحد من الأثر السلبي للنزاعات التجارية على اقتصادها المحلي. وإذ يضعف تأثير التدابير التحفيزية على النمو الاقتصادي (مع الإشارة إلى التعطيل المؤقت للحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة في أواخر عام 2018)، يُتَوقَّع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.3 في المائة في عام 2019 وأن يواصل التراجع بمقدار 0.2 نقطة مئوية إضافية في عام 2020.

وفي الفترة 2017-2018، انخفض معدل النمو في الاتحاد الأوروبي بمقدار 0.5 نقطة مئوية بفعل ضعف اتجاهات السوق المالية الذي تسببت به عوامل مثل ازدياد التوترات التجارية، والمخاوف من مخاطر خروج بريطانيا المحتمل من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، والريبة من الأوضاع الجيوسياسية. وكانت ألمانيا بشكل خاص عرضةً لعدم اليقين الاقتصادي بسبب الضعف الذي أصاب ديناميات الاستهلاك الخاص والإنتاج الصناعي إثر اعتماد معايير منقحة لانبعاثات السيارات، وضعف الطلب الوارد من أسواق أجنبية مثل الصين. وسجّلت اليابان في عام 2018 نمواً بطيئاً بالمقارنة مع عام 2017، بلغ 0.8 في المائة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في نمو الصادرات وتراجع الاستهلاك الخاص. ويُتَوَقّع أن تساهم هذه الظروف في تضييق آفاق النمو في البلدان المتقدمة في السنوات المقبلة.

ظهر اتجاه تصاعدي في معدل تضخم الاقتصادات المتقدمة الذي سجّل حوالي 2 في المائة في عام 2018 (الشكل 1-1 باء). وفي الولايات المتحدة، ارتفع معدل التضخم إلى 2.5 في المائة في ظل ارتفاع أسعار الوقود والتوسع الاقتصادي. وسرّعت الضغوطُ التضخمية وتيرة تشديد سياسة الاحتياطي الفدرالي الذي رفع سعر الفائدة على أربع مراحل لتبلغ المعدل الذي حدده كهدف وهو 2.5 في المائة.

**الشكل 1-1** الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بعض المناطق والبلدان، 2017 و2018 و2019

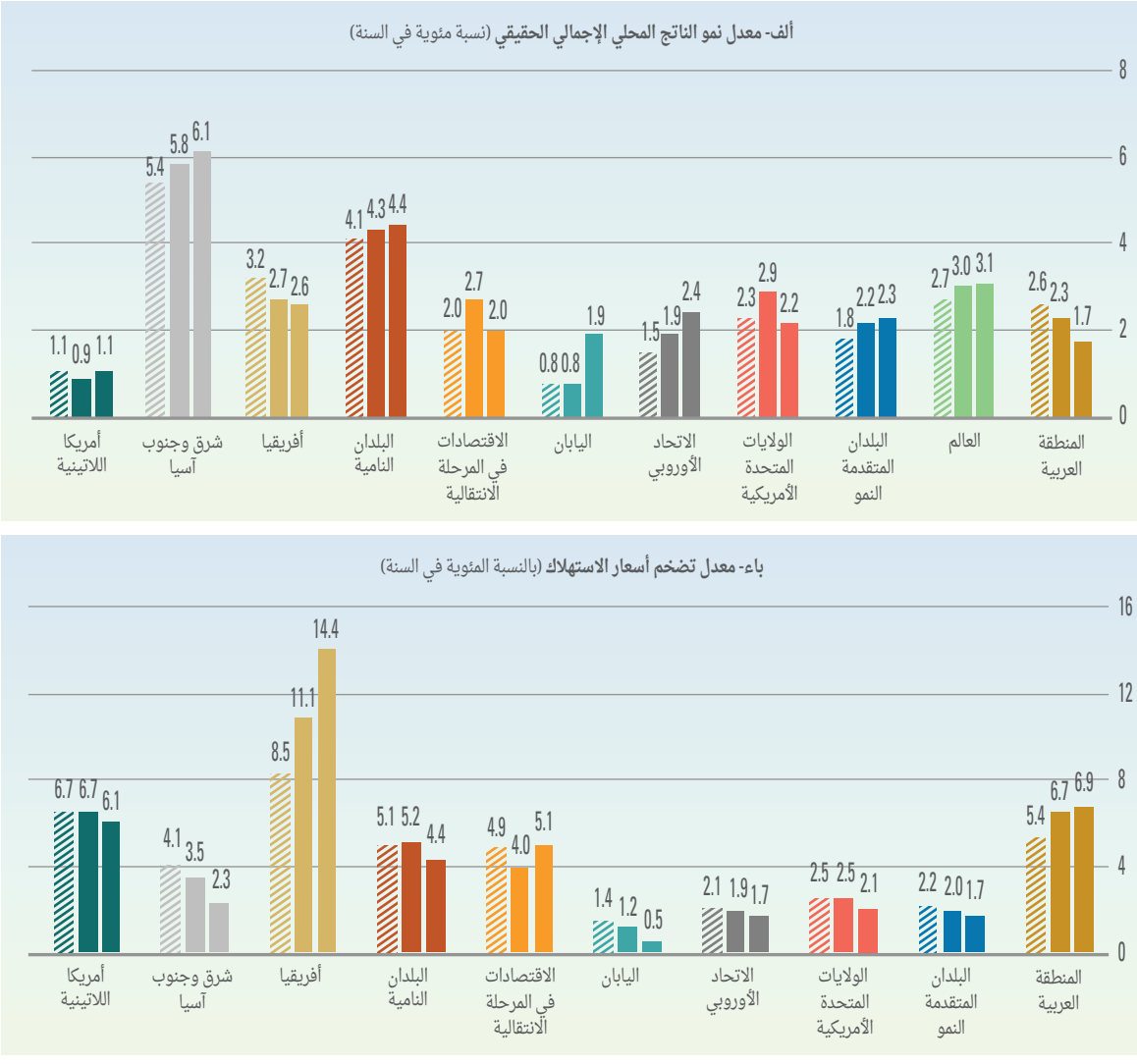


**المصدر:** أرقام المنطقة العربية هي تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق). والأرقام الأخرى مستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2019b, 2019c.

وقد أدّى الارتفاع في أسعار الفائدة إلى تشديد شروط السيولة العالمية. وفي هذا السياق، شهدت أسعار الفائدة، المقاسة بعائدات سندات الخزينة لمدّة سنتين، ازدياداً مطّرداً حتى أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2018، لتبلغ 2.9 في المائة (الشكل 1-2 ألف). وفي الشهر نفسه ظهر اتجاه مماثل في أسعار الفائدة المقاسة بعائدات سندات الخزينة لمدة 10 سنوات، فارتفعت نسبتها إلى 3.2 في المائة. ومنذ ذلك الحين، هبطت أسعار الفائدة للفترتين الزمنيتين، وليس من المتوقع أن ترتفع مجدّداً في الأشهر المقبلة، فالتغيير الذي طرأ على السياسة النقدية للولايات المتحدة خفف من التشديد في الشروط المالية، ورفع قيمة الأسهم في أوائل عام 2019.

وفي سياق تشديد الشروط المالية في عام 2018، ارتفع سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن (ليبور) لمدة 3 أشهر (وهو نقطة مرجعية للمعاملات بين المصارف) بحوالي 0.9 نقطة مئوية ليصل إلى 2.6 في المائة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى نيسان/أبريل 2019 (الشكل 1-2 باء). وفي الوقت نفسه، شهدت ديناميات فارق التيد (TED)، أي

**الشكل 1-2** أسعار الفائدة: بالدولار واليورو

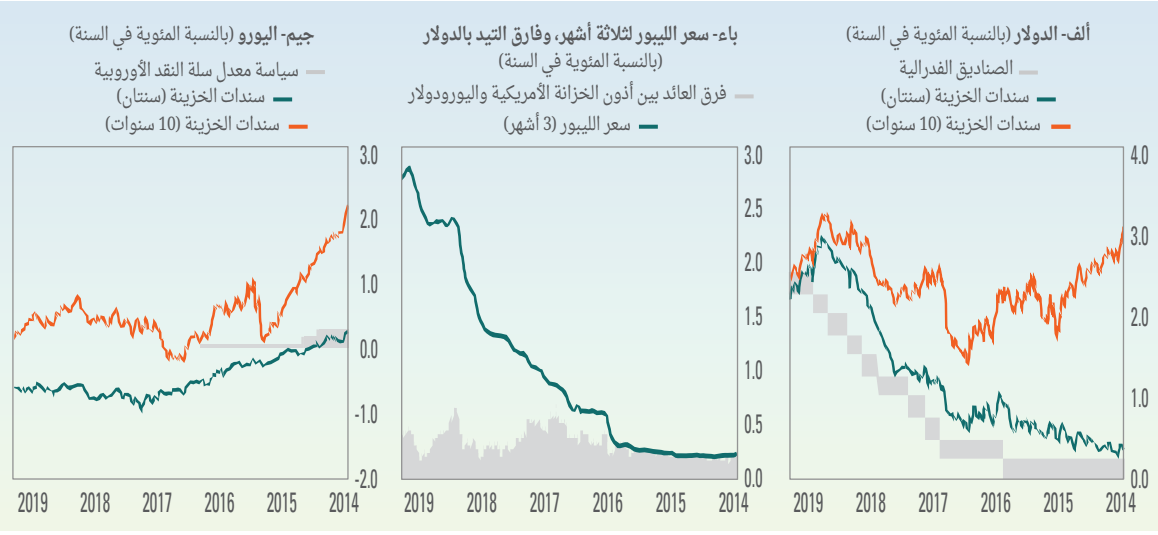


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى مجلس محافظي الاحتياطي الفدرالي الأمريكي Board of Governors of the Federal Reserve System, 2019b, 2019c; Federal Reserve Bank of St. Louis, 2019; and Deutsche Bundesbank, 2019.

**الشكل 1-3** أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية

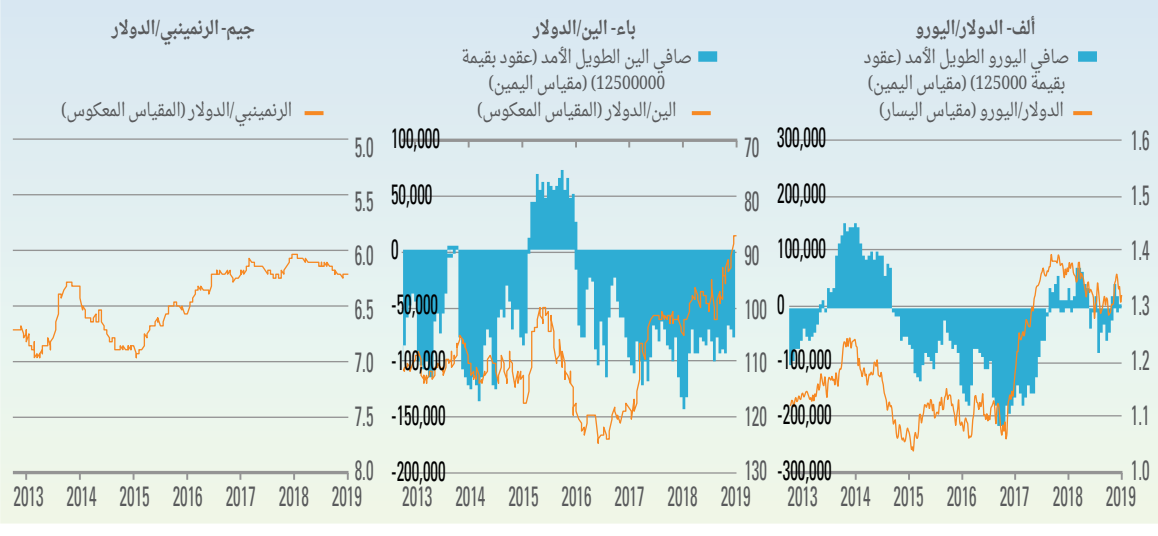


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجلس محافظي الاحتياطي الفدرالي الأمريكي Board of Governors of the Federal Reserve System, 2019a; and United States Commodity Futures Trading Commission, 2019b.

الفارق بين معدّل ليبور لمدة ثلاثة أشهر وسعر الفائدة لأذون الخزينة الأمريكية لمدة ثلاثة أشهر، تقلباً شديداً. فقد سجلت ارتفاعاً حتى أيار/مايو 2018 فانخفاضاً حتى كانون الأول/ديسمبر 2018، ثم ارتفعت مجدداً في أوائل عام 2019.

ولربما كانت حركة الأسعار مرتبطةً أيضاً بتوجهات السياسة النقدية في بعض البلدان الأوروبية. وفي أواخر عام 2018، أنهى البنك المركزي الأوروبي عملية شراء السندات، وهي عملية تاريخية هدفت إلى تحفيز اقتصاد منطقة اليورو. ورفع بنك إنجلترا سعر الفائدة إلى 0.75 في المائة في آب/أغسطس 2018، ويتوقع ألّا يطرأ أي تغيير على هذا المعدل إلى أن تُحلّ قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب هذه السياسات النقدية التيسيرية، حرصت الحكومة الألمانية على

إبقاء عائدات سندات الخزينة معتدلةً لمدة سنتين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، في حين واصلت عائدات سندات الخزينة الألمانية لمدة 10 سنوات الانخفاض من 0.57 في المائة في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 إلى 0.06 في المائة في نيسان/أبريل 2019 (الشكل 1-2 جيم).

وتأثّرت قيمة اليورو بالسياسات النقدية لنظام الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة والمصرف المركزي الأوروبي، المختلفة إلى حد ما، فتراجعت بشكل متواصل مقابل الدولار الأمريكي منذ نيسان/أبريل 2018 (الشكل 1-3 ألف). كذلك تراجعت قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2018، في سياق سياسة تيسير نقدي كمي ونوعي للحفاظ على انخفاض معدل الفائدة القصيرة الأجل عليه (الشكل 1-3 باء). وانخفضت قيمة الرنمينبي الصيني مقابل الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ في عام 2018، رغم ظهور اتجاه معاكس طفيف اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (الشكل 1-3 جيم). ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة، الذي شجع على خروج رؤوس الأموال من الصين.

ومن أبرز العوامل التي أثّرت على المشهد الاقتصادي العالمي في عام 2018 (وفي عام 2019) تصاعدُ التوترات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم: اقتصاد الولايات المتحدة واقتصاد الصين. وتسبّبت التعريفات الجمركية التي طبقت في النصف الثاني من عام 2018 بتراجع كبير في حجم التجارة الثنائية للسلع بين هذين الاقتصادين بما يزيد عن 15 في المائة. كذلك أدى ازدياد العوائق التجارية وارتفاع التعريفات الجمركية إلى زعزعة ثقة أصحاب وصاحبات الأعمال وتراجع الطلب على استيراد السلع في البلدان المتقدّمة والنامية، فتباطأ نمو التجارة العالمية في عام 2018. وأحدثت التوترات التجارية اختلالاً جزئياً في اتجاهات السوق المالية العالمية، وزعزعت ثقةَ المستثمرين الضعيفة أصلاً، وقد ظهر ذلك في تخفيض تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في النصف الثاني من عام 2018 في عدد من البلدان النامية المعرضة للمخاطر.

وألحقت زيادة التعريفات الجمركية على بعض القطاعات في البلدين مزيداً من الأضرار غير المباشرة في بعض البلدان النامية. وقد انصرفت صناعات في الولايات المتحدة تستخدم الفولاذ والألمنيوم كسلع رأسمالية، على غرار صناعة الآلات والإلكترونيات والسيارات، إلى البحث عن بدائل أقل كلفة في بلدان أخرى مصدِّرة للمركبات مثل المكسيك، وللدوائر الإلكترونية المتكاملة والنفايات النحاسية والخردة مثل ماليزيا. وأتاحت التعريفات الجمركية القسرية على صادرات الولايات المتحدة من الصويا والذرة إلى الصين، فرصةً كبيرة لمصدّري المنتجات الزراعية في البرازيل. ومع ذلك، إذا لم يُحل النزاع التجاري بين البلدين في الأعوام المقبلة، ستؤدي الحواجز التجارية الإضافية إلى تبديد المكاسب المتسربة من سلاسل القيمة العالمية، ولا سيما في البلدان النامية.

ورغم الاضطرابات التجارية وآثارها السلبية على النمو، استطاعت البلدان النامية إلى حد ما تثبيت أدائها عند 4.3 في المائة في عام 2018. وسجل أداء النمو في الصين، وهي المحرك الرئيسي للنمو العالمي، نسبة 6.6 في المائة في عام 2018، بانخفاض قدره 0.2 نقطة مئوية عن عام 2017. وإلى جانب النزاعات التجارية المستمرة، أثر تراجع الاستثمار المحلي سلباً على توسع الاقتصاد الصيني، وذلك بالرغم من الحوافز التنظيمية. ونتيجة لذلك، حلّت الهند في موقع القوة الاقتصادية العالمية بعد تمكنها من تحقيق توسع مستمر بمعدل نمو قدره 7.2 في المائة في عام 2018. وكان لنمو الاستهلاك الخاص والاستثمار دور رئيسي. وبدت حصيلة النمو في الاتحاد الروسي تنافسية أيضاً. فمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 2.3 في المائة في عام 2018، بعد أن عوّض ارتفاع أسعار الوقود جزءاً من الخسائر التي تسببت بها العقوبات الاقتصادية.

وترزح مستويات النمو في العديد من البلدان المصدّرة للسلع الأساسية تحت وطأة التشدّد في الشروط المالية والتقلّب المتسارع في أسعار السلع الأساسية العالمية. وشدد بعض المصارف المركزية الرئيسية السياسة النقدية، ما أحدث في بعض البلدان، على غرار الأرجنتين وتركيا، انخفاضاً حاداً في قيمة العملة المحلية واتساعاً في فرق العائد على السندات السيادية[1]. وقد دفع هذا الإجراء إلى مزيد من التشدّد النقدي في هذه البلدان، بهدف احتواء الضغوط التضخمية. وفي عام 2018، سجل الاقتصاد في البرازيل معدل نمو مماثلاً لمعدّل العام السابق (1.1 في المائة)، إذ عوّض الاستثمار القوي في القطاع الخاص تداعيات الإصلاح المالي. وأدت المخاوف من الإصلاح الهيكلي في المكسيك إلى تراجع في الاستثمار الخاص وفي نمو فرص العمل، وسط اتساع فرق العائد على السندات السيادية في عام 2018. وأبدت البلدان المصدرة للنفط انتعاشاً تدريجياً مستفيدة من ارتفاع في أسعار النفط، لم تستفد منه إيران وفنزويلا، بسبب العقوبات المشدّدة التي فرضتها الولايات المتحدة. ففي عام 2018، سجلّت إيران انكماشاً اقتصادياً بمعدل 1 في المائة، ومرّت فنزويلا بأزمة اقتصادية لم تشهد بحدتها من قبل، أدت إلى انكماش بمعدل 15 في المائة.

وفي ما يتعلق بديناميات سوق العمل، انخفض معدل البطالة في البلدان المتقدمة من 5.8 في المائة إلى 5.4 في المائة خلال الفترة 2017-2018، وهو من أدنى المعدلات التي سجلتها. وفي الولايات المتحدة، هبط معدل البطالة إلى 3.9 في المائة في عام 2018 نتيجة للحوافز المالية التي أنعشت الاقتصاد. واستفادت اليابان من الإصلاحات الهيكلية التي تشجع النساء والمسنين على العمل، فسجلت في عام 2018 معدل بطالة لم تشهد أدنى منه من قبل، بلغ 2.7 في المائة. كذلك شهد الاقتصاد الألماني أوضاعاً مؤاتية في مجال العمل (حيث تراجعت نسبة الوظائف الصغيرة الهامشيةُ الأجر[2] وارتفع الحد الأدنى للأجور)، فبلغ معدل البطالة 3.4 في المائة في عام 2018.

ورغم اتجاه معدل البطالة نحو الانخفاض في البلدان المتقدمة، ظلت أوضاع العمل على الصعيد العالمي غير متكافئة بين البلدان ومختلف شرائح السكان. ويُتوقّع أن يرتفع معدل البطالة في بعض البلدان النامية، مثل الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا، إلى أعلى المستويات في غضون عقد من الزمن، لا سيما وأن 26 في المائة من السكان البالغين سن العمل في هذه البلدان يعيشون في حالة فقر أو فقر مدقع. كما لم يسجَّل أي تحسن في ظروف العمل على الصعيد العالمي. ففي عام 2018، تم تصنيف 61 في المائة من مجموع 3.3 مليار عامل وعاملة في العالم ضمن فئة العمالة غير الرسمية التي تتلقى أجوراً متدنية أو تفتقر إلى الحماية الاجتماعية.

ويشكّل هذا النوع من العمل الذي يتسم بتردي نوعية الوظائف أحدَ أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، إذ يعيش أكثر من ربع هؤلاء العاملين والعاملات في حالة فقر معتدل أو فقر مدقع. وتشير التقديرات إلى أن ثلث العمالة في المنطقة العربية، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، تصنَّف في الفئات التي تعيش في فقر معتدل أو فقر مدقع[3]. وقد يعود ذلك إلى ضعف تغطية الضمان الاجتماعي في المنطقة، ولا سيما للنساء. وتزيد أزمة اللجوء من ضعف شبكة الحماية الاجتماعية، وتبقي العاملين في حالة فقر.

## باء- السلع من الموارد الطبيعية

### 1- النفط

تماشياً مع الأداء المتواضع للاقتصاد العالمي في عام 2018، بلغ الطلب العالمي على النفط 99.2 مليون برميل في اليوم، في ارتفاعٍ قدره 1.3 مليون برميل في اليوم عن عام 2017. واقترن الطلب القوي على النفط بزيادة الأنشطة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، ولا سيما في الولايات المتحدة. فقد

**الجدول 1-1** جهود منظمة أوبك لإعادة التوازن إلى سوق النفط منذ عام 2016

| | |
|---|---|
| 28 أيلول/سبتمبر 2016 | عقدت المملكة العربية السعودية اجتماعاً غير رسمي في الجزائر شارك فيه 12 عضواً من أعضاء أوبك للبحث في خفض إنتاج النفط إلى ما يتراوح بين 32.5 و33.0 مليون برميل في اليوم، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2008، رغم ارتفاع إنتاج النفط إلى 33.4 مليون برميل في اليوم في أيلول/سبتمبر 2016. |
| 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 | قررت أوبك خلال اجتماعها في النمسا أن تخفّض إنتاج النفط إلى 32.5 مليون برميل في اليوم. |
| 10 كانون الأول/ديسمبر 2016 | وقعت الدول الأعضاء في أوبك و11 دولة أخرى منتجة للنفط من غير الأعضاء، من ضمنها روسيا، ميثاقاً للتعاون. وقررت هذه الدول تعديل إنتاج النفط بقدر 1.2 مليون برميل في اليوم، بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير 2017. |
| 25 أيار/مايو 2017 | أصبحت غينيا الاستوائية عضواً كامل العضوية في أوبك. وفي الاجتماع الوزاري الثاني المشترك بين البلدان المنتجة للنفط الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك، اتّفق على تمديد خفض الإنتاج لتسعة أشهر إضافية بدءًا من 1 تموز/يوليو 2017. |
| 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 | في الاجتماع الوزاري الثالث المشترك بين البلدان المنتجة للنفط الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك، تقرر تمديد إعلان التعاون ليبقى سارياً خلال عام 2018 مع إدخال تعديلات مُتّفق عليها على الإنتاج. |
| 22 حزيران/يونيو 2018 | أصبحت جمهورية الكونغو سابع دولة أفريقية تتمتع بعضوية كاملة في أوبك. |
| 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 | في المؤتمر 175 لمنظمة أوبك، أعلنت قطر أنها ستنسحب من المنظمة في كانون الثاني/يناير 2019. ووافقت الدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك على خفض إنتاج النفط بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم لفترة أولية مدتها ستة أشهر تبدأ في كانون الثاني/يناير 2019. |
| 12 شباط/فبراير 2019 | سجلت أوبك انخفاضاً حاداً في إنتاجها من النفط، يعزى بشكل رئيسي إلى تخفيض الإنتاج في المملكة العربية السعودية وتراجع صادرات النفط من فنزويلا. |
| 1 تموز/يوليو 2019 | في المؤتمر 176 لمنظمة أوبك والاجتماع الوزاري السادس المشترك بين البلدان المنتجة للنفط من الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة، جرى الاتفاق على تمديد تعديلات إنتاج النفط الطوعية السابقة (تعديل الإنتاج بقدر 1.2 مليون برميل في اليوم) لمدة تسعة أشهر إضافية تمتد من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020. |

ارتفع الطلب على النفط في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، بنسبة 2.2 في المائة، ليبلغ 20.7 مليون برميل في اليوم في عام 2018. وفي الفترة نفسها، ارتفع الطلب على النفط في البلدان ذات الاقتصادات النامية (غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بنسبة 2 في المائة ليبلغ 51.4 مليون برميل في اليوم. ويُنسب 70 في المائة من هذه الزيادة إلى الصين والهند، فقد ازداد الطلب بكمية 0.5 مليون برميل في اليوم في الصين و0.2 مليون برميل في اليوم في الهند. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي في الطلب على النفط خلال عام 2019، ليبلغ 100.5 مليون برميل في اليوم.

وبلغت إمدادات النفط العالمية لعام 2018 حوالي 97.5 مليون برميل في اليوم، في ارتفاع قدره 2.1 في المائة عن العام السابق. وحلّت الولايات المتحدة، المستهلك الأكبر في العالم، في موقع أكبر منتج للنفط في العالم منذ عام 2017، وهي لا تزال تهيمن على نمو الإمدادات العالمية، إذ بلغ إنتاجها الإجمالي من النفط 15.5 مليون برميل في اليوم في عام 2018، في ارتفاع بنسبة 16.6 في المائة عن عام 2017. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، شكّل إنتاج الزيت الصخري 59 في المائة من إجمالي إنتاج النفط. وتعمل الولايات المتحدة على بناء القدرة التنافسية لصناعة الزيت الصخري

من خلال تحسين الابتكارات الفنية والإنتاجية في هذا القطاع، ما مكّنها من أن تصبح المنتج المرجّح في سوق النفط. وفي السنوات المقبلة، ستستمر الولايات المتحدة في قيادة نمو إنتاج النفط العالمي، لتسجّل 70 في المائة من الزيادة في القدرة الإنتاجية العالمية[4].

ومن العوامل الحاسمة التي أثرت على ديناميات سوق النفط، اتفاقُ منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على خفض إنتاج النفط الذي ساهم في إعادة التوازن إلى السوق العالمية للنفط في عام 2018. وشهد إنتاج النفط تراجعاً ملحوظاً في عدد من البلدان الخاضعة لعقوبات، بلغ في عام 2018 ما يقارب 0.3 مليون برميل في اليوم في إيران، و0.6 مليون برميل في اليوم في فنزويلا. وفي المقابل، تمكّنت ليبيا ونيجيريا، وهما بلدان معفيان من اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط، من زيادة إمداداتهما النفطية، فزادت ليبيا إمداداتها بحوالي مليون برميل في اليوم ونيجيريا بحوالي 1.7 مليون برميل في اليوم. كذلك زادت المملكة العربية السعودية إنتاجها من النفط بقدر 0.35 مليون برميل في اليوم ليبلغ 10.3 مليون برميل في اليوم في عام 2018، لتعوضّ جزءًا من التراجع في الإمدادات الإيرانية، وذلك رغم تأثير هذه الزيادة الكبير على اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط. وكانت نواتج اتفاق أوبك لإعادة التوازن إلى سوق النفط محدودة إلى حد ما في عام 2018، إذ بلغ إنتاج النفط على صعيد المنظمة 31.9 مليون برميل في اليوم، في انخفاض طفيف قدره حوالي 0.1 مليون برميل في اليوم عن عام 2017.

ورغم المقايضات الملحوظة في إنتاج النفط بين البلدان الأعضاء في منظمة أوبك، ساهم تخفيض البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة لإنتاج النفط بمقدار 0.3 مليون برميل في اليوم في الجهود الرامية إلى إعادة التوازن إلى سوق النفط. فقد خفضت المكسيك، على سبيل المثال، إنتاجها من النفط من 2.23 مليون إلى 2.08 مليون برميل في اليوم خلال الفترة 2017-2018، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى النضوب في حقول النفط وإلى التأخر في تهيئة حقول جديدة.

ونوقِشَت سلسلة من مبادرات إعادة التوازن في إطار منظمة أوبك، واتُّفقَ على مواصلة الجهود ذات الصلة (الجدول 1-1). وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، اتفقت البلدان الأعضاء وغير الأعضاء على تخفيض إنتاج النفط بقدر 1.2 مليون برميل في

**الشكل 4-1** أسعار النفط

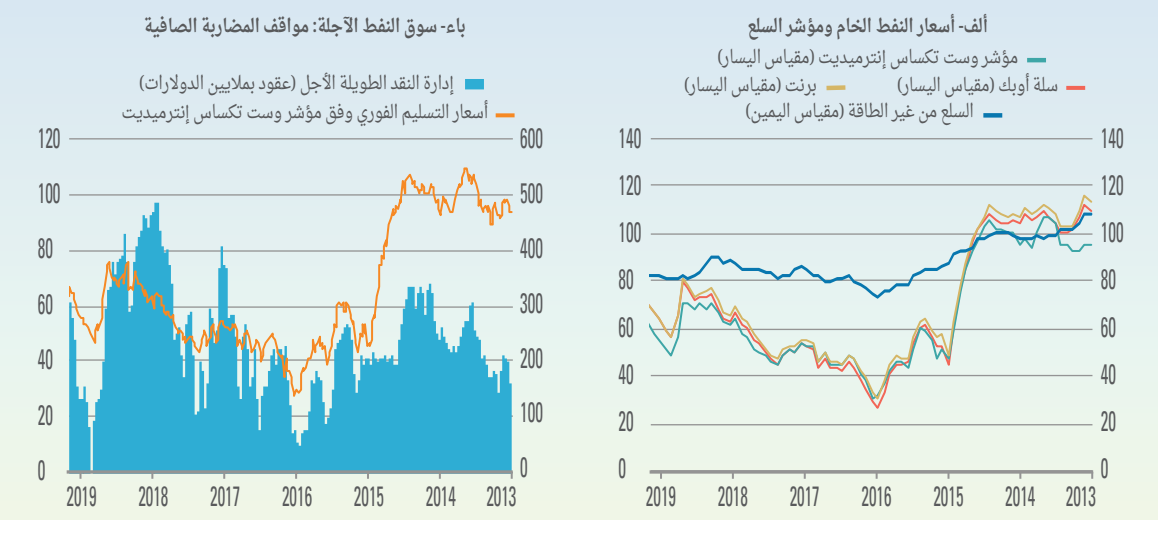


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى البنك الدولي World Bank, 2019c؛ والهيئة الأمريكية لتداول العقود الآجلة CFTC, 2019a؛ وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA, 2019b.

**الجدول 1-2** تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام (سلة أوبك المرجعية بالدولار الأمريكي للبرميل)

| العام | القيمة الدنيا | القيمة الأعلى | المتوسط السنوي | المتوسط السنوي المتوقع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الأدنى | خط الأساس | الأعلى |
| 2016 | 26.50 | 51.67 | 40.68 | | | |
| 2017 | 45.21 | 62.06 | 52.51 | | | |
| 2018 | 56.94 | 79.39 | 69.52 | | | |
| 2019 | | | | 55.35 | 66.18 | 77.41 |
| 2020 | | | | 49.08 | 64.04 | 79.34 |

**المصادر:** أرقام الفترة 2016-2018 بالاستناد إلى منظمة أوبك OPEC, 2018. وأرقام العامين 2019 و2020 هي توقعات الإسكوا (حتى أيار/مايو 2019) التي تستخدم نموذج الارتداد الذاتي للموجّهات مع طريقة المربعات الصغرى (Newton/Marquardt steps-Gauss)، مع إدماج متغيرات فصليّة متأخرة على أساس سنوي لأسعار سلة أوبك المرجعية، واستهلاك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، واستهلاك الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصافي مواقف مديري الأموال. ويستند معظم ما سبق إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

اليوم خلال النصف الأول من عام 2019. غير أنّ تأثيرها على سوق النفط العالمية قد يكون محدوداً، إذ أعلنت الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2019 أنها ستتوقف عن إعفاء مستوردي النفط الإيراني من العقوبات[5]. وسيؤثر إلغاء الإعفاء من العقوبات لثمانية بلدان (إلى جانب العقوبات التي فُرِضَت مؤخراً على فنزويلا[6]) بشكل ملحوظ على قرار خفض إنتاج النفط الذي اتخذته مؤخراً البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك (الجدول 1-1)، ما يؤدي إلى تعقيد معادلة العرض والطلب على النفط، وانتشار حالة عدم اليقين في سوق النفط العالمية في نهاية عام 2019. وسيزيد انعدام الاستقرار السياسي المستمر من تعقيد ديناميات سوق النفط، بما في ذلك الأزمة المستمرة في ليبيا، والأزمة

**الشكل 1-5** ديناميات إنتاج النفط وتصديره في المنطقة العربية، 2016-2020

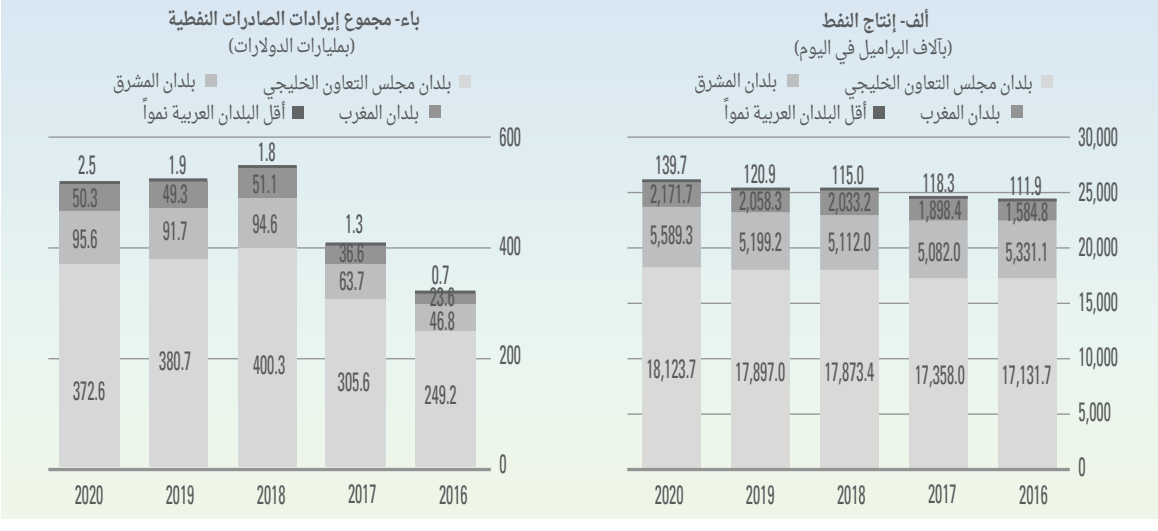


**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ ومنظمة أوبك OPEC, 2019؛ ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) OAPEC, n.d.

السياسية التي تعصف بقطاع النفط في فنزويلا، وعملية موازنة المصالح في ما بين البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

وكان سعر النفط شديد التقلب في عام 2018 (الشكل 1-4 ألف). فقد ارتفع سعر البرميل الواحد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام بمقدار 12.5 دولاراً ليصل إلى 79.4 دولاراً، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تدهور إنتاج النفط في فنزويلا وإلى انقطاعات غير متوقعة في الإنتاج في كندا وليبيا. وخلال الربع الأخير من العام، انخفض سعر البرميل إلى 56.9 دولاراً، نتيجة القلق بشأن الإمداد بالنفط الذي تفاقم بسبب العقوبات المفروضة على إيران. واقترن هذا الانخفاض الكبير بلجم أنشطة المضاربة (الشكل 1-4 باء).

وحتى أيار/مايو 2019، استمر سعر النفط في الارتفاع، فبلغ متوسط السعر المتداول حوالي 74 دولاراً للبرميل. ويمكن أن يُنسب هذا الارتفاع إلى إلغاء الإعفاءات التي منحت لمستوردي النفط الإيراني، وإلى ضبط الإمداد بالنفط تنفيذاً لاتفاق البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك في كانون الأول/ديسمبر 2018 على خفض إنتاجه. ومع ذلك، يُتَوقَّع أن يستقر سعر البرميل في أواخر عام 2019 عند 66.2 دولار، وأن ينخفض إلى 64 دولاراً في عام 2020 (الجدول 1-2). وتستند هذه الأرقام المتوقعة إلى الافتراضات التالية: مواصلة البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك سعيها إلى إعادة التوازن إلى سوق النفط، وعدم حصول أي تغيير جذري في العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران وفنزويلا.

وبلغ إنتاج المنطقة العربية من النفط الخام حوالي 25.1 مليون برميل في اليوم في عام 2018، مسجلاً زيادة كبيرة عن الحجم المسجل في عام 2017 والذي بلغ 24.5 مليون برميل في اليوم (الشكل 1-5 ألف). وعلى صعيد مجموعات البلدان في الفترة 2017-2018، بلغ الإنتاج 17.9 مليون برميل في اليوم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في زيادة قدرها 3 في المائة، و5.1 مليون برميل في اليوم في بلدان المشرق العربي، في زيادة قدرها 0.6 في المائة، ومليوني برميل في اليوم في بلدان المغرب العربي، في زيادة قدرها 7.1 في المائة. وزاد عمالقة النفط الأربعة في المنطقة إنتاجهم من النفط على الشكل التالي: 3.5 في المائة في المملكة العربية السعودية، و2.4 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و1.4 في المائة في الكويت، و0.1 في المائة في العراق. أمّا في ليبيا المعفاة من اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط، فواجه إنتاج النفط انقطاعات غير متوقعة في منتصف حزيران/يونيو 2018، تلاها ارتفاع كبير في النصف الثاني من العام، ليبلغ متوسط الإنتاج حوالي مليون برميل في اليوم. وفي المقابل، شهد الإنتاج في أقل البلدان العربية نمواً تراجعاً بنسبة 2.7 في المائة فبلغ 115,000 برميل في اليوم في عام 2018، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعطيل إنتاج النفط في السودان.

وبشكل عام، تمكنت المنطقة العربية، من خلال المواءمة بين أداء إنتاج النفط إقليمياً وتطور أسعار النفط عالمياً في عام 2018، من تحقيق زيادة كبيرة في مجموع إيرادات الصادرات النفطية من 407.3 مليار دولار إلى 547.8 مليار دولار خلال الفترة 2017-2018 (الشكل 1-5 باء). وعلى الصعيد دون الإقليمي، سجلت مجموعات البلدان الأربع ارتفاعاً في إيراداتها من الصادرات النفطية في عام 2018 على الشكل التالي: 94.7 مليار دولار لبلدان مجلس التعاون الخليجي؛ و30.9 مليار دولار لبلدان المشرق العربي؛ و14.5 مليار دولار لبلدان المغرب العربي؛ و503 مليون دولار لأقل البلدان العربية نمواً. إلا أنّ التوقعات تشير إلى تراجع إيرادات المنطقة العربية من الصادرات النفطية بشكل طفيف في السنوات المقبلة، بنسبة 4.4 في المائة في عام 2019، ثم بنسبة 0.5 في المائة في عام 2020. وتستند هذه التوقعات إلى أثر انخفاض أسعار النفط الذي يوازن الزيادة المتواضعة في الإنتاج.

## 2- الغاز الطبيعي والفوسفات

قطاع الغاز الطبيعي من قطاعات الهيدروكربون الهامة في المنطقة العربية. والإمارات العربية

**الشكل 6-1** أسعار الغاز الطبيعي وأسعار وصادرات الفوسفات

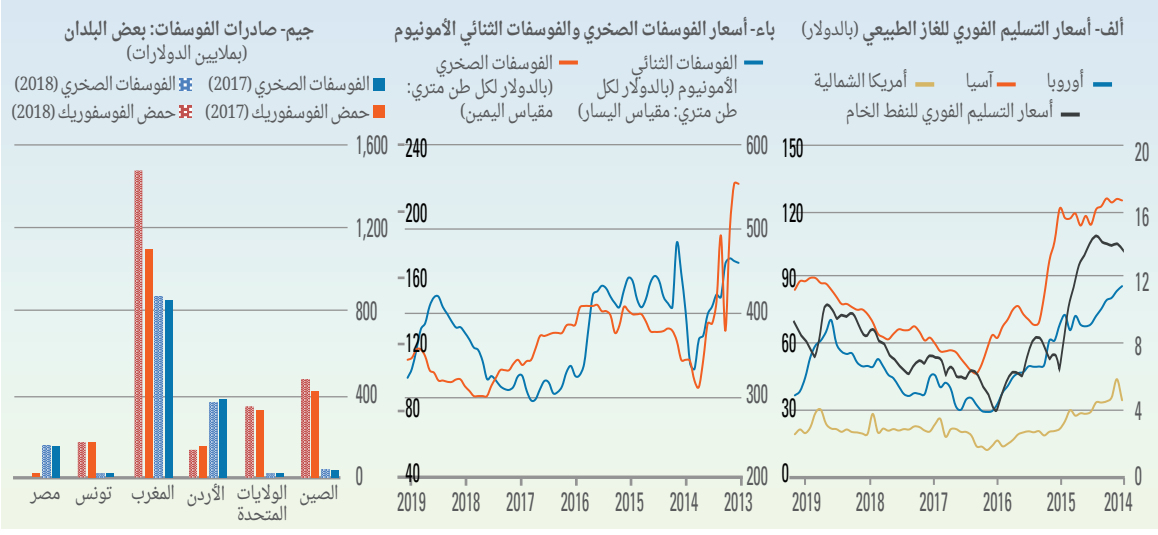


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى البنك الدولي World Bank, 2019c؛ ومركز التجارة الدولية International Trade Center, 2019.

المتحدة والجزائر وقطر وليبيا ومصر من الدول الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز، الذي يهيمن مجتمعاً على نسبة 70 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، كما ينتج أعضاؤه أكثر من 40 في المائة من الإنتاج العالمي. وخلال السنوات القليلة الماضية، ازدادت الأهمية الاستراتيجية للغاز الطبيعي في العديد من البلدان العربية تماشياً مع نمو الطلب العالمي عليه. ويُتَوقَّع أن يرتفع هذا الطلب بنسبة 1.6 في المائة في عام 2019[7]. وتدعم هذا النموَ المطرد في الطلب على الغاز الطبيعي حاجةُ جميع البلدان إلى تحسين الاستدامة البيئية في القطاعين السكني والصناعي. وفي ظل هذه الديناميات في السوق العالمية، ازدادت التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسيّل بمقدار 3.2 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2018 فوصلت إلى 41.3 مليار قدم مكعب في اليوم.

وتقود الصين هذا الطلب، وقد أصبحت أكبر مستورد للغاز الطبيعي في العالم في الربع الأخير من عام 2018[8]، متجاوزة اليابان. أما الولايات المتحدة، أكبرُ منتج للغاز الطبيعي في العالم، فقد استفادت بشكل كبير من تحسّن تكنولوجيا الغاز الصخري، وأصبحت تستحوذ على أكثر من 40 في المائة من نمو الإنتاج العالمي، لكنها لا تزال مستورداً صافياً بسبب ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي. وارتفع السعر المرجعي في عام 2018 باطراد وبلغ ذروته في تشرين الثاني/نوفمبر فوصل إلى 8.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مترية في أوروبا، و4.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مترية في الولايات المتحدة. إلا أنّ هذين السعرين بدآ ينخفضان عندما أغرقت الولايات المتحدة سوق أستراليا بالإمداد (الشكل 1-6 ألف). وينبغي أن تسعى البلدان العربية المصدرة للغاز الطبيعي إلى الاستفادة من الطلب المتزايد، ولا سيما في آسيا، وفي الوقت نفسه إلى الاستجابة بفعالية للجهود التي يبذلها المستهلكون الأوروبيون لتنويع الواردات على المدى القصير. وقد يوضّح ذلك قرارَ قطر بالخروج من أوبك تماشياً مع استراتيجيتها المستقبلية للطاقة المتمثلة في الاعتماد على الغاز الطبيعي.

وحافظت قطر على مركزها كأكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسيّل في عام 2018. إلّا أنّ أستراليا حلّت محلها في مطلع عام 2019، وفقاً لاتحاد الغاز الدولي. وجاءت الزيادة في صادرات الغاز الطبيعي المسيّل في أستراليا إثر إطلاق عدد من مشاريع التصدير خلال السنوات الثلاث الماضية، أحدَثُها

مشروع إيشثيس البحري (Ichthys) بمحاذاة ساحلها الشمالي. وقد بذلت قطر فعلياً جهوداً كبيرة لتنويع محفظتها الاستثمارية والبحث عن أسواق جديدة. وركزت بشكل أساسي على مشروع توسعة حقل الشمال عن طريق الاستثمار في أربعة قطارات ضخمة للغاز الطبيعي المسيّل في هذا الحقل، والاستثمار في منشآت أخرى، إحداها في تكساس. وأطلقت قطر للبترول، وهي شركة للغاز الطبيعي المسيّل تديرها الدولة، خطة رئيسية أخرى لبناء سفن لنقل الغاز الطبيعي المسيّل قادرة على بناء أكثر من 100 ناقلة جديدة خلال العقد المقبل.

وفي عام 2018، نجحت الأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر في تخفيض وارداتها من الغاز الطبيعي المسيّل، بعد تحسين قدرتها المحلية على إنتاجه. وأنجزت مصر مؤخراً مشاريع للغاز الطبيعي وشغلتها، ويتوقع أن تصبح مُصدّراً صافياً في أواخر عام 2019. وأبرمت اتفاقاً لإمداد الأردن بكمية 165 مليون قدم مكعب في اليوم، أي ما يقارب نصف احتياجات الأردن اليومية.

وفي ما يتعلق بتحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ولا سيما توافر الغذاء، ينبغي التسليم بأن لا غنى عن الفوسفات باعتباره من العناصر المغذية الكبرى للإنتاج الزراعي والإنتاجية. وتختزن المنطقة أكبر احتياطي فوسفات في العالم (في المغرب حوالي 70 في المائة من إجمالي الاحتياطي). ووفقاً للرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، ارتفع الاستهلاك العالمي للمغذيات الفوسفورية المستخدمة في صناعة الأسمدة إلى 45.1 مليون طن في عام 2018، مقابل 44.2 مليون طن في العام السابق. ويتوقع أن يزداد بنسبة 0.8 في العام المقبل وبنسبة 1.8 في المائة في العامين التاليين[9]. واستجابة إلى الطلب المتزايد، ارتفعت أسعار الأسمدة، ومن بينها الأسمدة الفوسفاتية، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018، لكنها سجلت تراجعاً طفيفاً بعد ذلك.

وارتفع سعر الفوسفات الثنائي الأمونيوم بمقدار 32 دولاراً لكل طن متري، من 357 دولاراً إلى 389 دولاراً خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى كانون الأول/ديسمبر 2018، كما ارتفع سعر الفوسفات الصخري بمقدار 19.1 دولار لكل طن متري خلال الفترة نفسها (لشكل 1-6 باء). ويُعزى ارتفاع أسعار الفوسفات الصخري والفوسفات الثنائي الأمونيوم بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب العالمي على الأسمدة في عام 2018.

**الشكل 1-7** حجم الطاقة المتجددة وحصتها من مجموع الطاقة المولّدة، 2017

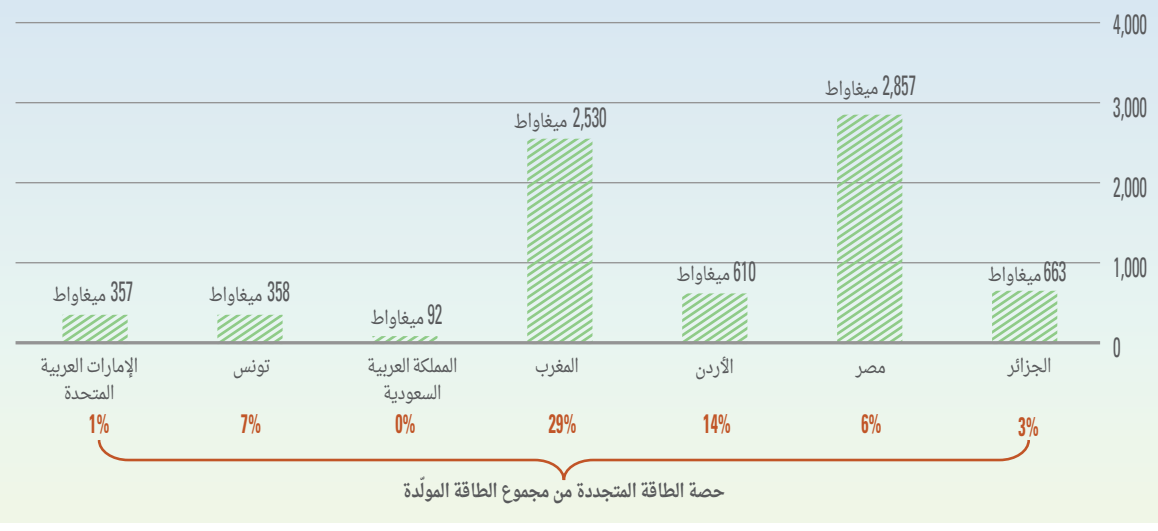


**المصدر:** دراسة الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2019/1.

وخلال الربع الأول من عام 2019، انخفضت أسعار الفوسفات الثنائي الأمونيوم بنسبة 12 في المائة بالمقارنة مع أسعار الربع الأخير من عام 2018. ويعزى انخفاض الأسعار الحديث إلى الديناميات التي شهدتها الصين إذ تراجعت وارداتها إثر عزم الحكومة على تخفيض استخدام الأسمدة الكيميائية[10].

واستجابةً لهذا الطلب ولحركة الأسعار، ركزت المنطقة العربية في إطار استثمارها في صناعة الأسمدة على تحسين القدرة على إنتاج الفوسفات، بما في ذلك توسيع مصنع الأسمدة في منطقة الجرف الأصفر في المغرب، وهو مُصدّر رئيسي عالمياً؛ وتعزيز تصنيع المنتجات القائمة على الفوسفات في مصر. وأدى تحسين القدرات إلى تصدير المزيد من المنتجات الفوسفورية خلال الفترة 2017-2018 (الشكل 1-6 جيم). وفي المقابل، انخفض إنتاج الفوسفات في تونس خلال الفترة ذاتها، إثر التوترات الاجتماعية، ولا سيما إضراب العمال في منطقة قفصة المنتجة للفوسفات.

ورغم أهمية إنتاج الغاز الطبيعي والفوسفات (ولا سيما إنتاج النفط)، على البلدان العربية أن تكثف الجهود لتنويع اقتصاداتها وعدم الاعتماد على السلع الأساسية. فالاعتماد الشديد على هذه السلع، باعتبارها مصدراً لإمدادات الطاقة المحلية وللإيرادات في البلدان المنتجة للنفط والغاز، يجعل أنحاء عديدة من المنطقة العربية قابلة للتأثر بحزمة صغيرة من مصادر الطاقة. وتستمد المنطقة العربية أكثر من 95 في المائة من إمدادات الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، ما يجعلها أكثر مناطق العالم اعتماداً على الوقود الأحفوري. ويهدد غيابُ مصادر الطاقة البديلة، وخاصة الطاقة المتجددة، مسارَ التنمية المستدامة في المستقبل القريب.

ولمواجهة هذا الخطر، أطلقت بلدان عربية عدة خططاً إنمائية قائمة على الطاقة المتجددة، وتصدّر عدد منها الساحة العالمية في هذا المجال. وتتسق استراتيجيات الطاقة المتجددة مع الجهود الإقليمية المتعلقة بالمساهمات المقررة المحددة وطنياً في اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وتؤكّد مصر في استراتيجيتها للطاقة المستدامة حتى عام 2035 على الهدف المحدد في عام 2009 المتعلق بتوليد 20 في المائة من كهرباء البلد من المصادر المتجدّدة بحلول عام 2022. ووضعت مصر أيضاً خططاً حديثة للطاقة المتجدّدة لتساهم بنسبة 42 في المائة من توليد الكهرباء بحلول عام 2025. ويشهد الأردن أيضاً نمواً سريعاً في انتشار الطاقة المتجددة. وللاستفادة من ميزته كأحد أفضل مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المنطقة العربية، أطلقت الحكومة الأردنية في أوائل عام 2018 الخطة الوطنية للنمو الأخضر، معتمدة على الطاقة المتجدّدة كقطاع رئيسي لتحفيز النمو المستدام، لدفع عجلة الاقتصاد الراكد في البلد.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة مؤخراً لزيادة انتشار الطاقة المتجددة، تظل حصة المنطقة من القدرة العالمية على توليد الطاقة المتجددة متدنية للغاية (1 في المائة)، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وذلك بالمقارنة مع 2 في المائة لأفريقيا، و10 في المائة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و16 في المائة لأمريكا الشمالية، و26 في المائة لأوروبا، و45 في المائة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى مستوى فرادى البلدان العربية، تشكل الطاقة المتجددة (بما فيها الطاقة الكهرمائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية الكهروضوئية، والطاقة الشمسية المركزة وغيرها) حصة ضئيلة للغاية في مجموع الطاقة المولدة (الشكل 1-7). وتنتج الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة، الكمية الأقل من الطاقة المتجددة، حيث تقل في كل منهما عن 1 في المائة من إجمالي الطاقة المولدة. أما المغرب، فقد بذل مؤخراً جهوداً بارزة للاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهو يضم اليوم أكبر مزرعة رياح في أفريقيا

**الشكل 1-8** الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم

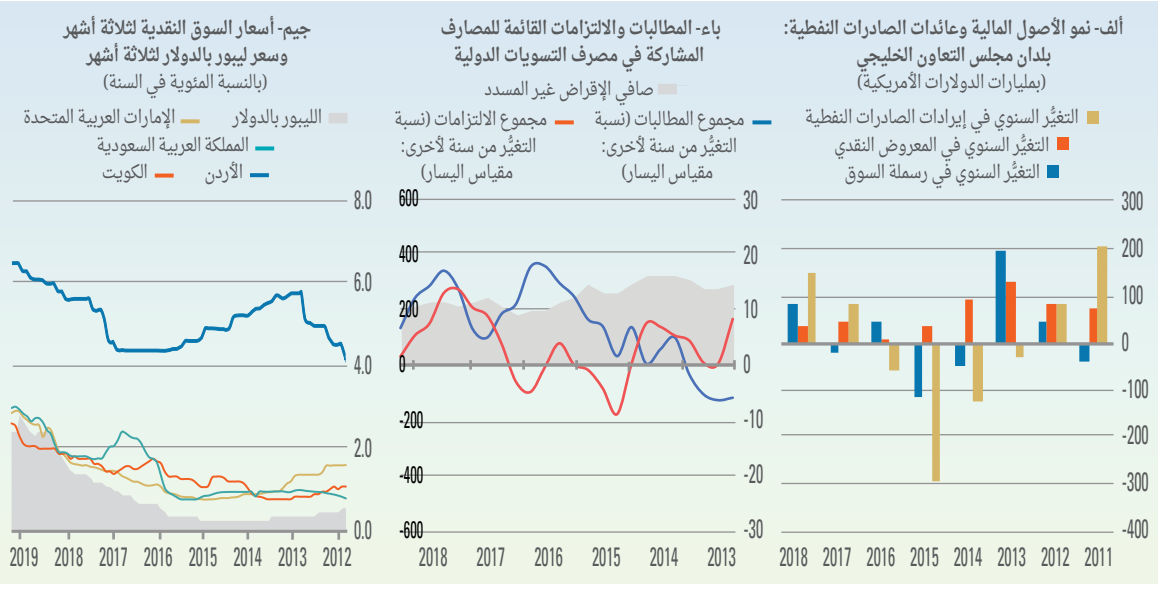


**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وصندوق النقد العربي Arab Monetary Fund, n.d؛ ومصرف التسويات الدولية Bank for International Settlements, n.d.

وإحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية المركزة في العالم. وبلغت حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المولدة في المغرب حوالي 30 في المائة في عام 2017، وسترتفع إلى أكثر من 40 في المائة بحلول عام 2020 استناداً إلى خطة البلد الاستراتيجية لمزيج الطاقة.

## جيم- الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية

تحسن القطاع المالي في المنطقة في عام 2018، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مستفيداً من ارتفاع متوسط أسعار النفط. وبالتوازي مع الزيادة في عائدات النفط، نما المعروض النقدي في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 1-8 ألف؛ والفصل 2 لمزيد من التفاصيل). وساهمت ظروف الطلب المحلي المحسنة في زيادة النشاط غير النفطي، مقرونةً إلى حد ما بتعزيز تنمية القطاع الخاص. وبالنتيجة، سجلت قيمة الثروة المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مُقاسة برسملة السوق، ارتفاعاً كبيراً قدره 87.6 مليار دولار في عام 2018، وهو أعلى ارتفاع سجل خلال الأعوام السابقة. وكان أكبر مساهمين في تراكم رأس المال سوق الأسهم السعودي حيث ارتفعت قيمة الرسملة في عام 2018 بما يقارب 55.9 مليار دولار، وسوق الدوحة للأوراق المالية حيث ارتفعت بما يقارب 48.4 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن سوق الدوحة للأوراق المالية تعافى بشكلٍ كبير من هروب رؤوس الأموال في عام 2017 التي بلغت قيمتها 24 مليار دولار، إثر مقاطعة دول الخليج لقطر.

ومن أسباب الثروة المالية الخارجية للبلدان العربية تطور مجموع المطالبات عبر الحدود ومجموع الالتزامات عبر الحدود، استناداً إلى بيانات مصرف التسويات الدولية (الشكل 1-8 باء). وخلال الفترة 2017-2018، ارتفع مجموع الالتزامات (ودائع العملاء العرب لدى المصارف الدولية الرئيسية) بنسبة 2 في المائة، في حين ارتفع مجموع المطالبات (قروض العملاء العرب من المصارف الدولية الرئيسية) بنسبة 6.6 في المائة. وظلّت المنطقة العربية ككل مُقرضاً صافياً،

**الشكل 9-1** الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم

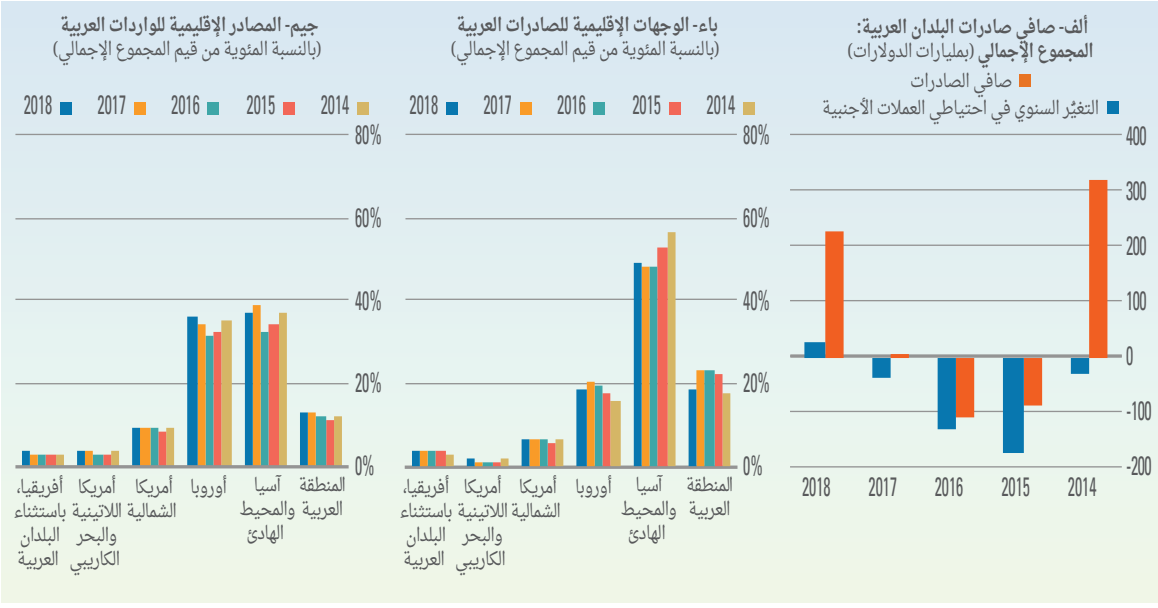


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى صندوق النقد الدولي IMF, 2018b, 2019b.

إذ أقرضت المصارفَ الدولية الرئيسية 190 مليار دولار حتى كانون الأول/ديسمبر 2018. وفي عام 2018، كانت المملكة العربية السعودية (126.1 مليار دولار) والكويت (81.6 مليار دولار) أكبر مقرضين صافيين، في حين كانت قطر (55.5 مليار دولار) ومصر (11 مليار دولار) أكبر مقترضين صافيين.

وواجهت المنطقة، بسبب ارتباطها الوثيق بالأسواق الرأسمالية الدولية، زيادة مطردة في تكاليف التمويل منذ عام 2016. وبالتوازي مع ارتفاع سعر الليبور لمدة ثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي، ارتفعت المعدلات الإجمالية في المنطقة، مُقاسةً بمعدلات الأسواق النقدية لمدة ثلاثة أشهر (الشكل 1-8 جيم). وأعادت بعض المصارف تسعير القروض (ولا سيما مصارف مجلس التعاون الخليجي)، متأثرة بشكلٍ كبير بتشديد السياسات النقدية الأمريكية، فارتفع صافي إيراداتها من الفوائد. وارتفع نشاط الإقراض بشكل عام على خلفية ارتفاع الإنفاق الحكومي. وكان من الممكن أن يؤدي الأداء في الإقراض إلى زيادة الربحية لهذه المصارف، رغم التشديد المفاجئ لتنفيذ المعيار الدولي رقم 9 لإعداد التقارير المالية الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير عام 2018.

ورغم تحسن الأداء المالي (والسيولة في القطاع المصرفي)، ينبغي عدم إغفال خطر الخسارة. ولا تزال مصارف قطرية عدة تواجه تداعيات الحظر الدبلوماسي المفروض في الأعوام السابقة. وتُواصل مصارف أخرى في المنطقة إدارة المخاطر المحتملة الناتجة من عملياتها مع تركيا[11]. وقد يقوض ارتفاع مخصصات تغطية خسائر القروض ربحية المصارف في البحرين، رغم المساعدة المالية التي وفرتها بلدان الخليج والتي بلغت قيمتها 10 مليار دولار. ومن الممكن أن يساهم دمج المصارف في المنطقة في توطيد النظم المصرفية المكتظة وزيادة ربحيتها وقدرتها على التمويل. لكن عملية الدمج لن تكون سهلة، لا سيما وأن ملكية المصارف الكبرى تعود إلى الحكومات، بل أكثر تعقيداً من العادة.

وتشكل التجارة الدولية مجالاً أساسياً آخر للتحليل. وكانت المنطقة العربية عموماً مصدّراً صافياً خلال الأعوام السابقة، ما عدا في العامين 2015 و2016، عندما عانت من انخفاضٍ حاد في أسعار النفط

**الشكل 1-10** القيمة المضافة للخدمات من إجمالي الصادرات، مجموعة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان العربية، 2000 و2005 و2011

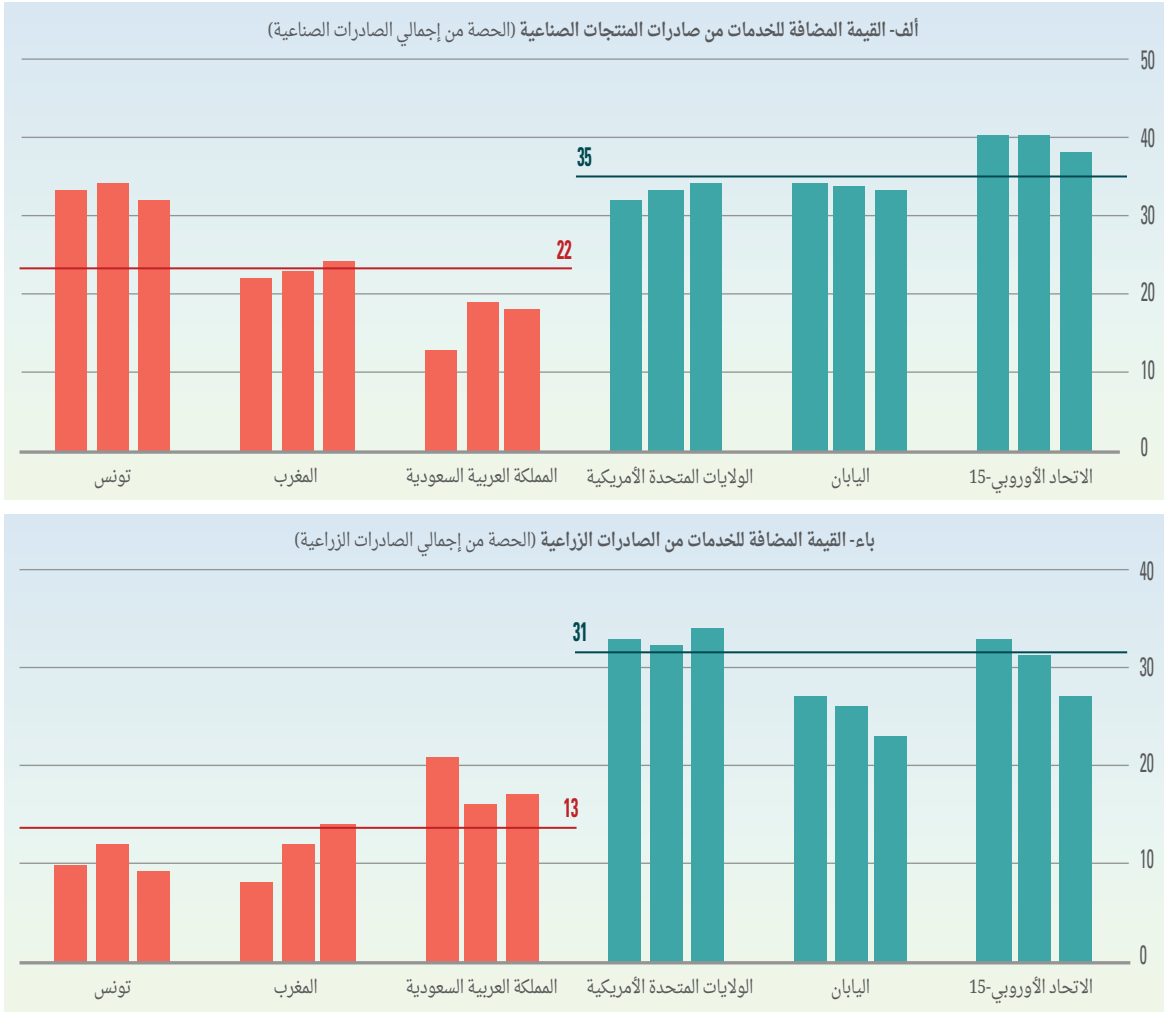


**المصدر:** دراسة الإسكوا E/ESCWA/EDID/2017/6.

(الشكل 1-9 ألف). وفي عام 2018، بلغ مجموع الصادرات التجارية في المنطقة العربية أكثر من تريليون دولار، ومجموع الواردات 794 مليار دولار، بفارق 223 مليار دولار لصالح الصادرات. ووازنت الزيادة الكبيرة في الصادرات في عام 2018 الطلب من منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي ازداد بنسبة 32.7 في المائة. وأتاحت هذه الديناميات التجارية الحديثة للمنطقة إمكانية التخلص من التدفقات الخارجة في الاحتياطي الأجنبي، ما أدى إلى زيادة التراكم بقدر 26.5 مليار دولار، وصولاً إلى ما يزيد عن تريليون دولار بحلول نهاية عام 2018. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً أمام المنطقة العربية لاستعادة مستوى الفترة 2015-2016، أي قبل الهبوط في أسعار النفط.

وعلى خلفية هذا الانخفاض، واصلت المنطقة تعزيز قنوات التصدير مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 1-9 باء). ومن حيث المجموع الإجمالي، بلغت حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ من صادرات السلع من المنطقة العربية حوالي 50 في المائة في عام 2018. وتُبيّن هذه النسبة أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي المستورد الرئيسي للمنتجات المتصلة بالطاقة من المنطقة العربية. وفي المقابل، انخفضت حصة أوروبا من

**الإطار 1-1** المساهمات المحتملة للتكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

| | | |
|---|---|---|
| القضاء على الفقر | تساهم التكنولوجيات الرقمية، من خلال تيسير أسعار الاتصالات، في زيادة فرص التنمية للفقراء. ويمكن أن يؤثر انتشار النطاق العريض إيجاباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤدي إلى إنشاء أسواق جديدة، وتوليد فرص عمل، والقضاء على الفقر. | |
| القضاء على الجوع بجميع أشكاله | يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء والتكنولوجيا الحيوية تحسين الكفاءة الزراعية عبر تزويد المزارعين والمزارعات بأحدث المعلومات عن استهلاك المياه، والكفاءة في الري، والأسمدة الآمنة، وتوقعات الطقس، وتقنيات الزرع والحصاد، وأوضاع السوق وآفاقها. | |
| أنماط العيش الصحية والرفاهية للجميع | تتيح التكنولوجيات الرقمية للعاملين والعاملات في مجال الصحة النفاذ إلى المعلومات وخدمات التشخيص، وتسمح تحليلات البيانات التي توفرها هذه التكنولوجيا بوضع توقعات حول تفشي الأمراض، والخدمات الصحية، ومستوى المعرفة لدى المرضى، والسلوكيات، والإدارة الشخصية المستمرة للأمراض والممارسات الصحية. | |
| التعليم الجيد | تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعليم الإلكتروني، ونشر المحتوى العربي، وتوفير محتوى رقمي عالي الجودة ليصبح التعليم متاحاً للجميع، بما في ذلك لذوي وذوات الإعاقة والأطفال المعرضين للمخاطر، ولتحسين الأداء في التعليم. | |
| المساواة بين الجنسين | تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ تتيح للنساء والفتيات الحصول على التعليم والمعلومات والتكنولوجيات التي يحتجن إليها في الإنتاجية الاقتصادية، والصحة التناسلية والحقوق، والرفاه الاجتماعي وصنع القرارات. | |
| المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي | للتكنولوجيات الرقمية دور أساسي في ضمان توفر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما بشكل مستدام وذكي. وهذا الدور شديد الأهمية في تحديد البنى التحتية، وتحسين الصيانة بأسعار منخفضة، وإجراء العمليات ذات الأداء الأمثل، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة. | |
| طاقة نظيفة بأسعار ميسورة | تسمح الحلول الرقمية، كالشبكات الذكية والمباني والمنازل واللوجستيات الذكية، بتحسين كفاءة الطاقة والتخفيف من استهلاكها في قطاعات اقتصادية أخرى. وللاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، لا بد من استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكار. | |
| العمل اللائق والنمو الاقتصادي | تساعد التكنولوجيات الرقمية الشابات والشبان المتعلمين في رصد الفرص الاقتصادية؛ وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً هائلة لريادة الأعمال وإنشاء الشركات، وجذب الاستثمارات، فتقدم طرقاً جديدة في العمل وتحسن فرص التوظيف للجميع. | |

| | | |
|---|---|---|
| التصنيع والابتكار والبنى التحتية | تساهم التكنولوجيات الرقمية في تحقيق هذا الهدف في مجتمعات المعلومات والمعرفة التي في طور النشوء والتي تعتمد على إتاحة الوصول إلى البحث الأكاديمي، وعلى الشفافية في اتخاذ قرارات مدروسة، وإمكانات التعاون عبر الإنترنت لدعم الابتكار المشترك والتعلم والعمل، ما بين القطاعات وداخلها. | |
| الحد من انعدام المساواة | تساهم التكنولوجيات الرقمية في الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، خصوصاً اذا استُخدمت لإيصال المعلومات والمعرفة بما يحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للفئات المحرومة في المجتمع، ومنها ذوو وذوات الإعاقة والنساء والفتيات. | |
| مدن ومجتمعات محلية مستدامة | تمكّن المدن الذكية من الاستفادة من مختلف التكنولوجيات الرقمية في جمع البيانات وتحليلها وتقييم الأولويات، ورصد التحديات المحتملة، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها. | |
| الاستهلاك والإنتاج | تساهم التكنولوجيات الرقمية في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين عبر إجراء تحسينات خاصة بكل منتَج، وتطبيق التكنولوجيات الذكية في قطاعات الزراعة، والنقل، والطاقة، وإدارة سلاسل الإمداد، والأبنية الذكية. | |
| التصدي لتغيّر المناخ | في مجال التوسع الحضري، تساعد التطبيقات الذكية في التصدي لتغيّر المناخ والتخفيف من آثاره. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحسن سلاسل القيمة وأن تخفف من استهلاك الموارد وهدرها. وتؤدي دوراً هاماً في تبادل المعلومات المناخية، والتنبؤ بها، وفي نظم الإنذار المبكر. | |
| الحياة تحت الماء | تساهم التكنولوجيات الرقمية في المحافظة على المحيطات واستدامتها. ويوفر الرصد بالسواتل بيانات عالمية آنية ودقيقة. وتُستخدم البيانات الضخمة في تحليل التنوع البيولوجي، والتلوث، وأنماط الطقس، وتطور الأنظمة الإيكولوجية، وفي وضع استراتيجيات للتخفيف من حدة الآثار. | |
| الحياة في البر | تساهم التكنولوجيات الرقمية في المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية البرية واستخدامها بشكل مستدام وتفادي الخسائر في التنوع البيولوجي، من خلال الرصد والإبلاغ، واستخدام البيانات الضخمة في تحليل الاتجاهات القصيرة والطويلة الأجل، وتخطيط أنشطة التخفيف من حدة الآثار. | |
| السلام والعدالة والمؤسسات القوية | في سياق إدارة الأزمات وتقديم المساعدة الإنسانية وصنع السلام، أثبتت التكنولوجيات الرقمية فعاليتها في مراقبة الانتخابات والاستعانة بالمصادر الخارجية. ويساهم استخدام الحكومات للبيانات المفتوحة في زيادة الشفافية، وتمكين المواطنين والمواطنات، وتحفيز النمو الاقتصادي. | |
| الشراكات لتحقيق الأهداف | يمكن للقطاع الخاص، بالتعاون مع القطاع العام وتحت إشرافه، أن يوسع أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصاً في مجالي النطاق العريض والاتصالات المتنقلة، للاستفادة القصوى من التكنولوجيا في تحقيق التنمية. وتؤدي التكنولوجيا دوراً فعالاً في تطبيق جميع أهداف التنمية المستدامة. | |

الصادرات من 22.6 في المائة إلى 18.3 في المائة خلال الفترة 2017-2018. ومن أسباب هذا الانخفاض ركود الأنشطة الاقتصادية وما يرتبط به من تراجع في الطلب من بعض البلدان الأوروبية. أما بالنسبة إلى الأنماط الجغرافية لواردات البلدان العربية، فلا يزال الاتجاه العام متسقاً مع ديناميات التصدير، وإن بشكل أقل نسبياً، من دون تغييرات جوهرية في عام 2018 (الشكل 1-9 جيم). وحافظت أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على دورهما البارز كأكبر مصدّرين إلى المنطقة العربية، فبلغت حصة أوروبا 35.5 في المائة وحصة آسيا 37 في المائة.

وفي عام 2018، بلغت حصة التجارة البينية من مجموع الصادرات الإجمالية 18.3 في المائة، في انخفاض عن 22.6 في المائة في العام السابق، في حين لم تتغير حصة الواردات داخل المنطقة، التي حافظت على نسبة 13.1 في المائة في الفترة 2017-2018. لكن هذا التدني في حصة الصادرات البينية لا يشير بالضرورة إلى ضعف في الأداء في هذا المجال، نظراً إلى أن قيمة الصادرات البينية ارتفعت بمقدار 10.1 مليار دولار في عام 2018. ويعود السبب الأساسي إلى الزيادة الكبيرة في المجموع الأساسي (المقام) من 780 مليار دولار إلى أكثر من تريليون دولار في عام 2018. واقترنت الزيادة المتواصلة في حصة التجارة البينية خلال الأعوام الثلاثة الماضية (157 مليار دولار في عام 2016، و176 مليار دولار في عام 2017، و186 مليار دولار في عام 2018) بالجهود الهادفة إلى إطلاق مجموعة من آليات التكامل التجاري، بما في ذلك اتحاد تجارة الحبوب والأعلاف، والاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل التجاري الحر، والاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويجب عدم التقليل من أهمية الأثر المحتمل للتوترات الأخيرة بين الولايات المتحدة والصين على المنطقة العربية. والتعامل الاقتصادي المباشر بين البلدان العربية والولايات المتحدة ليس كبير الحجم كما يعتقد البعض، بل تربط العديدَ من هذه البلدان علاقاتٌ وثيقة بأوروبا والصين. فالبحرين على سبيل المثال تصدر حوالي 5 في المائة فقط من مجموع صادرات الألومنيوم إلى الولايات المتحدة، ومن الممكن أن يعفى ألومنيوم البحرين من التعريفات. وتشكل صادرات المغرب من السيارات وأجزائها حوالي 15 في المائة من مجموع حجم صادراته، ويتجه معظمها إلى البلدان الأوروبية.

وقد يشكل تأثير التوترات التجارية وتباطؤ الطلب من الصين وبعض البلدان الأوروبية مصدر قلق لعدة بلدان في المنطقة، بما في ذلك تونس (انخفاض الطلب على الإلكترونيات والأغذية والمنسوجات) وموريتانيا (انخفاض الطلب على المعادن والأسماك). وفي الوقت نفسه، قد تتعرض البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى تدهور الأنشطة الصناعية وتراجع الطلب على النفط من الصين نتيجة الحرب التجارية. ومن المتوقع أن تتقلب أسعار النفط، ومعها أسعار السلع الأساسية العالمية مع بقاء حصة الصين من الاستهلاك العالمي للسلع الأساسية مرتفعة للغاية. ويمكن أن تؤدي هذه التقلبات التي يسببها سوق السلع إلى زعزعة ثقة المستثمرين وتشديد شروط التمويل للعديد من البلدان العربية. وقد يؤثر تصاعد التوترات التجارية سلباً على المنطقة العربية ولا سيما على المدى البعيد.

وفي ظل خطر تصعيد النزاعات التجارية، ينبغي التنبه إلى الدور الجوهري لتجارة الخدمات ما بين الاقتصادات العربية. فالخدمات لا تلبي فحسب الاحتياجات المحلية من الاستهلاك والاستثمار، بل يمكن تصديرها واستخدامها كمدخلات وسيطة. لذلك، تساهم الخدمات عموماً في زيادة حصص الصادرات ذات القيمة المضافة، وهي من العوامل الرئيسية التي تحدد نطاق وطبيعة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

ورغم أهمية تجارة الخدمات، كان أداء البلدان العربية ضعيفاً في الاستفادة من القيمة المضافة للخدمات في التصدير بالمقارنة مع بلدان أخرى ذات اقتصادات متقدمة النمو (الشكل 1-10). وبشكل عام، تفوقت البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو على البلدان العربية في الاستفادة من القيمة المضافة للخدمات في زيادة صادرات الصناعات التحويلية: ففي المتوسط، بلغت حصة بعض الاقتصادات المتقدمة حوالي 35 في المائة في مقابل 22 في المائة للبلدان العربية التي توفرت بيانات عنها. وتشير تقديرات القيمة المضافة للخدمات للناتج الزراعي الإجمالي إلى أن البلدان العربية تواجه المزيد من التحديات الخطيرة في هذا الإطار. ففي المتوسط، تبلغ حصة بعض البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو 31 في المائة في هذا المجال مقابل 13 في المائة لعدد من البلدان العربية التي توفرت عنها بيانات. والمجال مفتوح أمام البلدان العربية للتحسن، فتحقيق التنوع في قطاع الخدمات وتمكينه من التنافس ليس هدفاً بحد ذاته، بل يؤدي أيضاً إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في قطاعات أخرى يمكن أن تولد المزيد من فرص العمل وأن تساعد في الحد من الفقر المدقع في المنطقة.

وينبغي عدم التقليل من أهمية الاستفادة التي يمكن أن تحققها المنطقة العربية من تعزيز تجارة الخدمات المالية في عملية التحول الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، خفف الأردن من القيود على الخدمات المالية خلال الفترة 2013-2016، وسعت بلدان مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة لتصبح مركزاً للخدمات المالية في المنطقة، ولا سيما في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية[12].

## دال- ملاحظات ختامية

تأثرت اقتصادات البلدان العربية، في سياق النمو الاقتصادي العالمي المعتدل، بعدد من العوامل الحاسمة. فارتفاع أسعار النفط (بالأخص في عام 2018) حقق فوائد للبلدان المصدرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، لكنه في الوقت نفسه أرهق اقتصادات بعض البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. والخلاصة أن ديناميات سوق النفط لا تزال تشكل عاملاً أساسياً يؤثر في التوقعات الإقليمية، وإن بدرجات متفاوتة بين مجموعات البلدان وكذلك بين البلدان. ويؤدي تصاعد النزاعات التجارية العالمية والتوترات الجيوسياسية إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين التي تزيد بدورها من الضبابية في آفاق المنطقة العربية. ومن المرجح أن يؤثر عدم اليقين على الأنشطة الاقتصادية الإقليمية من خلال تعطيل سلاسل الإمداد وتباطؤ ديناميات الاستثمار. وفي هذا السياق، يواجه صانعو وصانعات السياسات في المنطقة العربية تحديات هائلة في السعي إلى استئناف عمليات التنويع الاقتصادي وتصحيح أوضاع المالية العامة بطريقة مستدامة (الفصل 2).

ومع ذلك، يجب الاعتراف بالإمكانات الإنمائية للمنطقة، ولا سيما من خلال التكنولوجيات الرقمية والابتكار. وقد بدأ العديد من البلدان العربية بتوظيف استثمارات كبيرة في الرقمنة. وسيكون للاستفادة من إمكانات الطاقة ومن الابتكار التكنولوجي دور حاسم في تعزيز القيمة المضافة، والنمو الصناعي، والعمالة. ويمكن العمل على جعل هذا النمو شاملاً للجميع باتخاذ تدابير لتعزيز الإدماج المالي القائم على التكنولوجيا الرقمية، وذلك بتوفير الخدمات المالية للفئات الاجتماعية المحرومة والتي ليس لديها حسابات مصرفية. والمنطقة العربية، بسكانها البالغ عددهم 400 مليون نسمة ومن ضمنهم العديد من الشابات والشبان المتعلمين، وبما تختزنه من موارد طبيعية وبموقعها الجغرافي المميز، لديها فرصة كبيرة لتصبح قوة اقتصادية رقمية ذات تكنولوجيات تهدف إلى تسريع عملية التنمية المستدامة (الإطار 1-1).

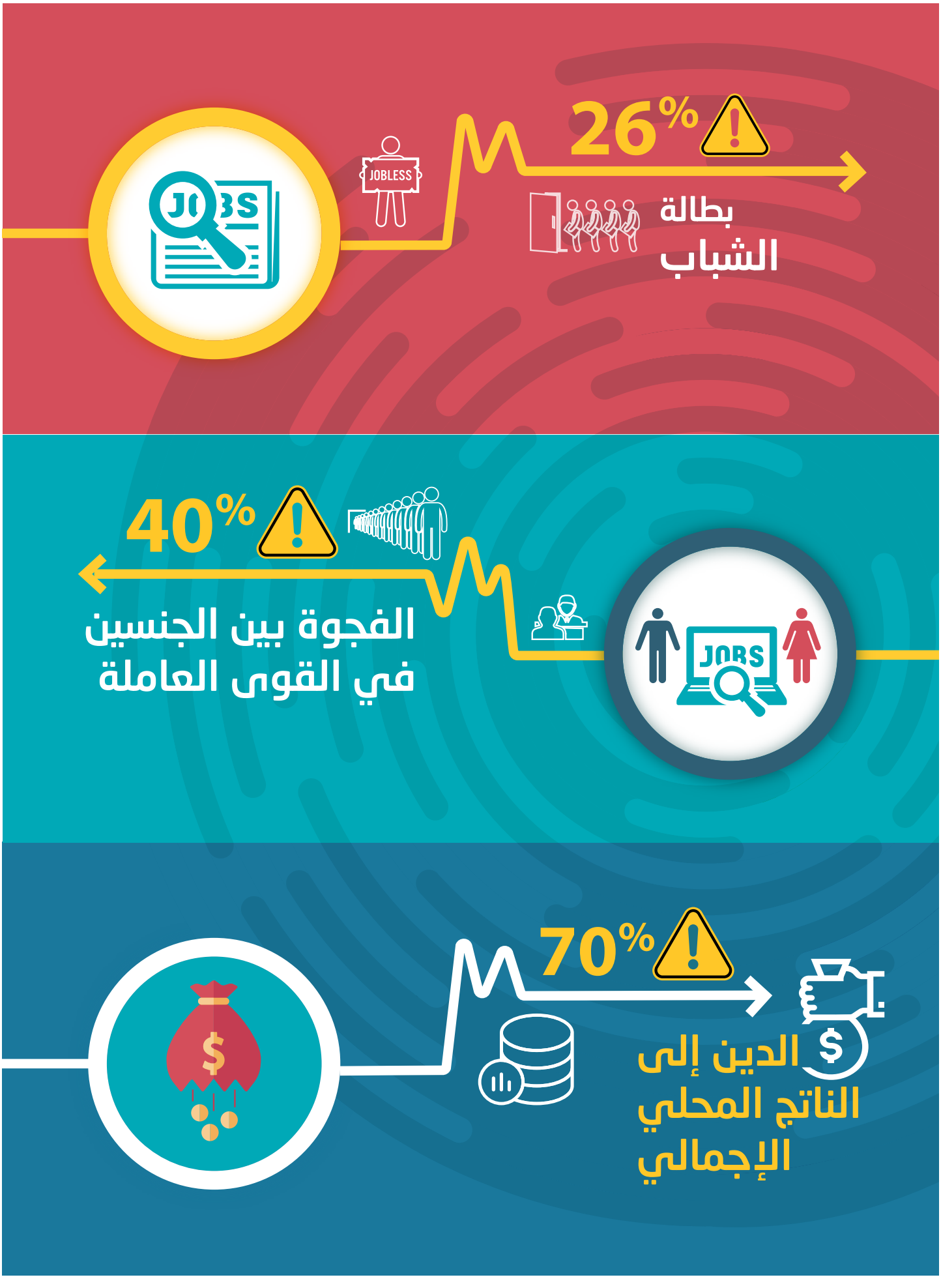
26%
بطالة
الشباب
JOBLESS
40%
الفجوة بين الجنسين
في القوى العاملة
JOBS
70%
الدين إلى
الناتج المحلي
الإجمالي

# 2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

## ألف- الوضع الاقتصادي والتوقعات

### 1- لمحة عامة

على خلفية المشهد الإنمائي العالمي، شهدت المنطقة العربية انتعاشاً اقتصادياً بمعدل نمو قدره 2.3 في المائة في عام 2018، مقابل 1.7 في المائة في العام السابق (الشكل 2-1 ألف). ويُعزى هذا الانتعاش إلى حدٍ كبير إلى نمو مصدره قطاع الهيدروكربون في البلدان المصدّرة للنفط، اذ استمرت أسعار النفط بالارتفاع خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018. فقد شهدت البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، زيادة ضخمة في إيراداتها من الصادرات النفطية.

وفي المقابل، بقيت البلدان التي تعتمد بشدة على استيراد النفط عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار العالمية للوقود. وفي الحصيلة، تفاقمت حالات العجز في الحسابات الجارية لتلك البلدان وازداد دينها العام، ما ساهم في تضييق الحيز المتاح لها على صعيد السياسات. وإزاء تقلبات السوق، أُطلقت سلسلةٌ من الإصلاحات على صعيد السياسات، ومبادراتٌ لتصحيح أوضاع المالية العامة، منها زيادة معدلات الضريبة على القيمة المضافة، وإلغاء الإعفاءات الضريبية، وتحسين الإدارة الضريبية، وترشيد الرسوم الجمركية. وعلى أثر ذلك، شهدت اقتصادات البلدان المستوردة للنفط بعض الانتعاش.

غير أن التوترات الجيوسياسية والمستويات المرتفعة للدين العام تضيّق الآفاق الاقتصادية، على المدى المتوسط، في المنطقة بأسرها. وهذه العوامل السلبية تفاقم التحديات الاقتصادية ذات الجذور السياسية، ولا سيما في الاقتصادات الهشة التي تعاني من استمرار أزمات اللجوء، وتَزعزُع ثقة المستثمرين، وضعف تنمية القطاع الخاص، وقيود التجارة الخارجية (الناجمة عن الاضطرابات الحديثة في التجارة العالمية).

ونتيجة لهذه العوامل، من المتوقع أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية في النمو بوتيرة متواضعة تبلغ 2.6 في المائة في عام 2019، وترتفع إلى 3.4 في المائة في عام 2020. والجدير بالذكر أن هذه التوقعات عرضة للمراجعة في المستقبل، لأن الحسابات القومية الرسمية لبعض البلدان المتضررة من النزاعات لم تكن متوفرة لسنوات. ومن هذا المنطلق، يصعب تقدير الكلفة الاقتصادية للصراع الاجتماعي في تلك البلدان (الإطار 2-1).

ونظراً إلى تنوع مسارات النمو في المنطقة، بلغ متوسط التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك 6.7 في المائة في عام 2018، في انخفاض طفيف عن متوسط العام السابق البالغ 6.9 في المائة (الشكل 2-1 باء). غير أن هذه التقديرات قد لا تعطي صورة دقيقة شاملة عن حركة الأسعار في المنطقة، لأن اتجاهات التضخم تتفاوت كثيراً بين البلدان وكذلك بين مجموعات البلدان.

فعلى سبيل المثال، كانت ضغوط التضخم قوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في المملكة العربية السعودية حيث بلغ معدل التضخم 2.5 في المائة في عام 2018، بعد انكماش بلغ 0.9 في المائة في عام 2017. ومن أسباب هذا الارتفاع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في وقت سابق، وما نجم عنها من آثار تراكمية على القوة الشرائية للأسر. وفي الوقت نفسه، ظلت البلدان المتضررة من النزاعات تعاني من تضخم جامح، ما عدا الجمهورية العربية السورية التي شهدت انخفاضاً كبيراً في معدل التضخم بمقدار 13.8 نقطة مئوية.

وكان التباين في ما بين بلدان المشرق أكبر منه بين بلدان المجموعات الأخرى. وأدت الإصلاحات الضريبية وارتفاع أسعار الطاقة إلى ارتفاع الأسعار في الأردن ولبنان، ما صعّب عليهما تخفيض الدين العام وعرّض

**الشكل 2-1** الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المنطقة العربية، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020

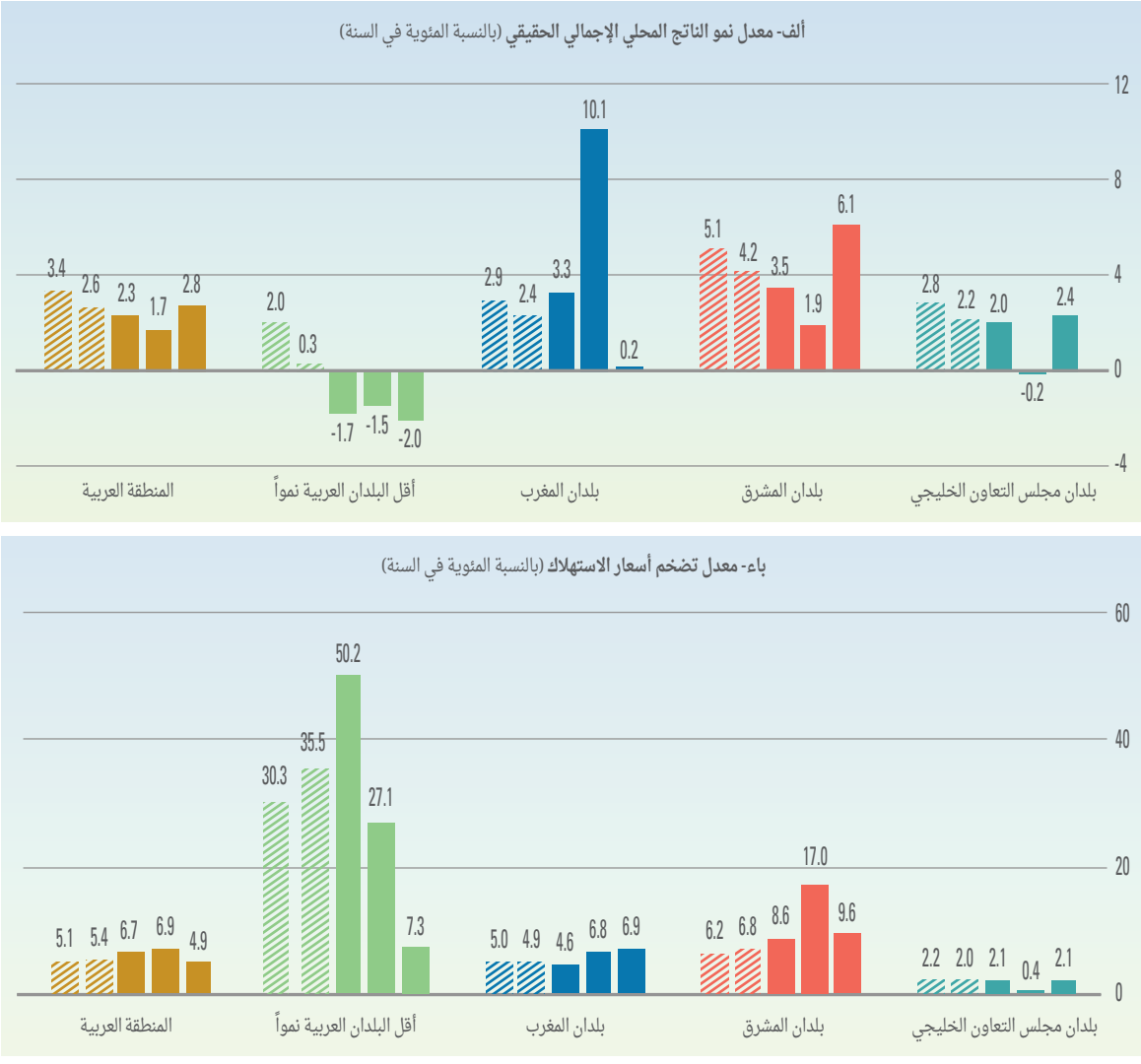


**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة DESA, 2019a, 2019b, 2019c؛ والإسكوا، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، وبوابة المعلومات الإحصائية.

النظام المصرفي فيهما إلى مزيد من الضغوط. أما مصر، فواجهت ضغوطاً تضخمية قوية، وإن جرى احتواؤها إلى حد ما. ويعزى الوضع في مصر إلى انعكاسات حركة سعر الصرف وأسعار الواردات على التضخم المحلي، إضافة إلى خفض دعم الوقود (الفصل 3).

ومن المتوقع أن تتراجع الضغوط التضخمية في المنطقة العربية في نهاية عام 2019 لتصل إلى 5.4 في المائة، متأثرةً بأسعار السلع الأساسية العالمية التي انخفضت إلى حدٍ ما خلال العام.

دعت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 جميع الحكومات والجهات الفاعلة إلى العمل على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بأوجه الترابط بينها، سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة. وفي هذا السياق، تعمل بلدان عربية عدة على مواءمة خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. وأُجريت مناقشات مكثفة حول مجالات التنمية الرئيسية الثلاثة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019:

**الإطار 2-1** ستة اتجاهات مختلفة في الإحصاءات الاجتماعية العربية للأخذ في الاعتبار في صنع السياسات

لا يمكن إغفال المشهد الإنمائي الاجتماعي عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي. يعتمد الرسم أدناه على عدد من الاتجاهات المتمايزة التي تم تحديدها من خلال تفسير الإحصاءات الاجتماعية العربية. وحجم البيانات الإحصائية المستخدمة في هذا السياق ضخم، وقد جُمعت بشكلٍ أساسي من المكاتب الإحصائية الوطنية. وتُتيح دراسة الإحصاءات الاجتماعية فهماً كاملاً للتحولات الاجتماعية، ودمج الاتجاهات المتمايزة في أطر سياسات الاقتصاد الكلي الإقليمية والوطنية، لتصبح أكثر شمولاً وإنصافاً. وفي ما يلي ستة من مجالات الديناميات الاجتماعية، اختيرت وشُرحت وفق أهميتها بالنسبة إلى سياسات الاقتصاد الكلي.

الإحصاءات الاجتماعية المترابطة

| ستة مجالات | اتجاهات مختلفة في الديناميات الاجتماعية |
|---|---|
| 1 الديناميات السكانية | يزداد السكان بشكل متواصل بمعدل نمو بلغ 2.1 في المائة في الأعوام الأخيرة. ويشكل الشباب الجزء الأكبر من السكان، وذلك نتيجة معدلات الخصوبة المرتفعة بالمقارنة مع مناطق أخرى. وتجدر الإشارة إلى التحسن في صحة السكان وطول العمر. ويتراوح العمر المتوقع عند الولادة من 62 سنة للرجال و64 سنة للنساء في اليمن، إلى 77 سنة للرجال و81 سنة للنساء في قطر. وازداد عدد المهاجرين الدوليين بأكثر من الضعف منذ عام 1998. وتضم المنطقة العربية أكبر عدد من اللاجئين والنازحين في العالم حيث يستضيف كل من الأردن ودولة فلسطين ولبنان أكثر من مليون لاجئ. |
| 2 تركيبة الأسرة المعيشية وتكوين العائلة | تحوّلت تركيبة الأسرة في معظم البلدان من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة النواة. ويتراوح متوسط حجم الأسرة بين حوالي سبعة أشخاص كحد أقصى في عُمان واليمن، وحوالي أربعة أشخاص في تونس ولبنان. ونسبة الأسر التي تترأسها امرأة منخفضة بشكل عام. وسُجّل في السنوات الأخيرة ارتفاع كبير في عدد حالات الزواج والطلاق المسجلة. وازداد متوسط العمر عند الزواج الأول لكل من النساء والرجال، مع أن زواج الفتيات الصغيرات لا يزال شائعاً في بعض البلدان. |
| 3 ظروف السكن | أكثر من 60 في المائة من الأسر تملك المنازل التي تعيش فيها، ما عدا في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يعزى تدني ملكية المنازل إلى ارتفاع عدد المقيمين غير المواطنين. وتطغى الشقق السكنية على أشكال المساكن في المناطق الحضرية، في مقابل البيوت والفيلات المنفردة في المناطق الريفية. ويستفيد أكثر من 90 في المائة من الأسر من مرافق الصرف الصحي المحسنة والكهرباء، ما عدا في السودان وموريتانيا واليمن حيث تندر مرافق الصرف الصحي المحسنة في المناطق الريفية. |
| 4 الصحة | تحسنت الصحة الإنجابية وصحة الأمهات بشكل كبير، رغم بعض التفاوتات. وتحصل غالبية الحوامل على استشارة واحدة على الأقل قبل الولادة، وتجرى غالبية الولادات بإشراف أخصائيين أو أخصائيات في مراكز صحية. ومع ذلك، لا تزال معدلات وفيات الأمهات مرتفعةً جداً في عدد من أقل البلدان العربية نمواً. وترتفع معدلات تحصين الأطفال في معظم البلدان إذ تلقت شريحة كبيرة من الأطفال اللقاحات الرئيسية الخمسة. وتنتشر البدانة في صفوف الراشدين، ولا سيما بين النساء. ومن أبرز أسباب الموت في جميع البلدان أمراض الجهاز الدموي، تليها الأورام وأمراض الجهاز التنفسي. |
| 5 التعليم | انتشر التعليم على نطاق واسع في المنطقة خلال العقود الأخيرة. فقد بلغت نسبة الشباب الملم بالقراءة والكتابة 99 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بينما سجلت أدنى معدل في موريتانيا بلغ 70 في المائة. ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي مرتفع بشكل عام. وتقلصت الفجوة بين الجنسين في صافي معدل الالتحاق في عدد من البلدان مثل السودان والعراق. ونسب الالتحاق بالتعليم الثانوي دون نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والتفاوتات كبيرة بين البلدان في نسب التلاميذ إلى المدرّسين/المدرّسات في جميع مراحل التعليم. |
| 6 6. الثقافة والمشاركة الاجتماعية | الغالبية الساحقة من سكان المنطقة البالغين يمارسون الشعائر الدينية. وقد سجلت النسبة الدنيا في هذا السياق في لبنان عند 80 في المائة. والنساء بشكل عام أكثر تديناً من الرجال. ففي تونس على سبيل المثال، يبلغ الفارق بين الجنسين من ناحية التدين حوالي 20 نقطة مئوية. ومستويات الثقة بالآخر متدنية في المنطقة، ولم تتجاوز أعلى نسبة من الثقة بالآخر 40 في المائة التي سجلت في اليمن. والمشاركة في المنظمات المدنية منخفضة في جميع البلدان تقريباً. ويتدنى عدد السكان الأعضاء في جمعيات رياضية وترفيهية عن 20 في المائة بشكل عام، وعن 10 في المائة للنساء في معظم البلدان. وازداد استخدام الإنترنت خلال العقد الأخير ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. |

**ملاحظة:** يستند هذا الإطار إلى وثيقة الإسكوا E/ESCWA/SD/2017/5

- أولاً، تقييم التقدم المحرز عالمياً وإقليمياً في خطة عام 2030 واستعراض أهداف محددة هي الأهداف 4 و8 و10 و13 و16 و17؛

- ثانياً، التركيز على تمكين الناس، وضمان الإدماج والمساواة للتسريع في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق البحث في أوجه الترابط بين السياسات ومدى اتساقها، والآليات، والدروس المستفادة؛

- ثالثاً، تسليط الضوء على أهمية عمليات المتابعة والاستعراض الوطنية والإقليمية والعالمية، ولا سيما الاستعراضات الوطنية الطوعية والرسائل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 2019 على مستويي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

## 2- بلدان مجلس التعاون الخليجي

استعادت بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكلٍ ملحوظ وتيرة نموها الاقتصادي في عام 2018 إذ وصل إلى 2 في المائة بعد أن سجل انكماشاً بنسبة 0.2 في المائة في العام السابق. ويعود سبب هذا النمو بشكلٍ رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه بنسبة 3 في المائة (الشكل 2-2 ألف)[13].

ويعود السبب الرئيسي لتوسع اقتصاد المملكة العربية السعودية، وهو أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى ازدهار قطاع النفط. كما ساهمت أنشطة القطاع غير النفطي في تعزيز هذا التوسع. ورغم الانخفاض المتوقع في إنتاج النفط الخام السعودي بنسبة 0.7 في المائة في عام 2019، من المرجّح تسجيل نمو إيجابي في الأعوام المقبلة إثر تجديد الدولة التزامها بتحسين قدرتها على معالجة الغاز الطبيعي. وقد تحسن الاقتصاد في المنطقة نتيجة زيادة الأنشطة غير النفطية، ومنها تلك المرتبطة بمشاريع الاستثمار العام المخطط لها كاستضافة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 في قطر، ومعرض إكسبو 2020 في الإمارات العربية المتحدة.

كذلك أدت الزيادة الكبيرة في إيرادات الصادرات النفطية إلى تحسين الأرصدة الخارجية وإلى استئناف تراكم احتياطي العملات الأجنبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد دعم هذه الظروفَ المؤاتية إصدارُ بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً لدين سيادي بقيمة 30 مليار دولار تقريباً، ومشاركتها بمزيد من الفعالية في الأسواق المالية العالمية، كإدراج شركات سعودية في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة[14].

وبالنتيجة، من المتوقع أن يستمر مسار النمو الحالي في عام 2019، وأن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.2 في المائة. ومن المتوقع توسع اقتصادات بعض بلدان المجموعة في عام 2019 على الشكل التالي: 2.7 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و2.3 في المائة في البحرين، و2.9 في المائة في قطر، و2 في المائة في الكويت. وفي المقابل، يُتوقع أن يظل أداء النمو ضعيفاً في بلدان أخرى مقارنةً بعام 2018، ليسجل 1.2 في المائة في عُمان، و1.8 في المائة في المملكة العربية السعودية، وأن ينتعش بعد ذلك في عام 2020 ليسجل 4.2 في المائة في عُمان و2.3 في المائة في المملكة.

وتستند هذه التوقعات إلى فرضيات عدة: مواصلة مشاريع الاستثمار العام الحالية؛ وظهور التأثير المتوقع لأسعار النفط على ثقة المستثمرين بنهاية عام 2019؛ ودمج بعض المكاسب المرئية الناتجة من الإصلاحات المالية الحديثة في الأنشطة الاقتصادية لتوفير حيّز مالي.

ولكن، ينبغي عدم استبعاد الخطر السلبي على المدى البعيد، لاحتمال تأخر إجراء الإصلاحات الهيكلية المذكورة أعلاه. ومن أسباب التأخير، عدم اعتبار سلسلة التعديلات المالية ملحّة، ولا سيما في حال أتاحت تحركات أسواق النفط المستقبلية هوامش مالية. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، شدد برنامج التحول الوطني لعام 2020 ورؤية 2030 على أهمية مبادرات التنويع الاقتصادي لتخفيف الاعتماد الكبير على الأنشطة النفطية، والمساعي جارية لتنويع مصادر الإيرادات ضمن قطاعات الطاقة (كالاستثمار في مصافي التكرير لتأمين مواد لقطاع الطاقة)؛ ومع ذلك، من المرجح أن تتعثر هذه الخطة الإنمائية الطموحة إذا تباطأت وتيرة الإصلاحات

الهيكلية، وقد يبدد التأخير أو التعثر في تحقيق تنويع اقتصادي فعال الإيجابيات المتوقعة.

وفي ما يتعلق بديناميات التضخم، تبين أن الانتعاش الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ترافق مع ضغوط تضخمية معتدلة، عززها فرض ضريبة موحدة على القيمة المضافة أدت إلى تضخّم الاستهلاك في المملكة العربية السعودية في عام 2018 بنسبة 2.5 في المائة وفي الامارات العربية المتحدة بنسبة 3.1 في المائة (الشكل 2-2 باء). ولن ينجم عن ضغوط التضخم الناتجة من هذه الضريبة سوى آثار تراكمية مؤقتة على القوة الشرائية للأسر، فتتراجع معدلات التضخم في هذين البلدين بشكل طفيف في عام 2019، لتسجل 1.8 في المائة في المملكة العربية السعودية و2.1 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ويُتوقّع حصول تراجع إضافي في التضخم في عام 2020، مع زوال تأثير الضريبة على القيمة المضافة.

وبلغ معدل التضخم في البحرين 2.1 في المائة في عام 2018، بعدما كان 1.4 في المائة في العام السابق.

**الشكل 2-2** الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020

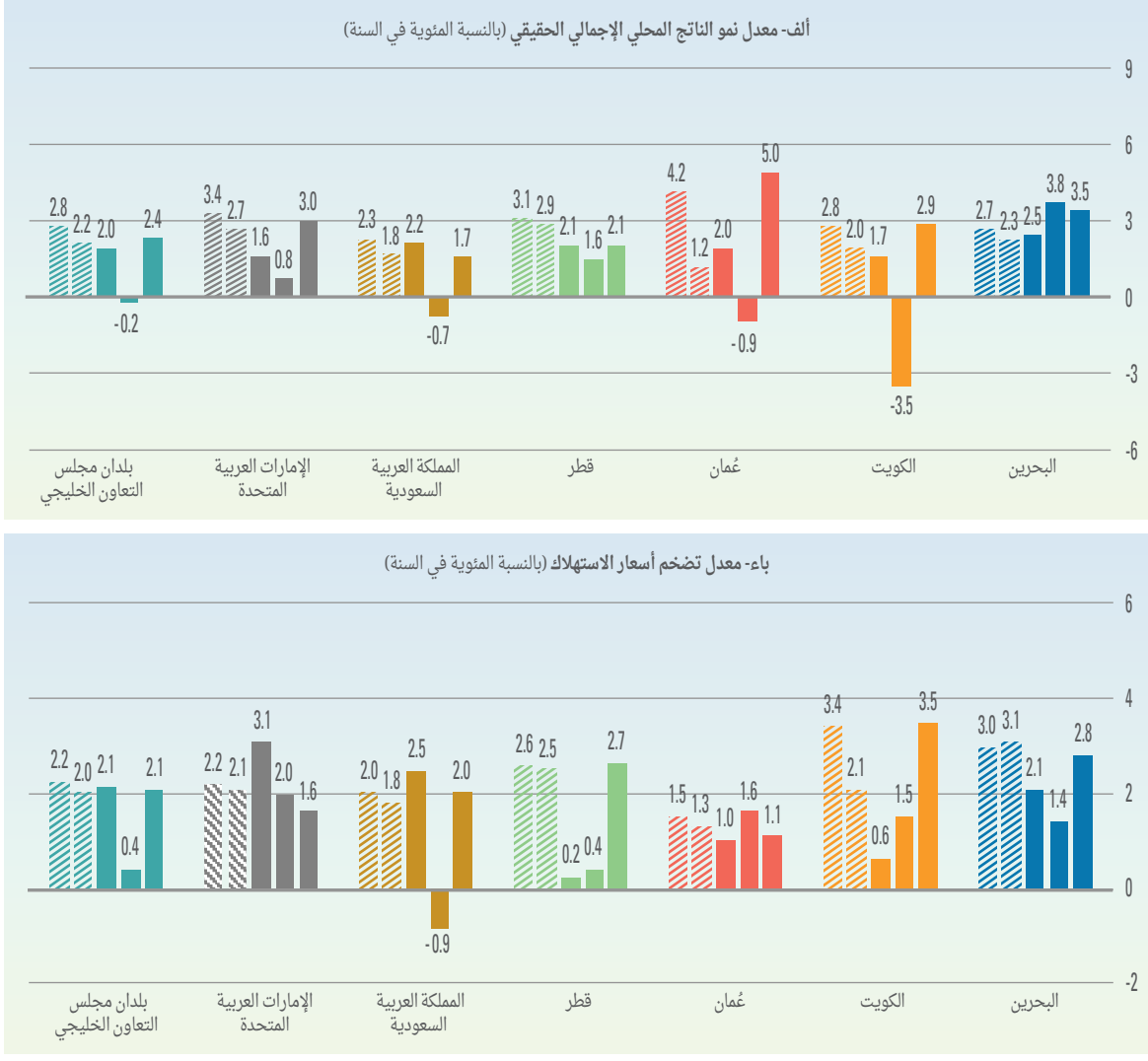


**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة DESA, 2019a, 2019b, 2019c؛ والإسكوا، بوابة المعلومات الإحصائية.

**الشكل 2-3** البنية الجغرافية للتجارة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

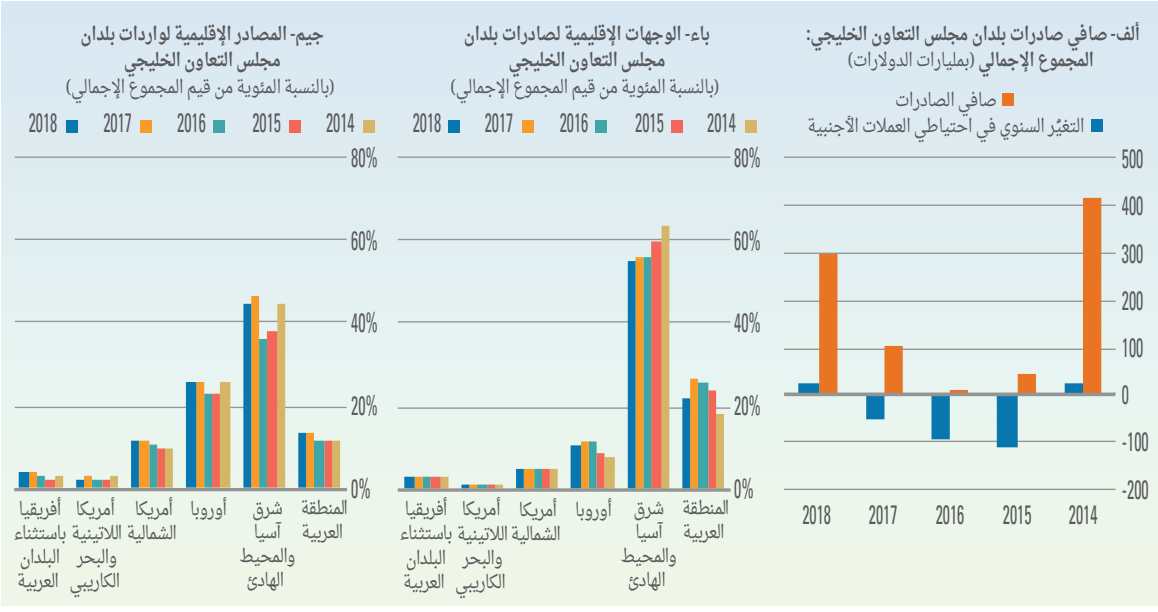


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى صندوق النقد الدولي IMF, 2018b, 2019b.

ويُعزى ارتفاع الأسعار المحلية بشكلٍ رئيسي إلى ارتفاع أسعار الأغذية وتكاليف النقل، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2019 نظراً إلى فرض الضريبة على القيمة المضافة بناء على جدول محدد والارتفاع الاضافي في أسعار الطاقة.

وفي المقابل، استقرت الضغوط التضخمية في عُمان عند 1 في المائة، وفي قطر عند 0.2 في المائة، وفي الكويت عند 0.6 في المائة. وكان من الأسباب الأساسية لهذا الاستقرار ضآلة الزيادة في أسعار الأغذية. ولكن من المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم في هذه البلدان في عام 2019، وخاصةً في عُمان، حيث يتوقع ازدياد الإنفاق الاستهلاكي في عام 2019، وارتفاع الأسعار المحلية في حال فرض ضرائب غير مباشرة في العام المقبل.

ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية في عام 2018، ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ بمقدار 181.3 مليار دولار عن العام السابق، في حين انخفضت قيمة وارداتها الإجمالية بمقدار 13.9 مليار دولار (الشكل 2-3 ألف). وبلغ صافي الصادرات 293.3 مليار دولار في عام 2018. واستفادت بلدان مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع فاتورة التجارة لتضيف مبلغ 23.8 مليار دولار إلى الاحتياطي الأجنبي في عام 2018، لتبلغ القيمة الإجمالية لهذا الاحتياطي 681 مليار دولار.

ومن حيث التركيز الجغرافي للتجارة في عام 2018، تلقت منطقة آسيا والمحيط الهادئ الحصة الأكبر من صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي التي بلغت 55.1 في المائة، رغم ان هذه المنطقة خفضت حصتها من الصادرات العالمية على مدى الأعوام السابقة (الشكل 2-3 باء). وفي الوقت نفسه، ظلت حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ في واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي هي الأكبر في عام 2018 (الشكل 2-3 جيم). وبما أن ديناميات التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتأثر بالتوترات التجارية الحديثة بين الولايات المتحدة والصين، سيلحق بعض الضرر بتلك الحصص الكبرى من الصادرات والواردات في المستقبل القريب. وفي ما يتعلق بالتجارة البينية، بلغت حصة الصادرات 21.6 في المائة والواردات 13.5 في المائة في عام 2018، ما يدل على أن المجال لا يزال كبيراً أمام بلدان مجلس التعاون الخليجي للنظر في تعزيز التجارة

البينية، وخاصةً تجارة السلع، في سياق سعيها إلى مزيد من التنويع الاقتصادي.

وتحسن أداء القطاع الخارجي بشكلٍ عام في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 2-4)، متأثرا بالانتعاش في أسعار النفط وفي أنشطة تصديره. وسجل صافي الميزان التجاري للسلع والخدمات في بلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، في ارتفاع عن نسبة 10.2 في المائة المسجّلة في العام السابق. وبالنتيجة، ازداد فائض الحساب الجاري من 3.8 إلى 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، من المتوقع أن ينخفض الفائض خلال الأعوام القادمة، نتيجةً لاستقرار أسعار النفط، ما يزيد من تعقيد ديناميات إنتاج النفط، بما في ذلك الضغوط الناجمة عن مناقشات الأوبك بشأن خفض إنتاج النفط والعقوبات الأمريكية على إيران. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الوقود تُشكل حوالي 65 في المائة بالمتوسط من مجموع صادرات السلع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 11 في المائة. وفي المقابل، يبلغ متوسط صادرات الصناعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي 12 في المائة من إجمالي صادراتها، إزاء متوسط عالمي يبلغ 68.5 في المائة.

وعلى الصعيد القطري، شهدت المملكة العربية السعودية تحسينات جذرية في ميزانها التجاري. فبلغ صافي الميزان التجاري للسلع والخدمات 53.3 مليار دولار. وساهم برنامج السعودة، المعروف أيضاً ببرنامج نطاقات، وهو برنامج حكومي يهدف إلى إحلال المواطنين السعوديين مكان العمال الوافدين، في الحد من التحويلات إلى الخارج. فتحسن رصيد الحساب الجاري بشكل كبير في عام 2018 ليسجل فائضاً قدره 37 مليار دولار، أي ما يعادل 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، نتيجةً لاتفاق أوبيك لتخفيض إنتاج النفط في عام 2019، من بين أسباب أخرى، سيتأثر تصدير النفط بشكل طفيف لينخفض الفائض في الحساب الجاري إلى أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام القادمة.

وبالمثل، حافظت الإمارات العربية المتحدة على فائض في حسابها الجاري في عام 2018. وساهم ارتفاع أسعار النفط وصافي إيرادات التدفقات الاستثمارية بحوالي 7.3 مليار درهم في دعم المؤشرات الأساسية للتجارة. وفي عامي 2019 و2020، سيحافظ البلد على الفائض في حسابه الجاري، رغم بعض الضعف في الدولار والانخفاض المتوقع في حجم الصادرات النفطية. وتستند هذه الصورة المستقبلية للقطاع الخارجي، وهو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يتفاعل مع اقتصادات أخرى، إلى فرضية تزايد إيرادات الخدمات التي ستقدم إلى الزوار الدوليين الذين سيجذبهم المعرض العالمي إكسبو 2020.

كذلك شهدت قطر والكويت تحسناً في ديناميات التجارة قام على صادرات النفط. ورغم توقع انخفاض في الفائض من تجارة السلع في الأعوام المقبلة، من المرجح أن يحافظ البَلَدان على فائض في رصيد الحساب الجاري. وهذا ما سيحدث في قطر بشكل خاص حيث سيسرّع مشروع برزان للغاز إنتاج الغاز ويعزز صادراته.

وفي البحرين وعُمان، ظل الوضع الخارجي ضعيفاً نسبياً في عام 2018، رغم بعض التحسن الملموس في تجارة السلع والانتعاش في الأنشطة غير المرتبطة بتصدير النفط. ففي عُمان، سجّل العجز في الحساب الجاري انخفاضاً كبيراً في عام 2018، ليصل إلى ما يقارب 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما البحرين فسجّلت زيادة هامشية في العجز قاربت 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إثر قيام الشركات الأجنبية بتحويل أرباحها إلى بلدانها الأم، ووصول قيمة تحويلات العمال إلى خارج البلاد إلى حوالي 1.2 مليار دينار. وسيظل اقتصادا البلدين مقيدَين بالعجز المستمر في الحساب الجاري، الناتج جزئياً من ضعف الأداء في حساب الدخل الأولي/الثانوي، وذلك نتيجة اعتمادهما المستمر على اليد العاملة الأجنبية في تنمية القطاع الخاص. ويؤدي تراكم العجز، في ظل ظروف مالية عالمية غير داعمة، إلى إلقاء عبء إضافي على قدرة البلدين على تحمل الدين الخارجي، وبالتالي إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 100 في المائة في عُمان و190 في المائة في البحرين خلال الفترة 2019-2020.

تتسق الديناميات النقدية وديناميات السيولة مع التطورات في الاقتصاد الحقيقي والبيئة الخارجية (الشكل 2-5). وفي المملكة العربية السعودية، انتهى في

**الشكل 2-4** الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

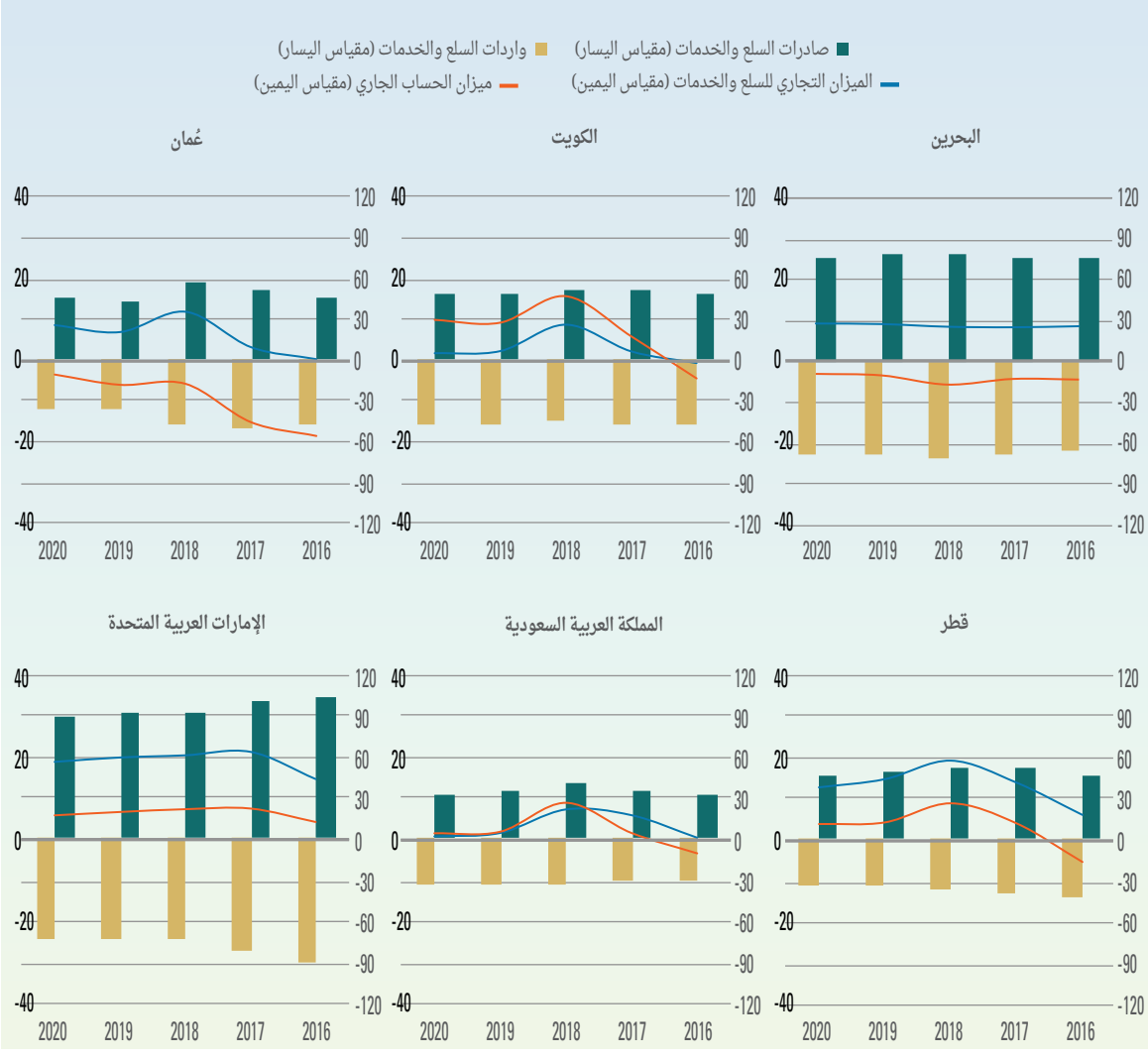


**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

عام 2018 الاتجاه التنازلي في احتياطي النقد الأجنبي، الذي يقيس قدرة البلد على حماية عملته، لتصل قيمة هذا الاحتياطي إلى 496.2 مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر 2018. ويعزى هذا الانتعاش بشكل أساسي إلى الفائض في الحساب الجاري وانضمام البلد إلى مؤشرَي الفاينانشال تايمز/راسل للبورصة (FTSE-Russell) ومورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI).

أما مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الذي يحتل المرتبة الثانية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث احتياطي العملات الأجنبية البالغ 99.2 مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر 2018، فقد سجل زيادةً قدرها 4.1 مليار دولار عن مستوى عام 2017. وقد ساهمت أرصدة حسابات الائتمان والودائع لدى المصارف الأجنبية بشكلٍ كبيرٍ في هذا التراكم. وتماشياً مع هذه الديناميات، صمد إلى حد ما المعروضُ النقدي بالعملة المحلية، في إشارة إلى نموٍ ذكي في الطلب المحلي.

وشهدت عُمان وقطر والكويت اتجاهاً مماثلاً في الاحتياطي الأجنبي، الذي بلغ بنهاية عام 2018،

**الشكل 5-2** المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

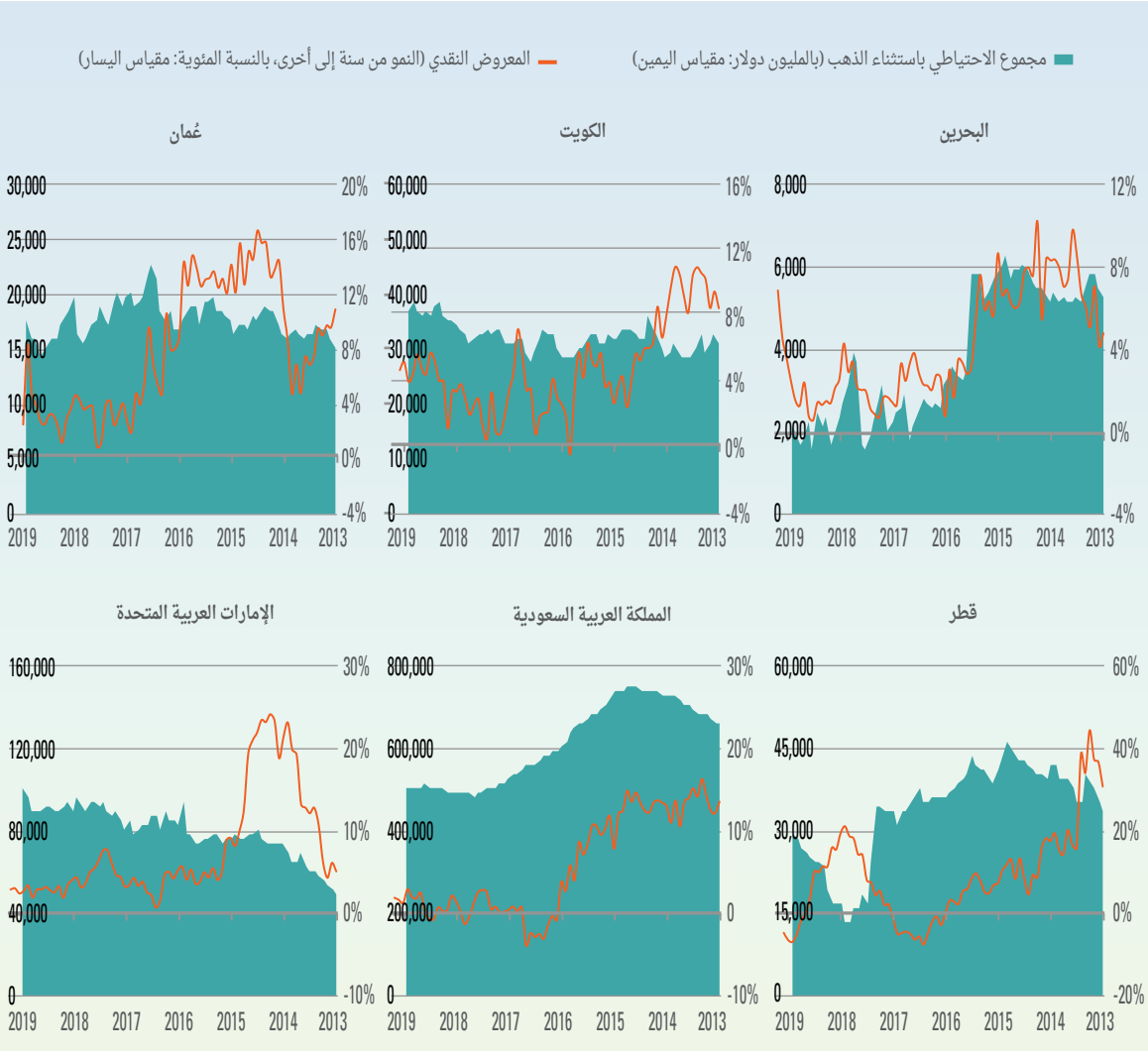


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وصندوق النقد الدولي IMF, 2018b.

ما قدره 17.4 مليار دولار في عُمان، و29.1 مليار دولار في قطر، و37 مليار دولار في الكويت. وارتفع احتياطي مصرف قطر المركزي بمبلغ 15.3 مليار دولار بفعل ارتفاع الاستثمارات في السندات ولا سيما سندات الخزائن الأجنبية. وفي قطر، انخفض إجمالي السيولة المحلية المقاس بالمعروض النقدي بنسبة 6 في المائة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2018. واقترن هذا الانخفاض الهامشي في المعروض النقدي بتدني شبه النقود، وهي الموجودات التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد.

وخلافاً لباقي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تراجع الاحتياطي الأجنبي للبحرين في عام 2018 بقيمة 490 مليون دولار، رغم الارتفاع البسيط الذي سُجل في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (بفضل ارتفاع أسعار النفط والدعم المالي الذي قدمته بلدان مجلس التعاون الخليجي المجاورة).

ويدل نمو الائتمان في القطاع الخاص في عدة بلدان أعضاء في مجلس التعاون الخليجي على تراجع في الطلب المحلي وتباطؤ في سوق العقارات، إلا أن أثره لم يكن كبيراً على الظروف النقدية وظروف السيولة

**الشكل 2-6** الرصيد المالي لأسعار النفط التي تحقق تعادلاً بين الكلفة والربح في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2016 و2017 و2018 و2019

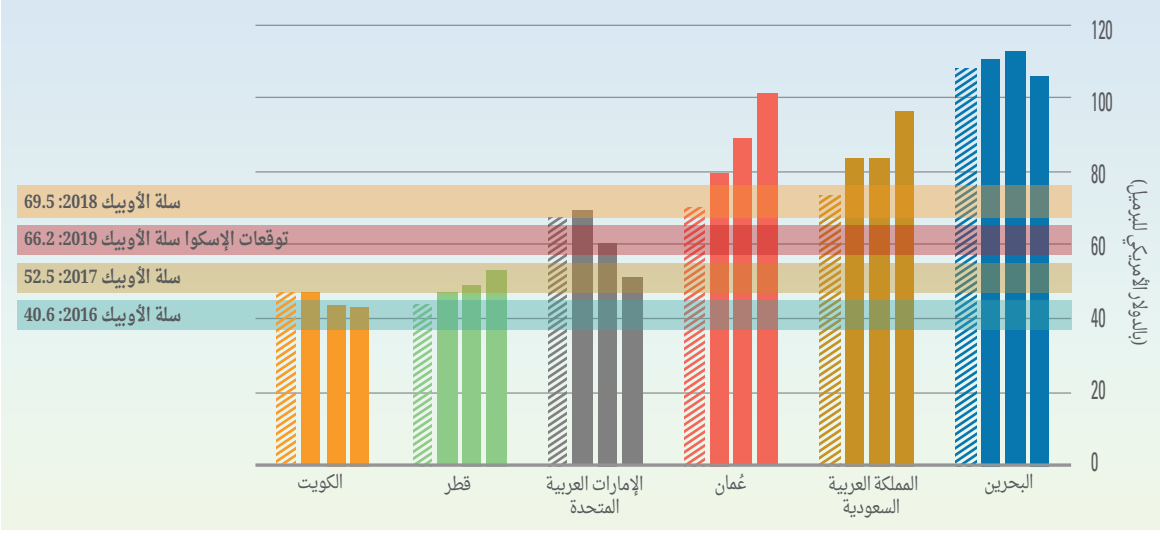


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى IMF, 2018d.

في تلك البلدان. فعلى سبيل المثال، قابل تراجعُ الائتمانات الممنوحة لأنشطة البناء تزايدَ الإقراض العقاري في المملكة العربية السعودية[15]، أما الشركات في البحرين، فلم تلجأ بشكل أساسي إلى الائتمانات نظراً لتوفر أموال مجلس التعاون الخليجي.

وطوال عام 2018 وحتى الربع الأول من عام 2019، جرى تشديد السياسة النقدية مع ارتفاع التكاليف المالية للبنوك المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي زادت أسعار الفائدة بالتزامن مع دورة رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وأدت أسعار الفائدة إلى خروج بعض رؤوس الأموال خلال النصف الثاني من عام 2018 كما أثرت على طلب الائتمانات.

من المتفق عليه أن الأداء المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي يتسم بالاعتماد الشديد على إيرادات النفط التي ترتبط بديناميات أسعار النفط. وقد تأثر معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والمملكة العربية السعودية) بحركة أسعار النفط فشهدت ظروفاً غير مؤاتية إذ قدرت أسعار النفط التي تحقق تعادلاً بين الكلفة والربح المالي بما يفوق مستويات الأسعار الحديثة (الشكل 2-6). في المقابل، أخَّر بَلَدان آخران من بلدان مجلس التعاون الخليجي تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، ربما استناداً إلى المخزون المالي الذي يملكانه. وحتى أيار/مايو 2019، كانت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية قد طبقت ضريبة على القيمة المضافة، وتخطط عُمان لتطبيقها بحلول أيلول/سبتمبر 2019 لزيادة الإيرادات.

وعلى الصعيد القطري، انخفض العجز المالي في المملكة العربية السعودية بنسبة كبيرة بلغت 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتدابير المختلفة التي اتخذت لزيادة الإيرادات، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وضرائب الإنتاج، والضرائب على الوافدين، وإصلاح أسعار الطاقة (الفصل 3). واقترن هذا التحسّن بتوسع نطاق الإيرادات غير النفطية (على النحو المذكور في رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030). وفي الأعوام المقبلة، ستحافظ المملكة على وضعها المالي، ما يشير إلى ارتفاع متوقّع في الإيرادات بنسبة 9 في المائة، في مقابل ارتفاع بنسبة 7.3 في المائة متوقّع في مجموع النفقات تماشياً مع الاستثمار العام القوي ضمن خطة تحفيز مدتها أربع سنوات.

**الشكل 2-7** الأوضاع المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

وعلى غرار المملكة العربية السعودية، تحسن الوضع المالي في البحرين وعُمان في عام 2018، على الرغم من العجز الذي لحق بهما. وسعت البحرين إلى تخفيض العجز المالي ليصل إلى 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وذلك بالتوازي مع المساعدات المالية البالغة 10 مليار دولار التي تلقتها من بلدان مجلس التعاون الخليجي وساهمت في استقرار حالة العجز. ولكن البحرين لم تتخلص من الخطر، لأن عبء الدين فيها هو الأكبر بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، ويبلغ 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 2-25). أما في عُمان، فمن المتوقّع خلال الأعوام القليلة المقبلة أن يستمر التراجع في العجز المالي الذي بلغ 9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، إلى جانب الاتجاه إلى خفض العجز، وإن بشكل طفيف. وتترجم هذه التوقعات بتباطؤ وتيرة تنفيذ تدابير جديدة لزيادة الإيرادات.

وسُجلت في بلدان أخرى في عام 2018 فوائض مالية بلغت 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة، و2.2 في المائة في قطر، و3 في المائة في الكويت. واستفادت الأرصدة المالية لهذه البلدان من ارتفاع أسعار النفط الخام التي زادت

الإيرادات الحكومية، وكذلك من مواصلة الإصلاحات. وسيكون الوضع المالي في الإمارات العربية المتحدة مقيداً إلى حدٍ ما، نتيجة موافقة مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2018 على زيادة كبيرة في الإنفاق في عام 2019 (تخصَّص لقطاعات التنمية المجتمعية، والتعليم، والرعاية الصحية). وستحافظ حكومة قطر على وضعها المالي المؤاتي، مستفيدةً من احتياطها الكبير من الغاز الطبيعي. ورغم الانتعاش الذي تُرجم فائضاً مالياً في الكويت في عام 2018، فاحتياجات البلد التمويلية (بعد التحويلات الإلزامية إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستثناء إيرادات الاستثمار) والعبء الناتج من الأجور والإعانات التي تشكل حوالي 70 في المائة من إجمالي ميزانيته ستؤدي إلى تقييد موقفه المالي وصولاً إلى العجز خلال الأعوام القليلة المقبلة.

## 3- بلدان المشرق العربي

سجل متوسط النمو في بلدان المشرق 3.5 في المائة في عام 2018، في ارتفاع عن 1.9 في المائة في العام السابق (الشكل 2-8 ألف). ويُعزى هذا التحسن في الطلب الإجمالي بشكلٍ رئيسي إلى النمو القوي في مصر، وهي أكبر بلد في هذه المجموعة، إذ بلغ فيها معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي 5.2 في المائة. ويعود التوسع الاقتصادي في مصر إلى قوة قطاع السياحة، وقطاع الغاز الطبيعي، والتحويلات المالية، والاحتياطي الدولي. وكان النمو مدعوماً بالإصلاحات السياسية المستمرة، التي أثرت بشكل إيجابي في رفع التصنيف السيادي للبلد في أواخر عام 2018.

وكان النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية قوياً إلى حدٍ ما في عام 2018، إذ بلغ معدله 10.1 في المائة. وكان العمل على إعادة الإعمار قد بدأ كما بدأ السوريون بالعودة إلى وطنهم، ما ساهم في زيادة مستويات الاستهلاك الخاص. كذلك كانت الأنشطة الاقتصادية في العراق قوية بما يكفي لإحداث نمو إيجابي في عام 2018، بعد الانكماش الذي بلغ 1.7 في المائة في عام 2017. وستتحسن الحالة الاقتصادية في العراق تدريجاً في السنوات المقبلة، مدعومة بزيادة في إجمالي الإيرادات من صادرات النفط.

وفي المقابل، ظل النمو الاقتصادي في الأردن ولبنان ضعيفاً في عام 2018، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن 1.9 في المائة وفي لبنان 0.3 في المائة. ويعاني الاقتصاد في هذين البلدين من عدم الاستقرار السياسي ومن تداعيات النزاعات الطويلة الأمد في البلدان المجاورة لهما. وكانت تجارتهما مع بلدان المجموعة راكدة إلى حدٍ ما بسبب عدد من العوامل الجيوسياسية، بما في ذلك تراجع تحويلات العمال والاستثمارات الأجنبية، ولا سيما في لبنان. أما دولة فلسطين، فظلت تعاني بشدة من الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته، بما في ذلك القيود المفروضة على تحويلات أموال الجهات المانحة، ما أدى إلى انكماش في اقتصادها بنسبة 0.7 في المائة في عام 2018.

ولا يزال الغموض يكتنف التوقعات لمجموعة بلدان المشرق بسبب الريبة إزاء عوامل خارجية (كتصاعد التوترات التجارية العالمية وعدم اليقين في الأسواق المالية)، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المجاورة، والقيود الهيكلية المستمرة على صعيد فرادى البلدان، فضلاً عن الحالة السياسية الداخلية (كتأخر إجراء بعض الإصلاحات السياسية بسبب تشكيل حكومة جديدة في العراق ولبنان). ومع أن النمو في هذه المجموعة سيسجل ارتفاعاً طفيفاً يعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط، سيظل خطر تصاعد التوترات الاجتماعية يهيمن على الوضع على المدى البعيد، ما يؤدي إلى زيادة الشواغل الأمنية والقيود على القدرات، المرتبطة بتغيرات ديمغرافية كشيخوخة السكان (الإطار 2-2).

وكانت اتجاهات التضخم في بلدان المشرق متفاوتة (الشكل 2-8 باء). في مصر، ورغم التخفيض الكبير لأسعار الفائدة بما يساوي 300 نقطة أساس في شباط/فبراير 2018، نتيجة سلسلة من الارتفاعات الشديدة في أعقاب تعويم الجنيه، لا يزال التضخم الجامح بمعدلات مئوية من رقمين يشكل مصدر قلق حقيقي. كما أن هذا الاتجاه نحو الاستقرار قد يتعرض لمزيد من التحديات نظراً لمواصلة رفع الدعم عن الطاقة بشكل تدريجي. وفي الجمهورية العربية السورية، أدت الضغوط التضخمية القوية خلال الأعوام القليلة

**الشكل 8-2** الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان المشرق، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020

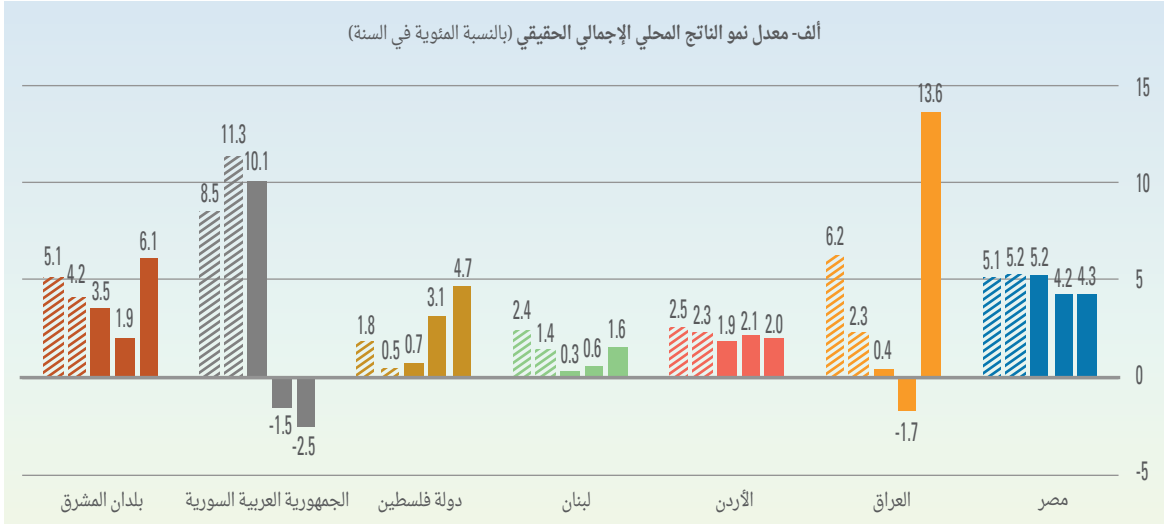


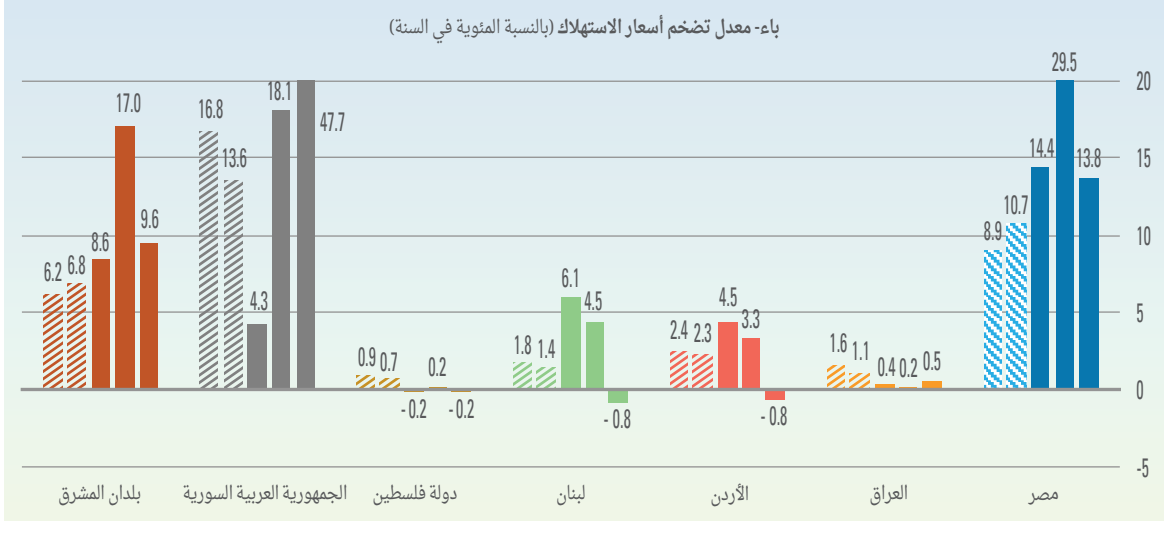


**المصادر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة DESA, 2019a, 2019b, 2019c؛ والإسكوا، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، وبوابة المعلومات الإحصائية.

الماضية (تضخم جامح بمعدلات مئوية من رقمين) إلى تآكل نمو الدخل الحقيقي، وجعلت الأسر شديدة التأثر بالصدمات الاقتصادية. وفي عام 2018، استطاع البلد أن يُخفف حدة هذه الآثار بعد أن جعل معدل التضخم أحادي الرقم.

وفي مقابل هذه البلدان التي تعمل على تخفيض الضغوط التضخمية، كانت بلدان أخرى تعاني من ارتفاع معدلات التضخم، ومنها الأردن (4.5 في المائة) ولبنان (6.1 في المائة) عام 2018 إثر ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما منتجات الوقود. وستستمر الضغوط التضخمية حتى نهاية عام 2019، إثر انخفاض في أسعار الطاقة. وشهدت دولة فلسطين انكماشاً بنسبة 0.2 في المائة عام 2018، تلاه تضخم هامشي بحوالي 0.7 في المائة في عام 2019. كذلك بلغ معدل التضخم في العراق 0.4 في المائة في عام 2018، وسيزداد تدريجاً بالتوازي مع الارتفاع المتوقع في الطلب المحلي وفي تكاليف الغذاء والنقل.

وسجلت بلدان المشرق نموا مطرداً في صادرات السلع، ساهم في تحسين الأنشطة الاقتصادية بشكلٍ عام. وقد ارتفعت هذه الصادرات بقيمة 32.3 مليار دولار لتصل

**الإطار 2-2** تأثير دوامة النزاع على المسنين والمسنات في الجمهورية العربية السورية

شهدت المنطقة العربية حتى عهد قريب ظاهرة ديمغرافية أطلق عليها اسم «الطفرة الشبابية». ومع ذلك، يُتوقع حدوث تحوّل ديمغرافي باتجاه ازدياد عدد المسنين في المستقبل القريب. وبعد أن واجهت البلدان العربية تحديات ارتبطت بارتفاع نسب الشباب، عليها اليوم أن تستعد وتتكيّف مع تزايد أعداد المسنين والمسنات. وشيخوخة السكان في المنطقة العربية هي حصيلة انخفاض معدلات الخصوبة وامتداد العمر، الناتج بشكل أساسي من مكاسب إنمائية وصحية. وللمسنين (الأشخاص الذين يبلغون الستين وما فوق) احتياجات وقدرات فريدة. ويستوجب ازياد عدد المسنين من البلدان والمجتمعات أن تستعد لدعمهم على صعيدي الإعالة والرعاية الصحية، وأن تقر بمشاركتهم الفعالة والهادفة في المجتمع وتعززها.

ويُركز هذا الإطار على تأثير دوامة النزاعات على المسنين والمسنات في الجمهورية العربية السورية، في حين يتناول الإطار 2.6 التحديات التي تواجههم في المنطقة ككل. ولعل الجمهورية العربية السورية هي الأكثر معاناة من الآثار السلبية لتزامن ظاهرة شيخوخة السكان مع أزمة اجتماعية وسياسية حادة. وينبغي فهم آثار الأزمة السورية وديناميكياتها لتحديد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تعزز الإدماج وتؤدي إلى فهم أفضل لهذه الآثار على المسنين، وهم فئة معرضة للمخاطر، بمن فيهم المسنون الذين لازموا منازلهم، والنازحون، واللاجئون الذين هربوا من البلد، والمهاجرون لأسباب أخرى. ويواجه المسنون سلسلة من التحديات الهائلة نتيجةً للنزاع.

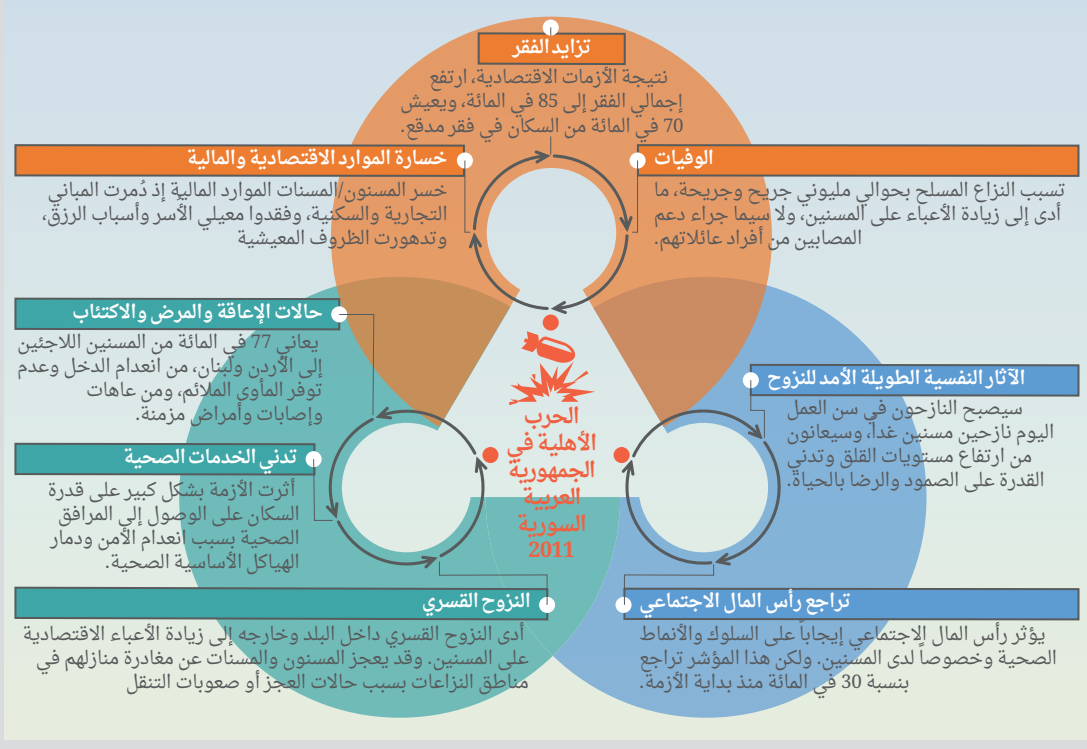


وكان لتداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية آثار سلبية كبيرة على المسنين والمسنات، طالت الصحة والرفاه النفسي والاجتماعي والاقتصادي. وكان للنزاع أثر فوري على شريحة المسنين الحالية، وترجح البحوث التي تتناول مرحلة ما بعد النزاع، أن أثر النزاع سيمتد أيضاً إلى شريحة المسنين المقبلة. فلا بد إذاً من وضع سياسات قصيرة وطويلة الأجل في إطار رؤية استراتيجية تحمي حقوق جميع الفئات السكانية وتحترمها وتصون كرامتها، بما في ذلك فئة المسنين. ومن المهم الاعتراف بأن للمسنين والمسنات في الجمهورية العربية السورية دوراً رئيساً في إعادة بناء التماسك الاجتماعي بعد انتهاء النزاع، من خلال المساهمة بخبراتهم في دعم عملية إعادة إعمار تشمل الجميع.

**ملاحظة:** يستند هذا الإطار إلى دراسة الإسكوا E/ESCWA/SDD/2017/3.

**الشكل 2-9** البنية الجغرافية للتجارة في بلدان المشرق العربي

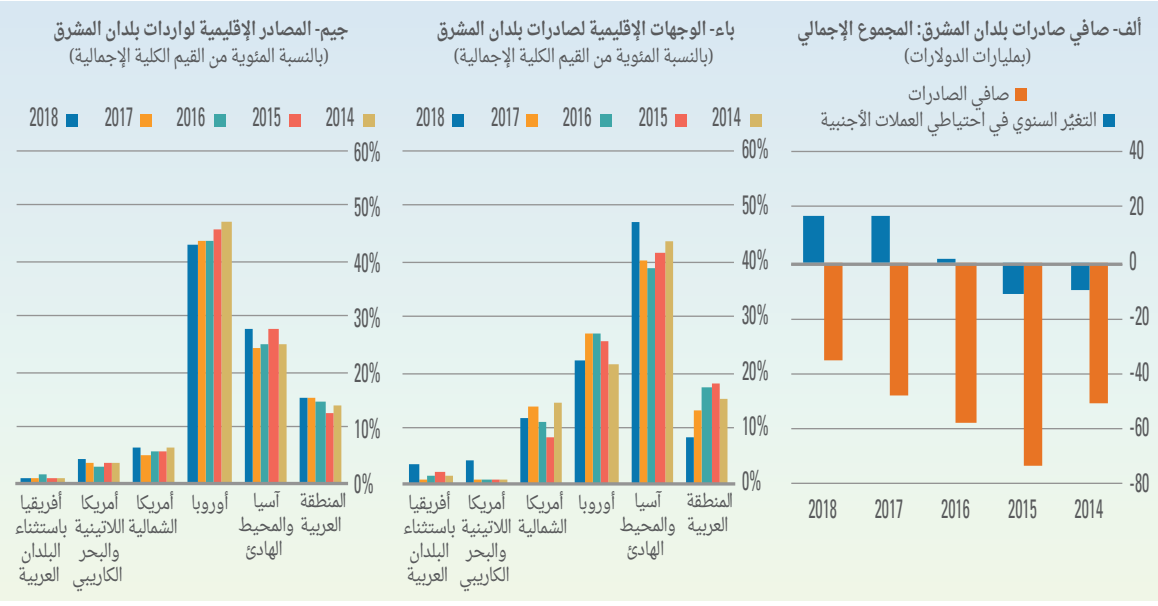


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى صندوق النقد الدولي IMF, 2018b, 2019b.

إلى 132.1 مليار دولار في عام 2018. وبالرغم من هذا النمو المطرد، ظلت بلدان المشرق مجتمعةً مستوردة صافية في عام 2018، وبلغ صافي وارداتها 34.5 مليار دولار (الشكل 2-9 ألف). وتراجع احتياطي معظم بلدان المشرق من العملات الأجنبية بسبب العجز في الميزان التجاري. أما في العراق، فسجل الاحتياطي ارتفاعاً كبيراً، يعزى بشكل أساسي إلى التحسن في رصيده الخارجي. وبالنتيجة، ارتفع الاحتياطي الأجنبي في هذه المجموعة في عام 2018 بقيمة 16.6 مليار دولار، يعود 15 ملياراً منها إلى العراق.

وتجدر إعادة النظر في الرابط بين التصدير والاستيراد الذي يؤثر بشكلٍ كبير على النمط الجغرافي للتجارة في بلدان هذه المجموعة. وارتفعت الصادرات إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ بقيمة 21.9 مليار دولار لتبلغ 62.1 مليار دولار في عام 2018، بما يوازي 50 في المائة تقريباً من مجموع الصادرات (الشكل 2-9 باء). وبلغت صادرات هذه البلدان إلى أوروبا 22.1 في المائة، وإلى أمريكا الشمالية 11.7 في المائة، وإلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 4.7 في المائة، وإلى أفريقيا 4 في المائة. وسجلت أوروبا أكبر حصة من الواردات إلى هذه المجموعة، بلغت 42.7 في المائة، تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (27.7 في المائة)، فأمريكا الشمالية (6.8 في المائة)، فأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4.4 في المائة) فأفريقيا (1 في المائة) (الشكل 2-9 جيم). وتنامي حصة التجارة مع أوروبا والصين والولايات المتحدة يمكن أن يعرض بلدان المشرق لخطر تكبد خسائر، ولا سيما إذا ما استمرت التوترات التجارية.

ومن بين الآراء التحليلية المتعددة بشأن الديناميات الجغرافية للتجارة، ينبغي التوقف عند الرأي المتعلق بضعف أداء مجموعة بلدان المشرق في تعزيز مبادرة التصدير داخل المنطقة. ويُعزى تدني اندماج التجارة في سلاسل القيمة الإقليمية إلى ارتفاع تكاليف النقل وضعف البنى الأساسية. لذلك، يجب أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي في بلدان المشرق العربي على تحسين التعاون التجاري مع البلدان المجاورة.

وفي ما يتعلق بميزان القطاع الخارجي، شهدت بلدان المشرق بشكلٍ عام عجزاً في الحساب الجاري، ناتجاً من الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط. وفي بلدان المشرق مجتمعةً، انخفض العجز التجاري (على السلع والخدمات) من 70.7 مليار دولار في عام 2017 إلى 49.9 مليار دولار في عام 2018، كما انخفض العجز في الحساب الجاري

**الشكل 2-10** الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المشرق العربي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

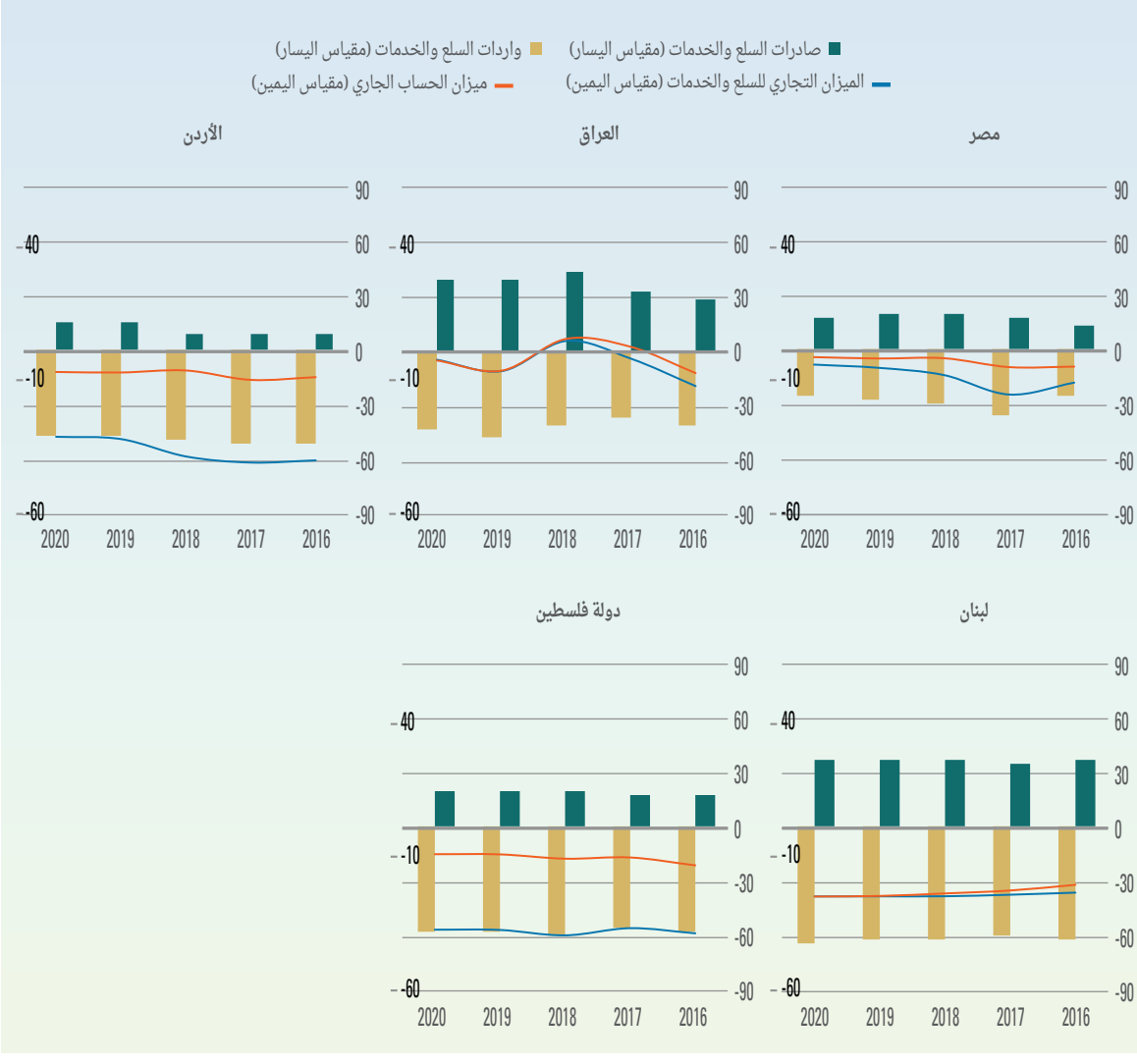


**المصدر:** أرقام الاحتياطي الإجمالي باستثناء الذهب مستمدة من قاعدة الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. وتقديرات المعروض النقدي وضعتها الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

ليسجل 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يزداد العجز في رصيد الحساب الجاري ليقارب 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما على الصعيد القطري، فقد تفاوتت نتائج التجارة الخارجية وآفاقها إلى حد كبير (الشكل 2-10).

ففي مصر على سبيل المثال، انخفض العجز في رصيد الحساب الجاري إلى 6 مليارات دولار في عام 2018 (2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ويُعزى هذا الانخفاض بشكلٍ كبير إلى تقليص العجز التجاري بمقدار 8.2 مليار دولار. ويتواصل تحسين القدرة على تصدير المنتجات الصناعية التي تشكل حصتها أكثر من نصف إجمالي الصادرات. وكان ارتفاع الفائض في ميزان الخدمات ملحوظاً، وقد ساهم بشكلٍ كبير في تحسن ديناميات التجارة، كما ارتبط بالزيادة في عائدات السياحة بنسبة 100 في المائة. وبلغ متوسط الإنفاق في الليلة 95.6 دولار في عام 2018، في زيادة عن 86.1 دولار في العام المالي السابق. كذلك تحسن حساب رأس المال والحساب المالي نتيجة التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

**الشكل 2-11** التحويلات المالية الواردة إلى بلدان المشرق، 2018

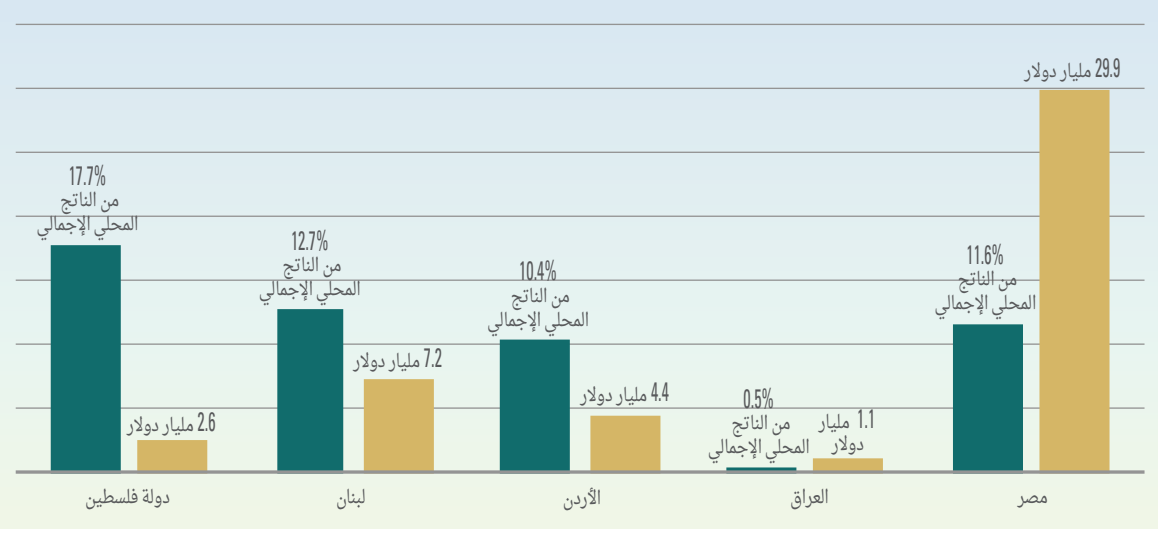


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى البنك الدولي World Bank, 2019f؛ وصندوق النقد الدولي IMF, 2018b.
**ملاحظة:** لا يتضمن الشكل بيانات عن الجمهورية العربية السورية بسبب غياب الإحصاءات الرسمية.

بقيمة 7.7 مليار دولار واستثمارات الحافظة بقيمة 12.1 مليار دولار. ومن المرجح أن يستمر الاتجاه الحديث في أداء القطاع الخارجي خلال عام 2019 وحتى 2020، حيث يُتوقع ارتفاعٌ متواضع في الصادرات الهيدروكربونية (إنتاج جديد للغاز الطبيعي) وتحسّنٌ في القدرة التنافسية للصادرات (مع تراجع العملة).

وفي الأردن، خفت التحديات التي تواجه الحساب الجاري تدريجاً في عام 2018، على خلفية تقليص العجز التجاري نتيجة لزيادة الصادرات وتراجع الواردات المتعلقة بالطاقة. ويعزى التحسن في صادرات السلع (التي تشكل صادرات الصناعات أكثر من 70 في المائة منها)، إلى استفادة البلد من المبادرات النشطة مع شركاء تجاريين أساسيين كالولايات المتحدة الأمريكية والهند، ومن إعادة فتح القنوات التجارية مع العراق. كذلك شهدت عائدات السياحة نمواً إيجابياً. إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع، وظلت التحويلات المالية راكدة نوعاً ما. وسيشهد اقتصاد الأردن في عامي 2019 و2020 نمواً في عائدات التصدير، من أسبابه انتعاشٌ إلى حد ما في أسعار الفوسفات، وتحسنٌ في الوصول إلى الأسواق الإقليمية، وعقد اتفاقات تجارية مع أوروبا. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يرزح الأردن تحت وطأة ارتفاع أسعار الطاقة العالمية والاعتماد الشديد على السياحة.

وتُعرّض هذه العوامل البلد إلى مخاطر خارجية، في ظل التراجع المرتقب في النمو العالمي في الأعوام المقبلة.

وفي لبنان، كانت حالة ميزان المدفوعات في عام 2018 مشابهة للأردن وإن كانت، إلى حدٍ ما، أكثر تعقيداً بسبب عجز أكبر في الحساب الجاري، يعادل 24 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. وشكل التباطؤ في حركة الودائع والتحويلات المالية الواردة، وهي من أساسيات احتياجات البلد التمويلية، عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات. وبالرغم من بعض العوامل الإيجابية على غرار إعادة فتح طرق التجارة التي تمر بالجمهورية العربية السورية، والتحسن التدريجي في نقل البضائع براً إلى البلدان المجاورة، سيظل ارتفاع تكاليف النقل يشكل عائقاً كبيراً أمام أنشطة التصدير. وفي حال استمرار الضعف في البيئة الخارجية، من المتوقع أن يتخطى مستوى الدين الخارجي (الإجمالي) في لبنان 190 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي دولة فلسطين، سُجل أيضاً عجز في الحساب الجاري وصل إلى 11.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. ومن الأسباب الرئيسية لهذه النواتج غير المؤاتية في القطاع الخارجي، العجز في تجارة السلع والخدمات، على الرغم من الفائض في

**الشكل 2-12** المؤشرات النقدية في بلدان المشرق العربي

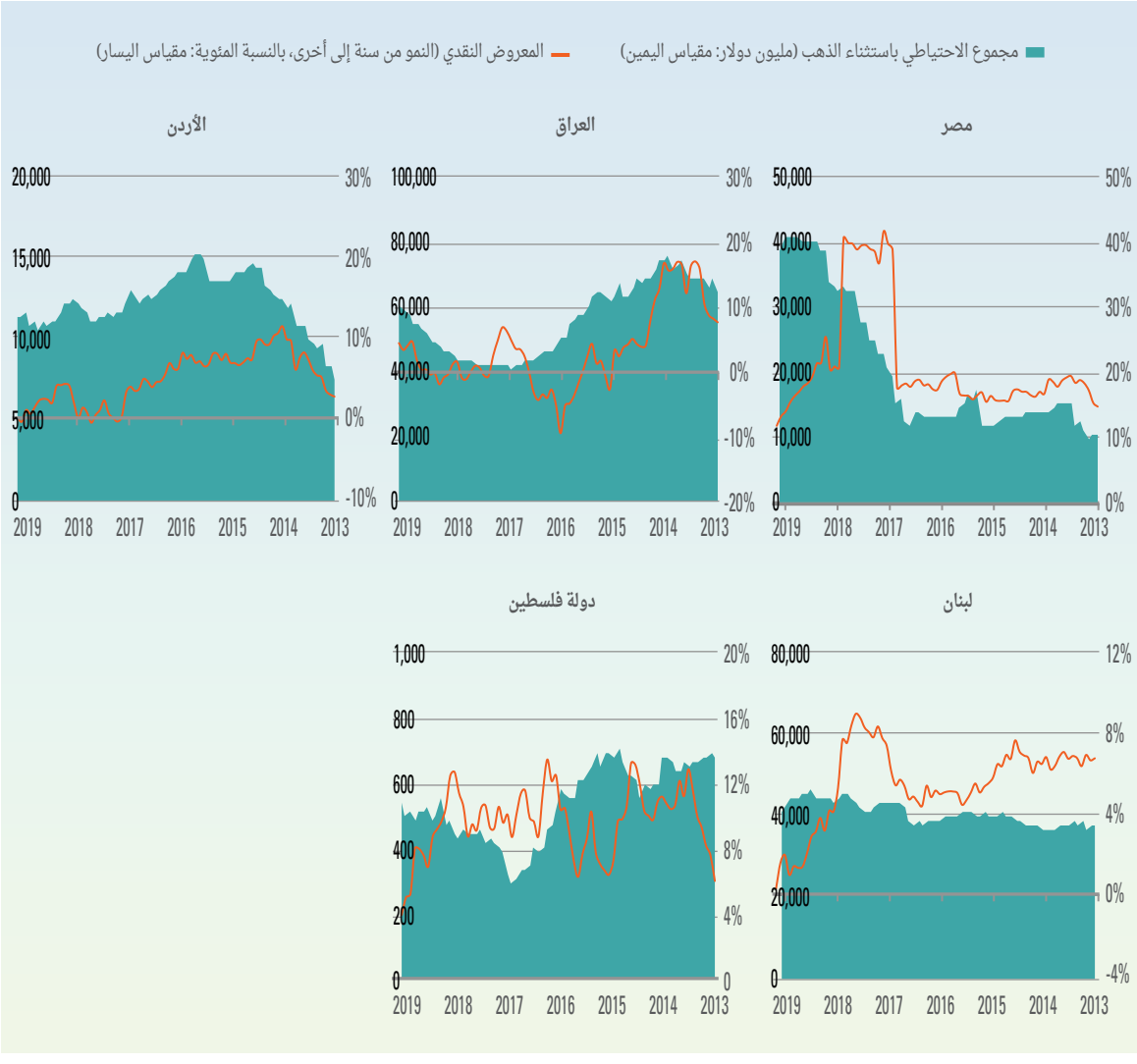


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وصندوق النقد الدولي IMF, 2018c.
**ملاحظة:** لا يتضمن الشكل بيانات عن الجمهورية العربية السورية بسبب غياب الإحصاءات الرسمية.

حساب الدخل (نتيجة ارتفاع مستويات التعويض للموظفين العاملين في إسرائيل) ومن التحويلات المالية (حيث شكلت تحويلات الجهات المانحة أكثر من ثلث مجموع التحويلات من الخارج). وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات المالية الواردة أساسية، وتُشكل نسبةً كبيرةً من الاقتصاد تبلغ 17.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 2-11).

أما العراق، وعلى عكس بلدان المشرق الأربعة الأخرى، فسجل اقتصاده فائضاً في رصيد الحساب الجاري في عام 2018. وأفضى الانتعاش في أسعار النفط إلى توليد أنشطة اقتصادية محلية، فعاد النشاط إلى عدد من مرافق تكرير النفط التي كانت قد تعرضت لأضرار بالغة خلال النزاع المسلح في عام 2014. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الصادرات مرتبط بالوقود. وازداد الفائض في الحساب الجاري إلى 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، من المحتمل أن تضعف إمكانات القطاع الخارجي في الأعوام المقبلة إذ يُتوقّع أن ترتفع قيمة الواردات مع تحسن الأوضاع الأمنية على الحدود مع الأردن.

**الشكل 2-13** الأوضاع المالية في بلدان المشرق العربي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).
**ملاحظة:** لا يتضمن الشكل بيانات عن الجمهورية العربية السورية بسبب غياب الإحصاءات الرسمية.

وعلى أثر بعض التحسن في ميزان المدفوعات، أظهر الاحتياطي الأجنبي لمجموعة بلدان المشرق بعض المرونة الإيجابية (الشكل 2-12). وارتفع الاحتياطي الأجنبي في مصر لتقفل السنة المالية عند 38.6 مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر 2018. ويعزى هذا الاتجاه إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسندات اليوروبوند، والأموال التي أودعتها الجهات المانحة لدى المصارف المركزية. وشهد العراق أيضاً تحسناً في الميزان الخارجي متأثراً بديناميات الاحتياطي الأجنبي، فنجح في جمع 60.6 مليار دولار في أواخر عام 2018، غطت الواردات من السلع والخدمات لمدة سبعة إلى ثمانية أشهر. أما في لبنان والأردن، فشهد البنك المركزي تناقصاً في الاحتياطي الأجنبي في عام 2018. ويُعزى هذا التناقص إلى حدٍ كبير إلى استرداد ثلاث سندات سيادية مقوَّمة بالعملات الأجنبية، تاركاً في رصيد لبنان 40.6 مليار دولار (انخفاض قدره 2.9 مليار دولار) وفي رصيد الأردن 11.5 مليار دولار (انخفاض قدره 729 مليون دولار) في نهاية عام 2018.

وأظهر الطلب المحلي بوجهٍ عام مؤشرات إيجابية خلال عام 2018، تماشياً مع مسار النمو في مجموعة

بلدان المشرق في القطاعين الحقيقي والخارجي. لكن هذا الاتجاه لا يختزل المشهد الإجمالي، نظراً لاختلاف الديناميات في ما بين بلدان المشرق. ففي مصر على سبيل المثال، تمت إدارة المعروض النقدي بإحكام في عام 2018 إذ تدخل البنك المركزي ليخفّف الضغوط التضخمية تماشياً مع الاتفاق المعقود مع صندوق النقد الدولي في عام 2016 لإقراض البلد 12 مليار دولار. ولا يزال نمو المعروض النقدي من سنة إلى سنة مرتفعاً في مصر (بمتوسط 18.4 في المائة)، لكن الأثر الإيجابي لديناميات الطلب المحلي قوَّضه معدل التضخم المكوَّن من رقمين في عام 2018.

وفي العراق، استقرت وتيرة نمو المعروض النقدي ومعها الائتمانات النقدية للقطاع الخاص التي قدمتها المصارف التجارية في عام 2018. وفي الأردن، ولبنان، ودولة فلسطين، كان نمو المعروض النقدي شديد التقلب وأظهر اتجاهاً تنازلياً قارب الصفر في نهاية عام 2018. ويبيّن الاتجاه التنازلي لهذه البلدان الثلاثة التحديات الطويلة الأمد التي تواجه السعي إلى الحفاظ على انتعاش الطلب المحلي. أما الجمهورية العربية السورية فلم تنشر أرقاماً رسمية لهذه المؤشرات، لكن يُرجح أن تبدأ بإصدار شهادات إيداع جديدة للعملات الأجنبية لتحسين العمليات التجارية في المستقبل القريب.

وكان الوضع المالي في بلدان المشرق غير مؤاتٍ في عام 2018 باستثناء العراق ومصر. ففي مصر، تحسن الوضع المالي في عام 2018، إذ انخفض الإنفاق النفطي ومن المتوقع أن ينخفض أكثر بعد وضع اللمسات الأخيرة على إصلاح نظام دعم الوقود. وسيؤدي التخفيض المستمر لدعم الكهرباء إلى إنشاء حيز مالي يستفاد منه في تحويلات الدخل والإنفاق على الرعاية الاجتماعية. وانخفض العجز المالي في مصر إلى 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن ينخفض أكثر في الأعوام المقبلة إذ أن الإصلاحات المالية المستمرة ستؤتي ثمارها في الحيز المالي. وفي العراق، سجل الميزان المالي بفضل تحسّن أسعار النفط انتعاشاً كبيراً لينتقل من عجز بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض بنسبة 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2018. وقد سمح هذا الوضع المؤاتي بتخفيض مستوى الدين العام بشكلٍ كبير إلى أقل من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقارنة مع بلدان المشرق الأخرى، استطاع العراق إدارة الدين الحكومي وإبقاءه تحت نطاق السيطرة.

وفي الأردن، يعيق العجز المالي المستمر وضع المالية العامة. فقد انخفضت العائدات الضريبية بسبب بطء وتيرة التوسع الاقتصادي، في حين ازداد الإنفاق من جراء العبء الاقتصادي الذي فرضته عمليات دعم اللاجئين. وفي استمرار العجز ما يدل على الصعوبات التي تواجهها الحكومة في سعيها للحد من الدين العام المعادل 94 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 2-25). وفي لبنان، تثير قضية القدرة على تحمل الدين مخاوف كبيرة حيث بلغ مستوى الدين العام حوالي 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل ارتفاع خدمة الدين التي تبلغ حوالي ثلث مجموع الإنفاق، ازداد اتساع العجز المالي في لبنان ليشارف على 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. أما في دولة فلسطين، فقد تدهور الوضع المالي بشكل هامشي إذ وصل العجز إلى 3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، ومن المتوقع أن يزيد في عام 2019 إلى نحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا التقلص في الحيز المالي إلى حدٍ كبير إلى الانخفاض المستمر في المعونة الأجنبية.

### 4- بلدان المغرب العربي

في عام 2018، شهدت بلدان المغرب العربي تباطؤاً اقتصادياً إذ سجل معدل النمو المتوسط فيها انخفاضاً كبيراً من 10.1 في المائة في عام 2017 إلى 3.3 في المائة (الشكل 2-14 ألف). ولكن هذا المتوسط يتضمن عنصراً مرجِّحاً وقد لا يعطي صورةً دقيقة عن أداء النمو الحقيقي لأن النمو في هذه المجموعة من البلدان يتأثر كثيراً بالوضع في ليبيا التي سجلت تراجعاً حاداً في معدل النمو نظراً للتصعيد العسكري الذي تشهده في الوقت الراهن. وإذا ما استُثنيت ليبيا، يُقدَّر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سائر بلدان

**الشكل 2-14** الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان المغرب العربي، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020

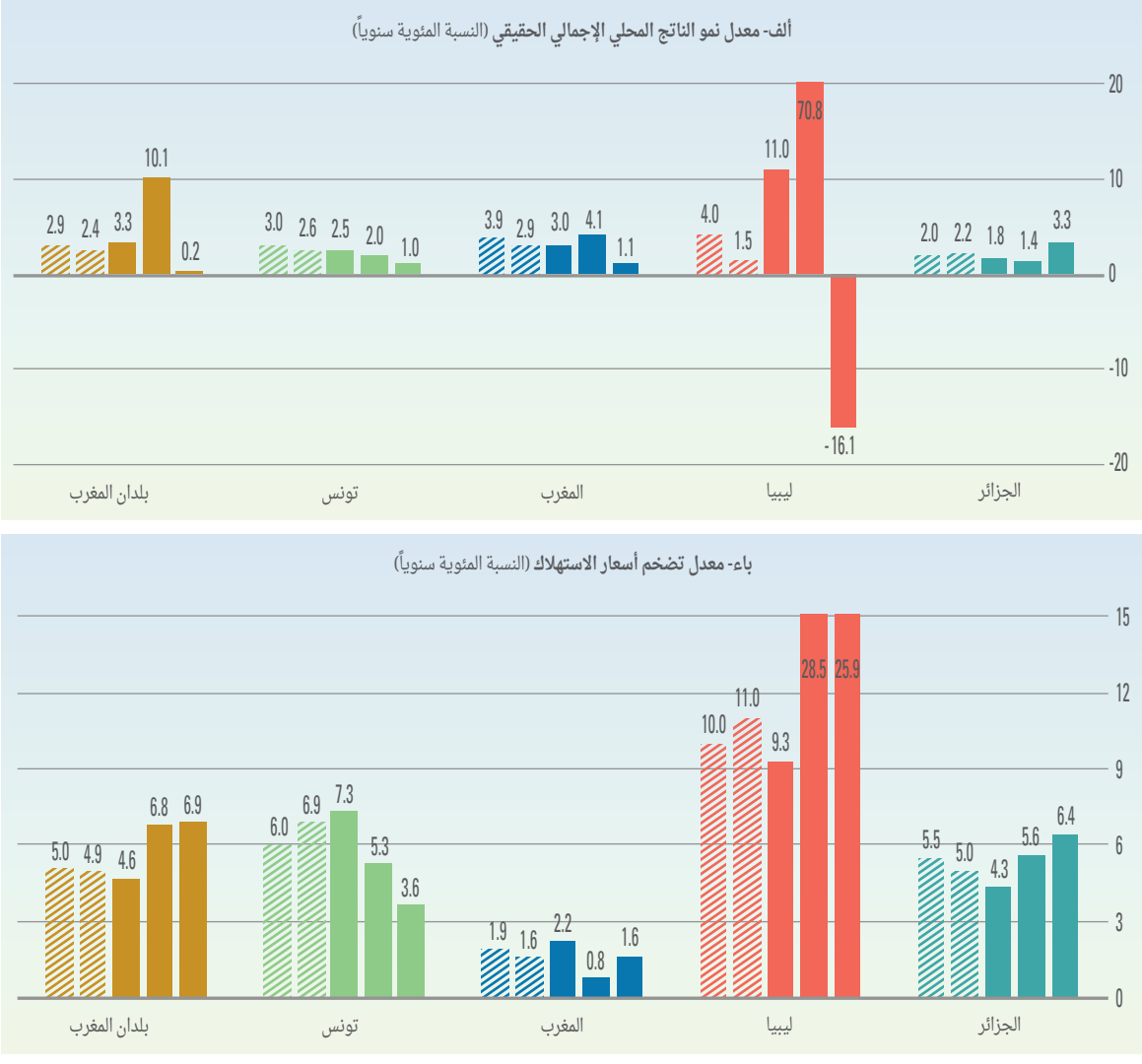


**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة DESA, 2019a, 2019b, 2019c؛ والإسكوا، بوابة المعلومات الإحصائية.

المغرب العربي بنسبة 2 في المائة في عام 2018، وهو تراجع طفيف عن نسبة 2.1 في المائة التي سُجّلَت في عام 2017، ما يشير إلى أن هذه البلدان حافظت إلى حد كبير على نموها الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

ويخفي هذا الأداء الاقتصادي، كما هو متوقع، تبايناً كبيراً بين بلدان هذه المجموعة. فقد تضرر جانبٌ من الاقتصاد الجزائري بانخفاض إنتاج المواد الهيدروكربونية في عام 2018 ولكن تمَّ التمكن من زيادة الإنفاق العام من خلال التمويل النقدي. لذا، ظلّت الأنشطة الاقتصادية معتدلةً، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.8 في المائة في عام 2018. وسيستمرّ هذا الزخم في معدلات النمو في السنوات المقبلة وسيستفيد من ارتفاع إنتاج الغاز مع بدء تشغيل حقول جديدة. وشهد كلٌّ من تونس والمغرب في عام 2018 إنتاجاً زراعياً متواضعاً ساهم في توسيع الطلب المحلي، ما ساعد في زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 2.5 في المائة في تونس، وبنسبة 3 في المائة في المغرب.

**الشكل 2-15** البنية الجغرافية للتجارة في بلدان المغرب العربي

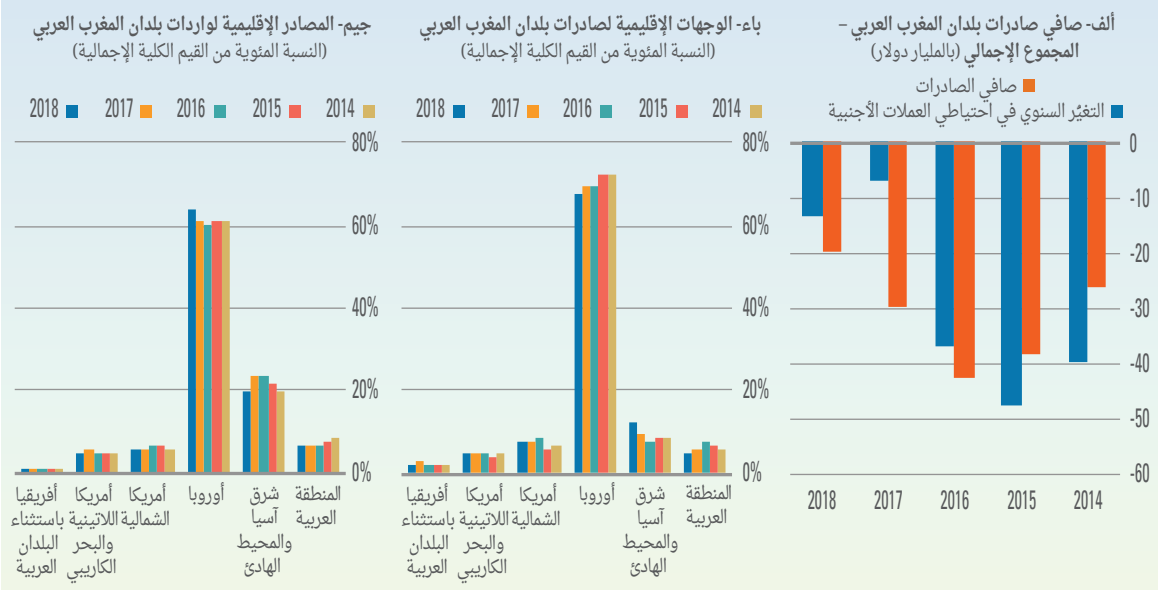


**المصدر:** حسابات الإسكوا، استناداً إلى صندوق النقد الدولي IMF, 2018b, 2019b.

ومن المرجح عموماً أن تبقى آفاق النمو في بلدان المغرب العربي عرضةً لمزيد من عدم اليقين في البيئة الخارجية (مثل تباطؤ الطلب من السوق الأوروبية) وللقيود الناجمة عن الجمود الهيكلي المستمر الذي قد يعوق تنمية القطاع الخاص. ونتيجة هذه التحديات، سيتراجع النمو في هذه المجموعة من البلدان إلى 2.4 في المائة ومن ثم يرتفع إلى 2.9 في المائة في عام 2020.

أما في معدلات التضخم، فقد شهدت مجموعة بلدان المغرب العربي انخفاضاً يُتوقَّع أن يستمرّ في السنوات المقبلة (الشكل 2-14 باء). وأكبرُ مُساهم في انخفاض معدلات التضخم في هذه المجموعة من البلدان هو ليبيا التي سجلت معدلات التضخم فيها انخفاضاً كبيراً في عام 2018 بفضل ارتفاع قيمة الدينار الليبي في سوق الصرف الموازية. ومع ذلك، سيشوب تطور الأسعار المحلية في ليبيا قدرٌ كبيرٌ من عدم اليقين بسبب اختلال سلاسل الإمداد العائد إلى نقص السلع والخدمات. وقد تسبب استمرار التضخم الجامح طوال السنوات الأربع الماضية بضرر كبير على الدخل الحقيقي، ومن المؤكد أنه أوقع المزيد من الليبيين في ضائقة مالية.

في الجزائر، ظلّ معدل التضخم تحت السيطرة نسبياً في عام 2018 بنسبة حوالي 4.3 في المائة، لأسباب منها دعم أسعار السلع الاستهلاكية والمساكن. وفي المغرب أيضاً، حيث ارتبط سعر الصرف بسلّة اليورو والدولار، بلغ معدل التضخم 2.2 في المائة. أما تونس، فقد شهدت ارتفاعاً شديداً في الضغوط التضخمية التي وصلت إلى 7.3 في المائة في عام 2018، ربما بسبب ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة وأثر تغيّرات سعر الصرف.

ولا تزال بلدان المغرب العربي مستورداً صافياً (الشكل 2-15 ألف). فقد بلغ مجموع صادراتها من السلع 108.2 مليار دولار، ومجموع وارداتها 127.7 مليار دولار، وبالتالي، بلغ مجموع صافي وارداتها 19.5 مليار دولار. بعض بلدان هذه المجموعة، ولا سيما ليبيا، تلقّى تدفقاً معتدلاً من الأموال الناتجة من زيادة إيرادات تصدير الوقود، بينما واجهت ثلاثة بلدان أخرى صعوباتً اضطرتها إلى بيع بعض من احتياطيها من العملات الأجنبية (203.3 مليار دولار في عام 2017 و189.7 مليار دولار في عام 2018).

وعلى الرغم من هذه الخلفية، ظلّ النمط الجغرافي للتجارة في بلدان المغرب العربي ثابتاً إلى حد بعيد في عام 2018. وحافظت هذه المجموعة من البلدان على روابط تجارية قوية مع أوروبا، ربما نظراً لتوجهها

**الشكل 2-16** الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المغرب العربي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

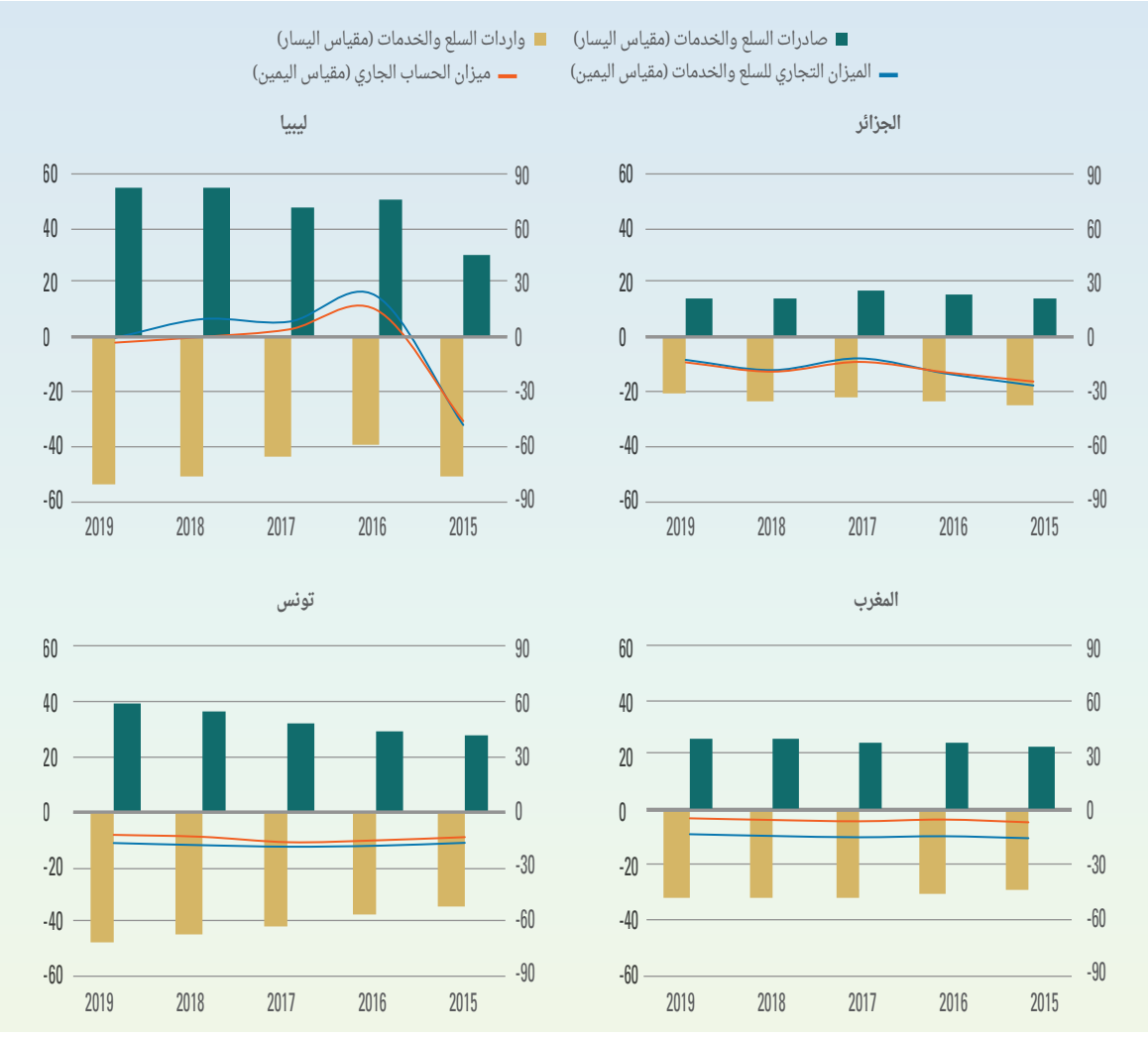


**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

الجغرافي نحو القارة الأوروبية. وفي عام 2018، بلغت صادرات بلدان المغرب العربي إلى أوروبا 73.4 مليار دولار، ما يمثل تقريباً 67.8 في المائة من مجموع الصادرات، تلتها الصادرات إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ (11.8 في المائة)، وإلى أمريكا الشمالية (7.7 في المائة)، وإلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4.3 في المائة)، وإلى أفريقيا (1.8 في المائة) (الشكل 2-15 باء). وظلّت أوروبا أيضاً المصدَر الأكبر لواردات بلدان المغرب العربي بنسبة 64.1 في المائة من مجموع الواردات، تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (19.6 في المائة)، وأمريكا الشمالية (5.7 في المائة)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4.9 في المائة)، وأفريقيا (0.4 في المائة) (الشكل 2-15 جيم).

أما حصة بلدان المغرب من الصادرات البينية في المنطقة العربية، فقد تراجعت إلى 4.6 في المائة في عام 2018، بفعل تغيّر شروط التبادل التجاري إلى حد كبير، في حين أن حصتها من الواردات بين بلدان المنطقة ارتفعت قليلاً إلى 6.5 في المائة. ومنذ عام 2016، استمر التراجع في صادرات جميع بلدان المغرب العربي إلى المنطقة العربية. وفيعام 2018، بلغت نسبة الصادرات إلى المنطقة العربية من ليبيا 1.6 في المائة، ومن المغرب 3.7 في المائة، ومن

**الشكل 2-17** المؤشرات النقدية في بلدان المغرب العربي

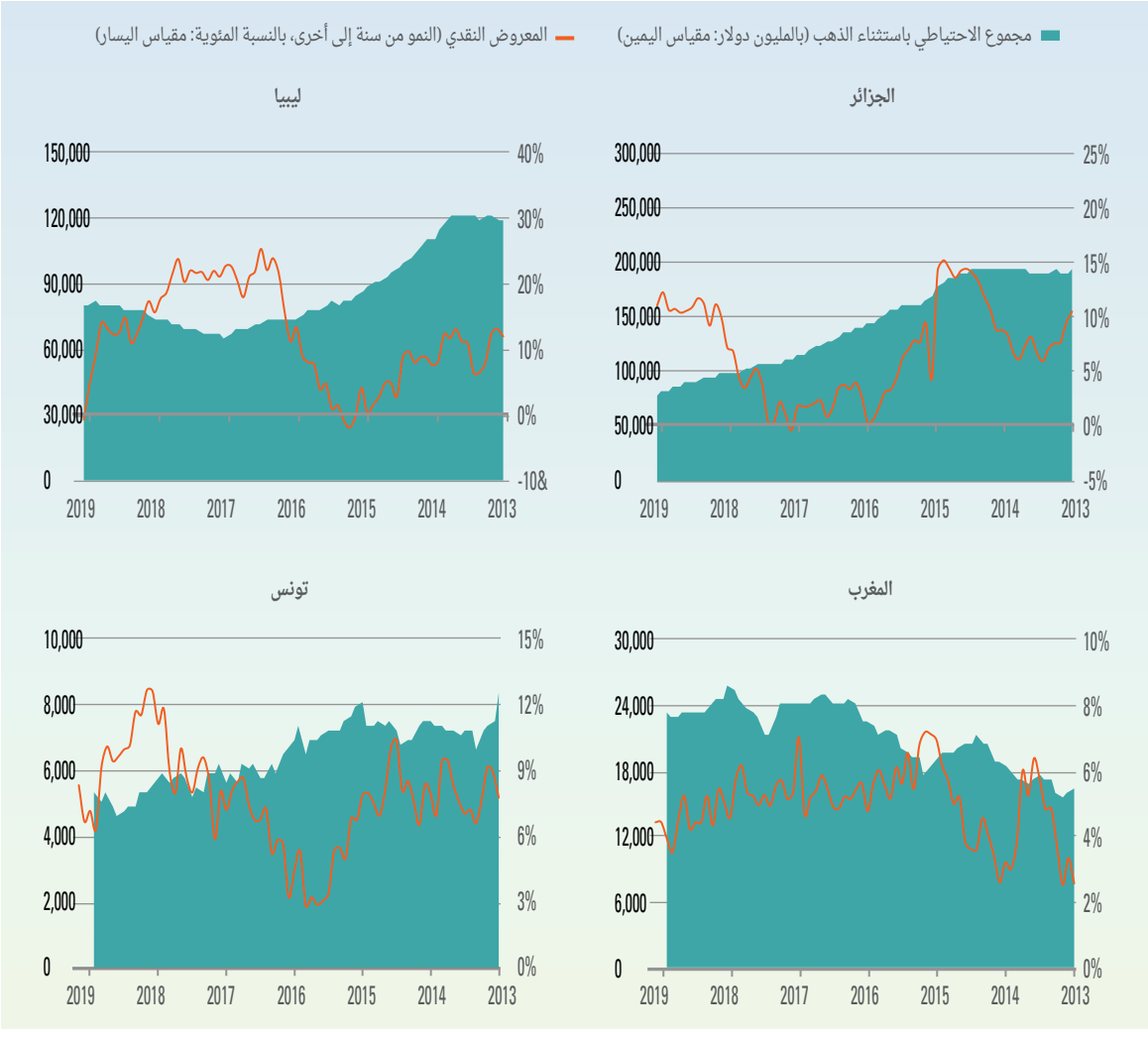


**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)، وصندوق النقد الدولي IMF, 2018c.

الجزائر 4.6 في المائة، ومن تونس 9.5 في المائة. وينبغي معالجة التحديات في التجارة بين بلدان المنطقة العربية بمضاعفة الجهود لتحسين خدمات النقل والخدمات اللوجستية. وقد أُثيرَت هذه النقطة باعتبارها استراتيجيةً رئيسية لدمج هذه المجموعة من البلدان في سلاسل القيمة العالمية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التجارة بين بلدان المنطقة العربية تتيح إمكانات كبيرة لبلدان المغرب العربي من أجل تعزيز أنشطتها الاقتصادية، وزيادة فرص العمل والاستفادة من بناء القدرات للصناعات ذات القيمة المضافة.

ويُتوقَّع أن تستمر في السنوات المقبلة التحديات المرتبطة بالعجز، التي شهدتها بلدان المغرب العربي في عام 2018، سواء في الميزان التجاري (8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) أو في ميزان الحساب الجاري (6.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) (الشكل 2-16). ففي تونس، مثلاً، ارتبط وضع ميزان المدفوعات بعجزٍ في الحساب الجاري، تجاوز نسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. هذا التراجع الذي يُعتبر طفيفاً حصل نتيجة ارتفاع كلفة الاستيراد وانخفاض قيمة العملة المحلية، ما زاد من العجز التجاري. وفي عام 2019،

**الشكل 2-18** أوضاع المالية العامة في بلدان المغرب العربي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

ستحدّ تونس جزئياً من ارتفاع أسعار المواد الأولية ومواد الطاقة الذي كان سبباً رئيسياً للعجز في ميزان المدفوعات. وفي المغرب، واجه الاقتصاد ظروفاً مماثلة، ولكن التحدي المرتبط بالعجز لم يوازِ في خطورته العجز في تونس، لأن مستوى العجز في الحساب الجاري لم يرتفع سوى قليلاً إلى 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بفضل تصدير منتجات الفوسفات. وعلى الرغم من هذه القيود المرتبطة بميزان المدفوعات، يسجل كلٌ من تونس والمغرب من بين بلدان المنطقة العربية أعلى نسبة تصدير للصناعات التحويلية، بلغت حوالي 81 في المائة في تونس وحوالي 70 في المائة في المغرب.

أما البلَدان المصدِّران للطاقة في المغرب العربي، وهما الجزائر وليبيا، فقد استفادا من ارتفاع إيرادات تصدير الوقود في عام 2018 لأن صادراتهما من الوقود تشكل أكثر من 90 في المائة من مجموع صادراتهما من السلع. وقد استطاعت الجزائر، التي تسجل معدلاً منخفضاً من الدين الخارجي (هو الأدنى بين البلدان العربية)، تخفيضَ عجز الحساب الجاري إلى حوالي 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 لأن صادرات النفط والغاز شكلت ما يزيد على 90 في المائة من مجموع صادراتها. وبعد ارتفاع إيرادات التصدير في عام 2018، من المرجّح أن تنخفض في عام 2019 بفعل زيادة إنتاج النفط والغاز. وقد حققت ليبيا أيضاً، على

**الإطار 2-3** إعادة النظر في إصلاح نظام المعاشات التقاعدية في تونس

لقد كانت الاستدامة المالية لنظام المعاشات التقاعدية في تونس موضعَ شك منذ التسعينات من القرن الماضي. ويخضع الوضع المالي في تونس لضغوط شديدة بفعل التحوّل الديمغرافي الراهن نحو ظاهرة الشيخوخة المتمدّدة إضافةً إلى معدلات الإحلال المرتفعة في السكان، وضعف مواءمة الاشتراكات مع استحقاقات المعاشات التقاعدية. ويرتكز النظام الحالي للمعاشات التقاعدية في تونس على دفع الاستحقاقات أولاً بأول استناداً إلى مفهوم التضامن داخل الأجيال وفي ما بينها. ويتولّى إدارتَه الصندوقُ الوطني للضمان الاجتماعي، والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

- يخضع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو هيئة عامة ذات طابع مدني واستقلال مالي، لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ويديره مجلس إدارة يضمّ ممثلين عن الدولة ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية؛
- يتولّى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية إدارة المعاشات التقاعدية لموظفي القطاع العام في الوزارات والمؤسسات العامة والجماعات المحلية والشركات العامة، ويرفع تقاريره إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ولديه كيان قانوني واستقلال مالي.

وقد استُخدمَت في السنوات الماضية عدة أدوات كمية استشرافية لتقييم استدامة نظام المعاشات التقاعدية في تونس، ولاقتراح الإصلاحات ذات الصلة. وبالاستناد إلى بعض النماذج التي يمكن تطبيقُها على السياق التونسي، يتناول هذا التحليل النهج الهجين القائم على اختيار أفضل العناصر من الأجيال المتداخلة واعتماد نموذج التوازن الجزئي من أجل تقييم استدامة نظام المعاشات التقاعدية ومحاكاة عدد من الإصلاحات النموذجية.

←

ولا يكون إصلاح نظام المعاشات التقاعدية من دون تأثير على النمو والاستدامة المالية وعمليات التوزي. فالمحاكاة التوضيحية تُبين أن كل نوع من الإصلاح يؤدي إلى نتائج مختلفة من حيث النمو، وإيجاد فرص العمل، وخفض العجز المالي في ما بين الأجيال. وبما أن نظام المعاشات التقاعدية يتفاعل أيضاً مع سائر مكوّنات الاقتصاد، فإن أيَّ تغيير في معاييره يؤثر على كلفة اليد العاملة، والوضع المالي الحكومي، والتفاوت الاجتماعي والنمو الاقتصادي. ولهذا السبب، ينبغي أن لا يكون إصلاح نظام المعاشات التقاعدية مجرّد عملية حسابية هدفُها الوحيد إيجاد المعايير التي تكفل التوازن المالي. وينبغي أن يُجري صانعو وصانعات السياسات تقييماً مسبقاً للآثار المحتملة لأي تغيير في التشريعات لإيجاد الإصلاح الأمثل الذي تترتب عنه أفضل الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

**ملاحظة:** يستند هذا الإطار إلى وثيقة الإسكوا E/ESCWA/EDID/2018/TP.7.

نحو ملحوظ، فائضاً في الحساب الجاري بنسبة حوالي 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، نتيجة الزيادة في إيرادات الصادرات النفطية بنسبة 56 في المائة (رغم الانقطاعات غير المتوقعة التي شهدتها ليبيا في منتصف حزيران/يونيو 2018). ولكن هذا الوضع في ميزان المدفوعات سيتحوّل إلى عجز طفيف في الحساب الجاري، بنسبة 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، لأن النزاع السياسي الجاري يُفترَض أن يترافق مع استيراد كبير للمنتجات.

وأدى تفاقم اختلال ميزان المدفوعات الخارجية إلى زيادة تآكل احتياطي العملات الأجنبية في معظم بلدان المغرب العربي، باستثناء ليبيا. فقد شهدت تونس، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى كانون الأول/ديسمبر 2018، انخفاضاً في الاحتياطي الرسمي بلغ حوالي 480 مليون دولار وتوترات بشأن ديناميات صرف العملات الأجنبية أدت بدورها إلى مزيد من الانخفاض في قيمة الدينار التونسي. كما شهد المغرب تراجعاً في احتياطي العملات الأجنبية بقيمة 1.7 مليار دولار في عام 2018 بسبب البيئة غير الملائمة للتجارة الخارجية على نحو رئيسي. وسُجِّل الانخفاض الأكبر في الجزائر التي تراجع احتياطُها الرسمي بقيمة 17.4 مليار دولار لأسباب منها استمرار العجز في الحساب الجاري والحد من دخول رأس المال. أما في ليبيا، فقد استطاع المصرف المركزي تحقيق تراكم في احتياطي العملات الأجنبية بفضل ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية إلى حد كبير.

وفي سياق الحفاظ على الطلب المحلي في عام 2018، استمرّ نمو المعروض النقدي الذي دعم أنشطة القطاع الخاص في معظم بلدان المغرب العربي. وبلغ متوسط نمو المعروض النقدي على أساس سنوي في عام 2018 نسبة 11 في المائة في الجزائر، و11.3 في المائة في ليبيا، و4.6 في المائة في المغرب، و10.3 في المائة في تونس. ولكن تَسارُع نمو المعروض النقدي تزامن مع تصاعد التضخم في الأسعار في نهاية عام 2018، ما أسهم في عدم نمو الطلب المحلي، ولا سيما في تونس وليبيا.

ومن حيث الديناميات المالية، استطاعت بلدان المغرب العربي تحسين حالتها المالية من خلال بذل جهود كبيرة لمعالجة تحديات العجز المالي مثل إصلاح نُظُم الإعانات المالية وحشد الإيرادات. واستطاع الاقتصاد الجزائري تخفيض نسبة كبيرة من الإنفاق بلغت 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما أدى إلى تحسين الميزان المالي. وساهم ارتفاع مستوى الإيرادات بفعل الزيادة في أسعار الوقود أيضاً في تضييق العجز إلى 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. واستمرّ الإصلاح المالي أيضاً في تونس والمغرب حيث تحسّن تحصيل الضرائب من خلال الجهود المبذولة لمكافحة التهرب الضريبي، ما عوّض عن ارتفاع نفقات الإعانة المرتبط بارتفاع أسعار الطاقة في عام 2018. وساعدت تلك الجهود في تضييق العجز المالي قليلاً في عام 2018، فبلغ نسبة 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس، في حين أن المغرب حافظ على مستوى العجز المسجل في العام السابق، بنسبة 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بدأ كلٌّ من هذَيْن البلدَيْن مؤخراً بتنفيذ برامج لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية بهدف الحد من العجز الكبير والمتراكم في هذا النظام. وقامت حكومة تونس على

**الشكل 2-19** الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أقل البلدان العربية نمواً، 2016 و2017 و2018 و2019 و2020

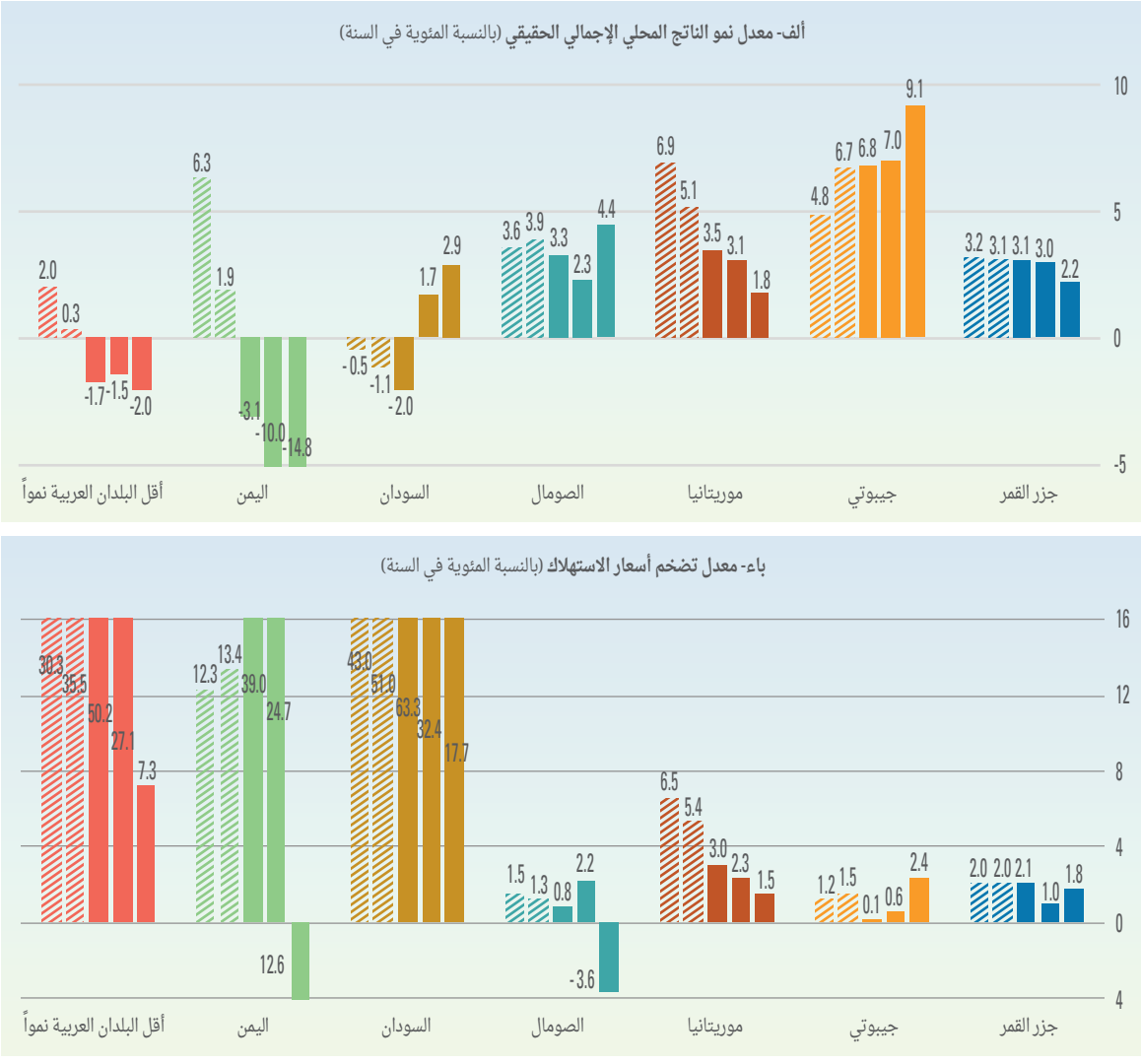


**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة DESA, 2019a, 2019b, 2019c؛ والإسكوا، بوابة المعلومات الإحصائية.

نحو خاص بدراسة مختلف الخيارات المتعلقة بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية (الإطار 2-3).

أما في ليبيا، فقد تحسّن الوضع المالي بفضل الارتفاع الكبير في الإيرادات الحكومية في عام 2018 (61 في المائة)، والضبط المستمرّ للإنفاق (20 في المائة). ونتيجة لذلك، تقلّص العجز المالي بنسبة عالية من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى 9.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. وقد أتاح تحسُّن الديناميات للحكومة الليبية السيطرة على مستوى الدين العام وتخفيضه من 140 في المائة إلى حوالي 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2017-2018 (الشكل 2-25). ولكن النطاق المحدود للإنفاق العام على شبكات الأمان الاجتماعي سيظل يهدد جهود الحفاظ على الاقتصاد الليبي.

## 5- أقل البلدان العربية نمواً

شهدت اقتصادات أقل البلدان العربية نمواً انكماشاً بنسبة 1.7 في المائة في عام 2018، تلاه انتعاشٌ

بلغ 0.3 في المائة في عام 2019 (الشكل 2-19 ألف). ويعزى السبب الرئيسي للانكماش إلى ضعف الأداء في السودان واليمن، حيث تأثر الاقتصاد بالاضطرابات السياسية. وأثّر الانخفاض الحاد في قيمة العملة اليمنية في منتصف عام 2018، إلى جانب التضخم الجامح بمعدلات مئوية من رقمين، بشكل كبير على توسع الطلب المحلي رغم زيادة إنتاج النفط. وعلى نحو مشابه، عانى الاقتصاد السوداني من انخفاض قيمة الجنيه السوداني. وتفاقم الوضع الاقتصادي في البلد بسبب الضغوط التضخمية والقيود الخطيرة على ميزان المدفوعات. وأدت هذه المخاطر إلى تراجع في الاستهلاك الخاص وإلى ردع الاستثمار. وفي هذا السياق، يواجه السودان اضطرابات خطيرة وأزمات سياسية ناجمة عن تزايد الصعوبات الاقتصادية.

أما البلدان الأربعة الأخرى الأقل نمواً، وهي جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا، فقد تمتعت ببيئات اقتصادية مستقرة نسبياً. في جزر القمر أسهمت قطاعات الزراعة والبنى التحتية في التوسع الاقتصادي وبقي معدل النمو أكثر من 3 في المائة. وحقق النمو نتائج جيّدة في جيبوتي وموريتانيا في عام 2018. ففي جيبوتي أفضى الإنشاء الجاري لمنطقة تجارة حرة ومحطة تحلية وبنية تحتية للطرق إلى أنشطة اقتصادية إيجابية، في حين استفاد الاقتصاد في موريتانيا من تنمية قطاع التعدين وأنشطة تصدير سلع أخرى. ورغم النزاع الطويل الأمد والفقر في الصومال، توسّع الاقتصاد بنسبة 3.3 في المائة، وذلك بفضل قطاعات الاتصالات والبناء والخدمات.

وبشكل عام، يحد جزئياً من وطأة التحديات الاقتصادية في هذه البلدان المنخفضة الدخل عددٌ من مبادرات تيسير التجارة على المستوى العالمي، ومنها مجموعة تدابير بالي ومبادرة الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة بتوجيه من منظمة التجارة العالمية. لكن اعتماد هذه البلدان الكبير على المساعدة الخارجية يهدد الآفاق الاقتصادية المتوسطة الأجل، ولا سيما في الصومال حيث تشكل إيرادات التحويلات المالية جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي: فالتباطؤ الاقتصادي المتوقع في بلدان مجلس التعاون الخليجي أو في أوروبا في السنوات المقبلة بسبب أوجه عدم اليقين يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الشواغل الاجتماعية والاقتصادية في الصومال.

ومن حيث التحديات في الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار السياسي في أقلّ البلدان العربية نمواً، كانت الضغوط التضخمية قوية جداً في عام 2018، بلغت في المتوسط 50 في المائة في زيادة كبيرة عن السنة السابقة حيث كانت 27.1 في المائة (الشكل 2-19 باء). وتعزى الزيادة الكبيرة في أسعار الاستهلاك إلى حد كبير إلى ارتفاع التضخم في السودان إلى 63.3 في المائة بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه السوداني وتسييل عجز المالية العامة. واليمن من البلدان المتأثرة بالنزاعات في هذه المجموعة وقد أدى التضخم الجامح بمعدلات مئوية من رقمين فيها إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر المعيشية خلال العام الماضي. وإذا ما استثني هذان البلدان المتأثران بالنزاع حيث بلغ التضخم الجامح معدلات مئوية من رقمين من متوسط مجموعة البلدان، بقيت معدلات التضخم في أقل البلدان العربية نمواً منخفضة: نحو 0.2 في المائة في الفترة 2017-2020.

في جزر القمر، ارتفع معدل التضخم 1.1 نقطة مئوية ليبلغ 2.1 في المائة في عام 2018، بسبب الزيادة في أسعار الواردات، التي قوَّضت جزئياً الانخفاض في أسعار الاتصالات الناجم عن التنافس بين مقدمي الخدمات الهاتفية. وفي الصومال، بقي التضخم منخفضاً لم يتجاوز 1 في المائة وسيستمر في التنازل. وفي موريتانيا، بقي التضخم ضمن أهداف حفظ استقرار الأسعار، فبلغ 3 في المائة في عام 2018 ولكن يتوقع أن يزداد إلى 5.4 في المائة في عام 2019. أما جيبوتي فقد سجل اقتصادها أدنى معدلات التضخم بين أقل البلدان العربية نمواً إذ اقتصر على 0.1 في المائة، ويعزى ذلك جزئياً إلى ربط الفرنك الجيبوتي بدولار الولايات المتحدة بمعدلات ثابتة.

أقل البلدان العربية نمواً هي مستوردة صافية، وقد بلغ متوسط صادراتها من البضائع 8.8 مليار دولار وواردتها منها 24.9 مليار دولار (الشكل 2-20 ألف).

**الشكل 2-20** البنية الجغرافية للتجارة في أقل البلدان العربية نمواً

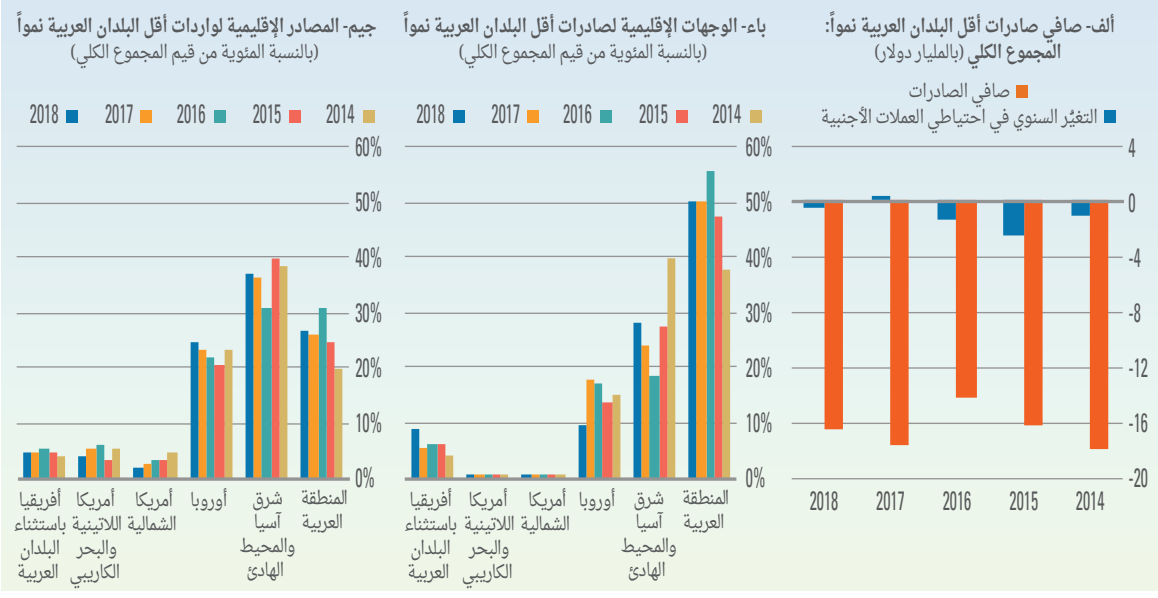


**المصدر:** حسابات الإسكوا استناداً إلى صندوق النقد الدولي IMF, 2018b, 2019b.

واعتماد بنية التجارة كثيراً على الواردات يجعل البلدان المستوردة للوقود شديدة التأثر بتقلب الأسعار العالمية. ونتيجة لذلك، لم تتمكن أقل البلدان العربية نمواً كمجموعة من مراكمة احتياطي من العملات الأجنبية في عام 2018. ولم تؤدّ التحديات في الحساب التجاري في نهاية المطاف إلى تغيّرات كبيرة في البنية الجغرافية للتجارة في هذه البلدان.

واستمرت هذه البلدان في تصدير كمية كبيرة من الطاقة والموارد الطبيعية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وأفريقيا، التي تلقت معاً نصف مجموع صادرات هذه المجموعة تقريباً في عام 2018 (الشكل 2-20 باء). وتلقت بلدان من المنطقة العربية النصف الآخر للصادرات، وهي حصة كبيرة جداً مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى. فقد استوردت جزر القمر وجيبوتي مثلاً سلعاً بقيمة 81.4 مليون دولار (35.8 في المائة) و863.4 مليون دولار (46 في المائة) من بلدان مجلس التعاون الخليجي، في حين صدّرت الصومال والسودان سلعاً بقيمة 358.9 مليون دولار (68 في المائة) و2.6 مليار دولار (47.4 في المائة) إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي المقابل، بقيت حصة واردات أقل البلدان العربية نمواً من الشركاء التجاريين الثلاثة الرئيسيين مستقرة نسبياً وموزّعة بالتساوي إلى حد ما: 37.1 في المائة من آسيا والمحيط الهادئ، و26.6 في المائة من داخل المنطقة العربية، و24.4 في المائة من أوروبا (الشكل 2-20 جيم).

ويتوقع أن يستفيد أداء التجارة الأقاليمية من الترتيبات التجارية التفضيلية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نمواً، واتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي يزيل التعريفات الجمركية على نحو 90 في المائة من السلع بين الدول التي قُبلت عضويتها. ولن تقتصر فائدة اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تشجيع الأنشطة التجارية ذات القيمة المضافة المتصلة بالسلع الصناعية والخدمات التجارية، بل يمكن له أن يخفف من الأثر السلبي للمنازعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مثلاً.

وفي ما يتعلق بميزان المدفوعات، واجه جميع بلدان هذه المجموعة اختلالات خارجية كبيرة في عام 2018 (الشكل 2-21). وبلغ مجموع العجز في الحساب الجاري 14.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عامي 2019 و2020، ما لم تستفد هذه

**الشكل 2-21** الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في أقل البلدان العربية نمواً (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).
**ملاحظة:** لا يتضمن الشكل بيانات عن الصومال واليمن نظراً إلى غياب الإحصاءات.

البلدان من الفرص المتاحة ومنها الإمكانيات الإنمائية التي تحملها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي جزر القمر، اتسع العجز في الحساب الجاري من 26 مليون دولار في عام 2017 إلى 68 مليون دولار في عام 2018. ويعزى هذا التدهور بشكل رئيسي إلى العجز في بنية الميزان التجاري ومدى الاعتماد على تحويلات المهاجرين، وهو وضع يُتوقع أن يستمر في السنوات القادمة.

وشهدت جيبوتي وموريتانيا تحديات مماثلة إذ أنها تستورد كميات كبيرة من الغذاء والمنتجات النفطية، وبالتالي تتأثر حركتها التجارية كثيراً بارتفاع سعر الوقود. وبلغ مستوى العجز في ميزان الحساب الجاري 15.2 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في جيبوتي و18.2 في المائة في موريتانيا. ولكن يمكن الحد من بعض آثار هذا العجز في السنوات القادمة، إذا ما تحسن أداء صادرات الحديد والذهب (ولا سيما في موريتانيا). وواجه السودان أيضاً أوجه ضعف خطيرة في ميزان المدفوعات، لا سيما من حيث العجز الكبير في الحساب الجاري الذي ناهز 14.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

**الشكل 2-22** المؤشرات النقدية في أقل البلدان العربية نمواً

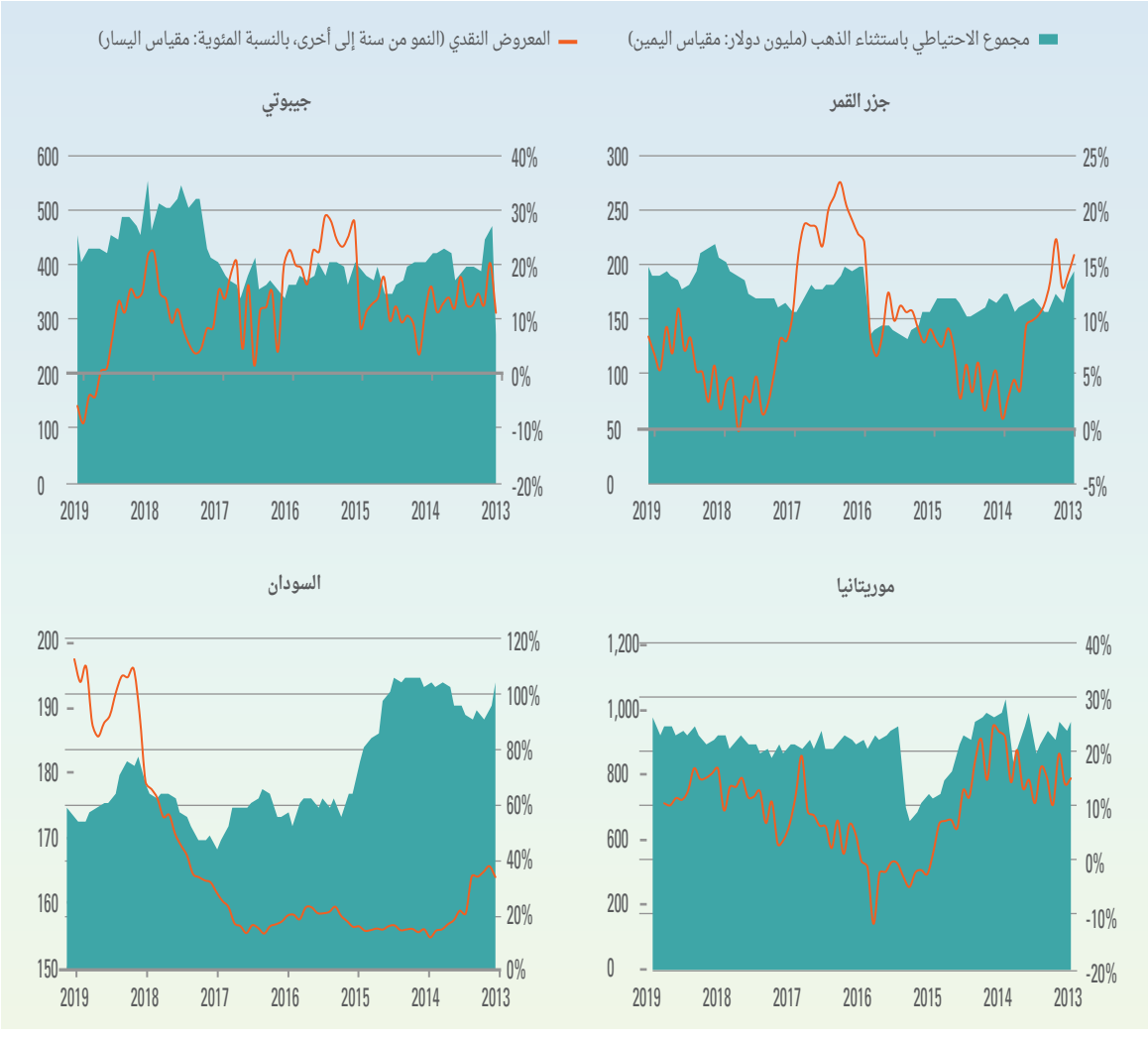


**المصدر:** الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وصندوق النقد الدولي IMF, 2018c.
**ملاحظة:** لا يتضمن الشكل بيانات عن الصومال واليمن نظراً إلى غياب الإحصاءات.

وباختصار، أثارت هذه التحديات الخارجية المستمرة تساؤلات جدية بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي، وخاصة في جيبوتي (103 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وموريتانيا (82 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، والسودان (160 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). فهذا الوضع يزيد من خطر تعرّض البلدان للإفلاس رغم الجهود الرامية إلى تسريع المفاوضات للتخفيف من عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

يستعين معظم بلدان هذه المجموعة بالاحتياطي الأجنبي لتمويل العجز الطويل الأمد في الحسابات الجارية. ولهذا السبب، تقلص الاحتياطي الأجنبي في عام 2018، بقيمة 8 مليون دولار في جزر القمر، و102 مليون دولار في جيبوتي، و4.8 مليون دولار في السودان (الشكل 2-22). وبالنظر إلى حركة الاحتياطي الأجنبي في أقل البلدان العربية نمواً، تشير ديناميات نمو المعروض النقدي في السودان إلى تضخم يقوده النقد، حيث بلغ التضخّم الاستهلاكي 63 في المائة في عام 2018. ومع ذلك، في ظل المخاطر الكبيرة المتفاقمة بفعل

**الشكل 2-23** الأوضاع المالية في أقل البلدان العربية نمواً (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

**المصدر:** تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).
**ملاحظة:** لا يتضمن الشكل بيانات عن الصومال واليمن نظراً إلى غياب الإحصاءات.

النزاعات، صعب على القطاع المالي في السودان تقديم الائتمان للقطاع الخاص. وبدا نمو الطلب المحلي في موريتانيا وجزر القمر قوياً عموماً، بفضل تحسّن الأنشطة في قطاع التعدين (في موريتانيا) والزراعة والبنى الأساسية (في جزر القمر). واستفادت جيبوتي من الطلب المحلي القوي خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2018، لكنها عانت بعد ذلك من معدل نمو سلبي من سنة إلى أخرى للمعروض النقدي. وكان السبب انخفاض إنفاق المستهلكين وضعف الثقة، رغم العديد من مشاريع البنى الأساسية الكبيرة الجارية.

وبقيت الأوضاع المالية في معظم هذه البلدان مستقرة نسبياً مقارنة بسائر مجموعات البلدان (الشكل 2-23). ففي جيبوتي، تقلص العجز المالي إلى 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، ويعود ذلك جزئياً إلى استكمال بعض مشاريع البنى الأساسية ورفع الرسوم الجمركية باطراد على إعادة تصدير السلع من إثيوبيا. كما أسهم عزم الحكومة على الحد من الإنفاق على السلع والخدمات والتحويلات في خفض العجز المالي. وفي موريتانيا، حقق الوضع المالي فائضاً قارب 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في

عام 2018. هذا الوضع المالي الناتج من إدارة جيّدة استفاد من نمو متواضع في إيرادات التعدين وشكل ثلث الإيرادات الضريبية. وفي جزر القمر، قام البنك المركزي بتعديل الوعاء الضريبي، ما أدى إلى توسع طفيف في العجز المالي ليصل إلى 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. أما في السودان فقد استمر العجز المالي في عام 2018 وبلغ 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتأثرت الأنشطة الاقتصادية بعمليات تخفيض متتالية لقيمة العملة وبالاحتجاجات المتواصلة، ما أدى بدوره إلى انخفاض تحصيل الضرائب وتقويض قدرة الحكومة على الإنفاق. وحالت هذه الظروف القاتمة للوضع المالي دون إدارة الديون الحكومية على نحو مستدام، ما أسفر عن زيادة هذه الديون من 120 في المائة من الناتج المحلي في عام 2017 إلى 163 في المائة في عام 2018 (الشكل 2-25).

## باء- تحديات سياساتية

طوال عام 2018 وحتى الربع الأول من عام 2019، كان الموقف النقدي في المنطقة العربية أكثر صرامة مع ارتفاع التكاليف المالية. وعموماً، زادت المصارف المركزية أسعار الفائدة بالتزامن مع دورة رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وارتفع سعر الفائدة في أربع مناسبات ليصل في عام 2018 إلى السعر المُستهدف وهو 2.5 في المائة (ولا يُتوقع أن تُرفع أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة) (الشكل 2-24). وقد توخت المصارف الحذر في هذا الإجراء، تجنباً لتثبيط نمو الائتمان المحلي.

وزادت مؤسسة النقد العربي السعودي سعر الفائدة على القروض إلى 3 في المائة. وكانت هذه المرة الأولى التي يعدل فيها سعر الفائدة منذ كانون الثاني/يناير 2009. كما زادت سعر الفائدة على الودائع عدة مرات ليصل إلى 2.5 في المائة في مواكبة لارتفاع أسعار فائدة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. وزاد البنك المركزي في الأردن أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على ثلاث مراحل في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2018. وفي الواقع، ظلت أنظمة ربط سعر صرف العملات بالدولار مهيمنة في المنطقة العربية. وهذه الترتيبات في سعر الصرف تعني أن بلداناً عربية عدة لا دور لها في السياسة النقدية الخاصة بها.

واعتمدت مصر والمغرب في الوقت نفسه نظاماً عائماً لسعر الصرف، ما يعزز قدرة البلدين على اتخاذ موقف نقدي محايد أو معارض إلى حد ما، إذ أنّ المرونة في أسعار الصرف تحسن القدرة على استيعاب الصدمات الخارجية[16]. في مصر، وبعد سلسلة من الزيادات الحادة في أعقاب تعويم الجنيه، خفّض البنك المركزي أسعار الفائدة بقدر 100 نقطة أساس في شباط/فبراير 2018، و100 نقطة أساس إضافية في آذار/مارس 2018، و100 نقطة أساس أخرى في شباط/فبراير 2019. أما المغرب فانتهج سبيلاً أقل عدوانية، وحافظ على سعر الفائدة عند 2.25 في المائة منذ آذار/مارس 2016.

وأدت جهود التطبيع المرتبطة بالارتفاع السريع في قيمة الدولار إلى زيادة كلفة التمويل الدولي، ولجأ العديد من البلدان العربية إلى إصدار سندات الدين لتمويل العجز، ما زاد من تعرّضها للمخاطر المالية. فعلى الرغم من التدابير التقشفية الواسعة النطاق التي نُفذت على مدى السنوات القليلة الماضية، لا تزال هذه البلدان عربية عموماً تواجه عجزاً في المالية العامة. وتشمل الجهود المبذولة في هذا المجال تطبيق ضريبة القيمة المضافة الموحدة على مستوى بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً، وإدخال سلسلة من الإصلاحات على إعانات الدعم وتعبئة الإيرادات، وإلغاء عدد من الإعفاءات الضريبية (الإطار 2-4). وفي ظل هذه الظروف المالية الصعبة، لم تستطع عدة بلدان عربية اتخاذ أي إجراء لمواجهة الزيادة في الدين العام. وتجاوزت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في نصف البلدان العربية تقريباً 70 في المائة، وهي النسبة المرجعية التي يعتبر البلد بتجاوُزها معرّضاً جداً

**الشكل 2-24** أسعار الفائدة الرسمية في بعض البلدان العربية، 2010-2018

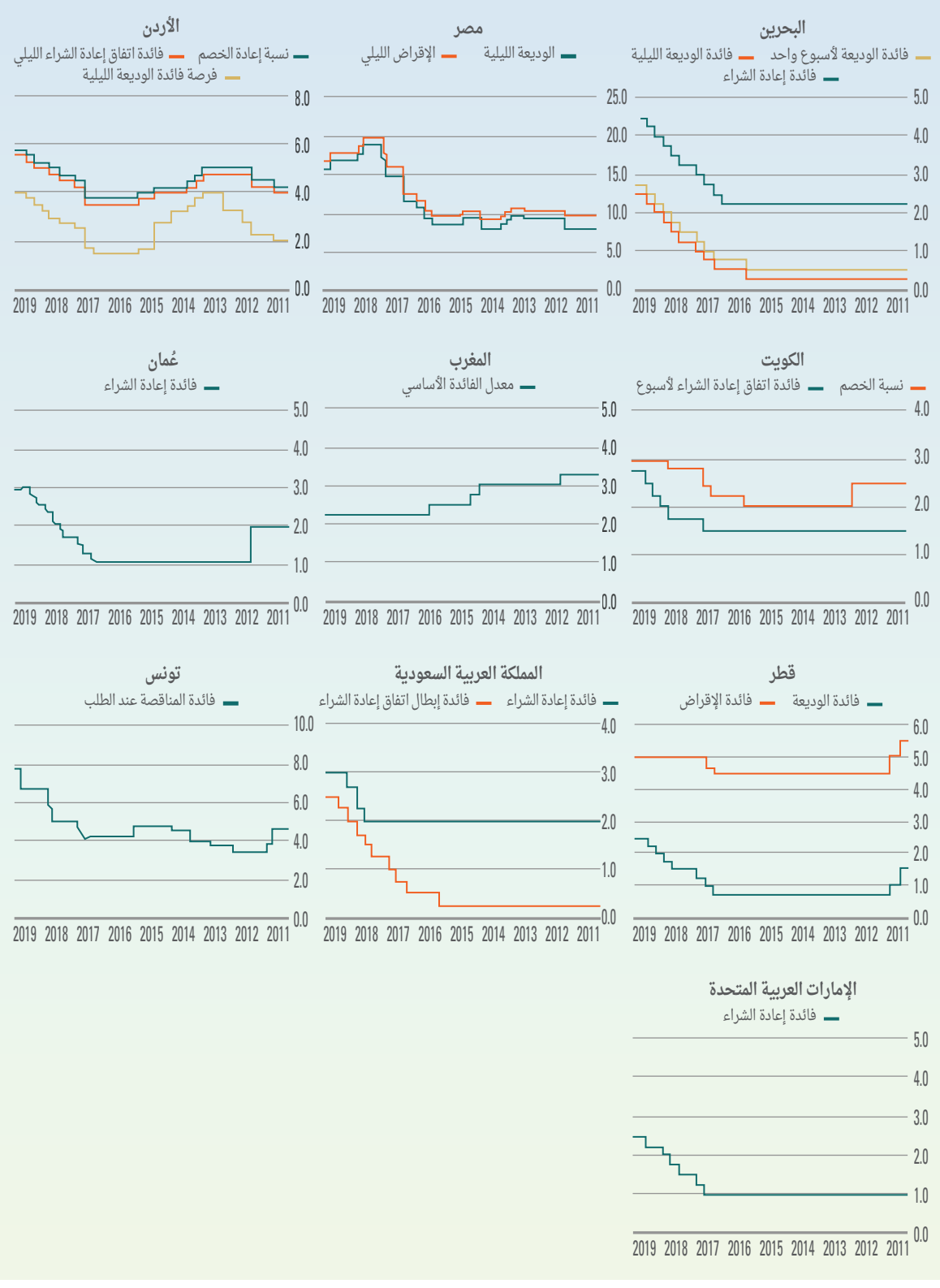


**المصدر:** الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

**الشكل 2-25** نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، 2018 (بالنسبة المئوية)

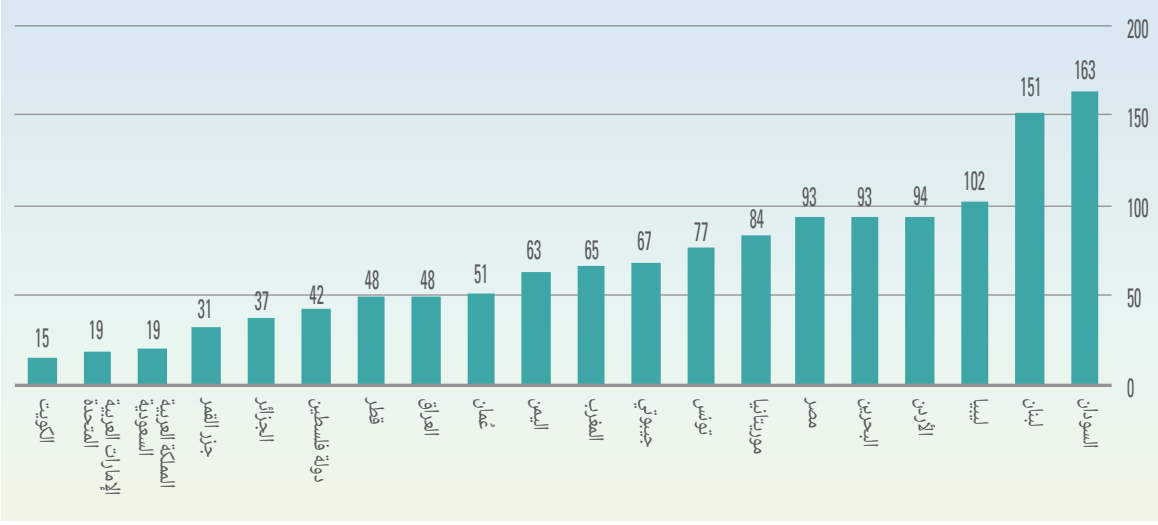


**المصدر:** الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي IMF, 2019b.
**ملاحظة:** البيانات للبنان، والأردن، والبحرين، والمغرب، وعمان، والعراق، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والكويت هي ديون الحكومة المركزية، في حين تشمل الديون الحكومية في موريتانيا عائدات النفط المحوّلة إلى صندوق النفط، فضلاً عن ديون المؤسسات العامة والمصرف المركزي.

**الشكل 2-26** خفض دعم أسعار النفط في البلدان العربية، 2013 و2016 (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

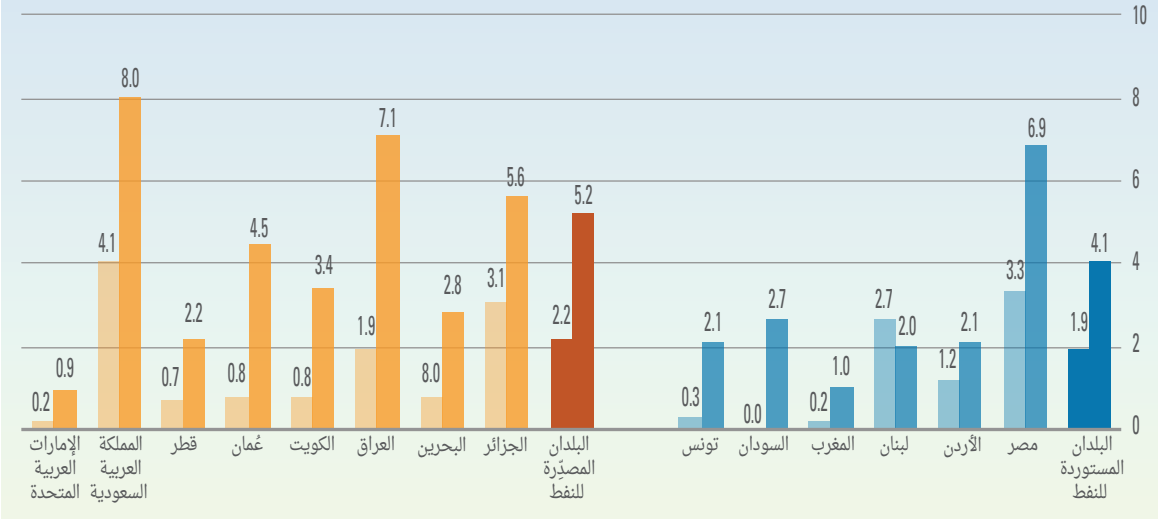


**المصدر:** دراسة الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2019/1.

لدخول حالة مديونية حرجة في مجموعات البلدان النامية (الشكل 2-25).

ولعل مستويات الدين قد تفاقمت، في ظل تقلُّب حركة الأسواق المالية العالمية، ما يقوّض قدرة البلدان على وضع سياسات للاقتصاد الكلي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبلدان مثل مصر حيث يتعرض الدين العام بشكل كبير لمخاطر أسعار الصرف ويرجح أن يستحق في السنوات المقبلة. وقد استفادت عدة بلدان عربية من القروض والاستثمارات الصينية (مبادرة الحزام والطريق)، فصارت مديونة كثيراً للصين في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، اشتد القلق إزاء القدرة على تحمل الدين، وسيزداد الوضع خطورة ما لم تبذل جهود كبيرة لتحسين تعبئة الإيرادات (أو الموارد) المحلية.

**الشكل 2-27** الأداء في ممارسة الأعمال التجارية لعام 2019 حسب المناطق والبلدان

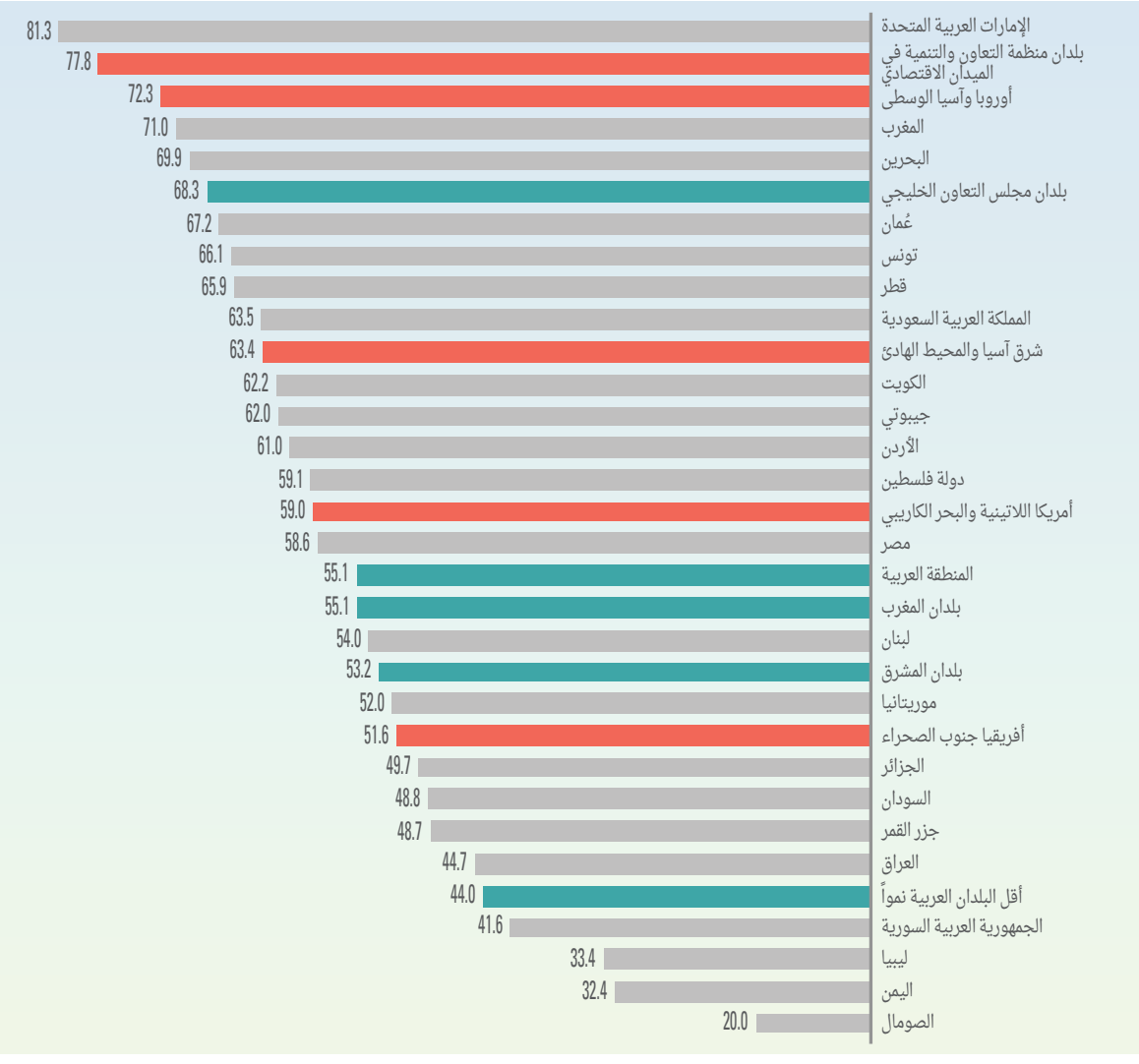


**المصدر:** الإسكوا بالاستناد إلى البنك الدولي World Bank,2019j.

**ملاحظة:** هذا المؤشر العام هو مؤشر مركّب من 10 مقاييس رئيسية هي: (1) إطلاق عمل تجاري؛ (2) الحصول على رخص البناء؛ (3) الحصول على الكهرباء؛ (4) تسجيل الممتلكات؛ (5) الحصول على الائتمان؛ (6) حماية صغار المستثمرين؛ (7) دفع الضرائب؛ (8) التجارة عبر الحدود؛ (9) إنفاذ العقود؛ (10) حل العجز عن الوفاء بالديون. والصفر دليل على أسوأ أداء و100 على أفضل أداء. فالنتيجة 75 مثلاً دليل على أنّ الاقتصاد كان على بُعد 25 نقطة مئوية من أفضل أداء تنظيمي في جميع الاقتصادات، في حين أن 80 تعني أنّ الاقتصاد آخذ في التحسن.

وللتصدي لهذه التحديات المالية، بدأت بلدان عربية عدة بالفعل إصلاحات في دعم الطاقة (الشكل 2-26) ومن المقرر مواصلة هذه الجهود في السنوات المقبلة. وقد صممت هذه الإصلاحات في نطاق توطيد المالية العامة، لكن آثارها ستنتشر على القطاعات والصناعات. ولا شك أنّ إصلاحات دعم الطاقة ستدعم التوازن المالي، وقد تولّد بعض تكاليف التعديل من حيث النمو والعمالة والميزة النسبية. ولكن آثار هذه الإصلاحات على الجنسين قد تكون متباينة في مجالات التشغيل القطاعية. وينبغي على صانعي وصانعات السياسات معالجة هذه المسألة وأخذها بالاعتبار لدى تصميم إجراءات التخفيف المناسبة (الفصل 3).

وإضافة إلى التحديات المستمرة في السياسة المالية، يرجح أن تعتمد البلدان العربية على نماذج للنمو ترتكز على المؤسسات العامة الكبيرة. لكن هذه الاستراتيجية

الإنمائية التي تقودها الدولة قد لا تتضمن توجهاً واضحاً لتوليد المزيد من فرص العمل اللائق كما أنها لا تجعل الاقتصاد شاملاً للجميع. وفي هذا السياق، لا بد من وضع تحسين بيئة الأعمال التجارية في صميم وضع السياسات والتشريعات. وقد اتخذ بعض البلدان (مصر، والأردن، والمغرب، وتونس) بالفعل خطوات لتعزيز بيئة الأعمال التجارية بتيسير ممارسة الأعمال. في حين ركّزت بلدان أخرى بشكل خاص على الإصلاحات التشريعية لحفز الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي غير المرتبط بالمواد الهيدروكربونية.

ورغم المحاولات العديدة لتعزيز تنمية القطاع الخاص، لا تزال المنطقة العربية ككل تعتبر بيئة غير مؤاتية للأعمال التجارية (الشكل 2-27). ويمكن قياس أداء البلدان في توفير البيئة المؤاتية للأعمال بواسطة مؤشر ممارسة الأعمال للبنك الدولي، الذي يقيّم قضايا متنوعة متصلة بالأعمال التجارية ويشمل نطاقه المؤسسات الاقتصادية المختلفة، فيحدد مدى سهولة إطلاق عمل تجاري، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الممتلكات، والحصول على الائتمان، ودفع الضرائب، وحماية الجهات المستثمرة، والتجارة عبر الحدود. وحسب نتائج المؤشر في تقييم بيئة الأعمال التجارية، حلت المنطقة العربية في المرتبة الخامسة من بين ست مجموعات، وجاءت بعدها أفريقيا جنوبي الصحراء.

وقد حافظت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رغم انضمام أعضائها لمجموعات إقليمية مختلفة، على المرتبة الأولى، تليها أوروبا ووسط آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومن بين مجموعات البلدان العربية، حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي منفردة مراتب عالية نسبياً بفضل دبي التي تشكل أحد المراكز التجارية الأكثر شعبية في العالم، في حين بقيت بلدان المجموعات دون الإقليمية الأخرى متعثرة جداً في أدائها.

والرابط قوي عموماً بين مؤشر ممارسة الأعمال التجارية وإنتاجية العوامل الإجمالية، وفي ذلك قياس مهم لكفاءة الاقتصاد وفعاليته وبالتالي مؤشر أساسي لواضعي وواضعات السياسات. والإقرار بهذا الرابط الوثيق يعني أنّ حسن أداء بلدٍ ما في مؤشر ممارسة الأعمال ينعكس تحسناً في مستوى إنتاجية العوامل الإجمالية. ويمكن القول أيضاً إنّ تحسّن بيئة الأعمال التجارية ينعكس تحسناً في الفعالية الإجمالية للوكلاء الاقتصاديين. ولذلك، ينبغي أن تكون الجهات المسؤولة عن وضع السياسات قادرة على تصميم إصلاحات تحسّن من الإنتاجية، وتنفيذها من خلال تعزيز بيئة الأعمال المرتبطة بالسياق الوطني (مثل الأطر التنظيمية القانونية، والمنافسة العادلة، والمشتريات العامة المبتكرة من خلال شكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص).

**الإطار 2-4** ما مدى الإنصاف والكفاءة في الإصلاحات الضريبية الأخيرة في البلدان العربية المتوسطة الدخل والفقيرة بالنفط؟

معدلات تحصيل الضرائب في جميع البلدان العربية منخفضة مقارنة بحجم اقتصاداتها، ولم يُعطَ الاهتمام الكافي لسبل تحسين النظم الضريبية لزيادة الإيرادات أو لسبل تعزيز الإنصاف في هذه النظم[أ]. ومنذ زمن طويل، تعتمد البلدان الغنية بالنفط إلى حد كبير على عائدات النفط في حين تعتمد البلدان الفقيرة بالنفط على الإيرادات الضريبية كمصدر رئيسي لمدخولها. وفي المتوسط، شكلت الضرائب 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الغنية بالنفط في عام 2017 في حين وصلت هذه النسبة في البلدان الفقيرة بالنفط إلى 13.7 في المائة. وبلغ متوسط حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي 15.8 في المائة في عام 2017، وهي أقل من متوسط هذه الحصة في البلدان المتوسطة الدخل، وأدنى بكثير منها في البلدان المتقدمة في العالم. وتختلف هذه الحصة كثيراً في بلدين من المنطقة العربية هما المغرب وتونس، حيث بلغت حصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي 22 في المائة تقريباً في عام 2017[ب].

وفي ظل انخفاض أسعار النفط، وارتفاع الديون، وزيادة الاحتياجات من الإنفاق لتلبية تطلعات الناس في السنوات الأخيرة، تعرضت الميزانيات العامة في المنطقة العربية لضغوط شديدة. ولذلك، أجرت عدة حكومات عربية إصلاحات ضريبية في السنوات الخمس الماضية، مركّزة بشكل رئيسي على ضريبة الدخل والضرائب على السلع والخدمات، مثل الضريبة على القيمة المضافة، بهدف زيادة الإيرادات. ويرد في ما يلي تحليل لأثر هذه الإصلاحات في تحقيق الإنصاف وتحسين القدرة على زيادة الإيرادات.

←

**الشكل 1** الإصلاحات في الضريبة على دخل الأفراد

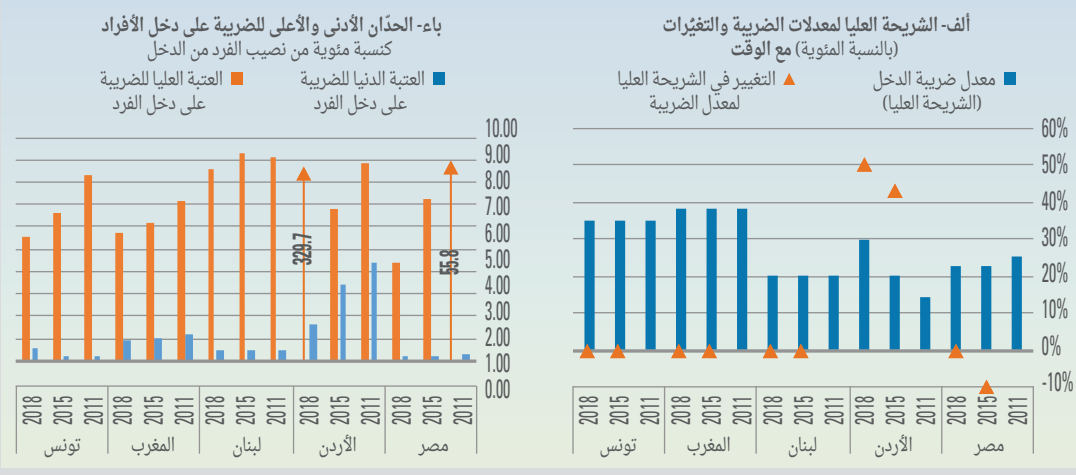


**المصدر:** بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).
**ملاحظة:** يشير السهم في حالة مصر إلى نسبة حد الضريبة على الطبقة العليا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011؛ ويشير السهم في حالة الأردن إلى نسبة حد الضريبة على الطبقة العليا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

**الشكل 2** التغيرات في جباية الضرائب - الضريبة على الدخل والسلع والخدمات

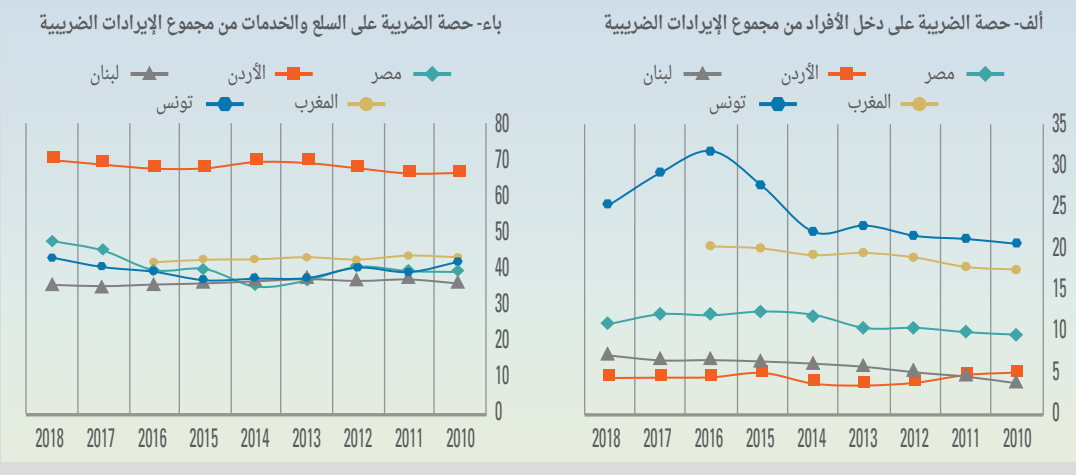


**المصدر:** بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق)؛ وصندوق النقد الدولي IMF, 2018a.

منذ عام 2010، لم تتغير معدلات الضريبة على الطبقة العليا في معظم بلدان المنطقة المتوسطة الدخل التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الضريبية، باستثناء الأردن ومصر. ففي الأردن، ازداد معدل الضريبة على الطبقة العليا من 20 في المائة في عام 2015 إلى 30 في المائة في عام 2018. أما في مصر، فتراجع معدل الضريبة على الطبقة العليا من 25 في المائة في عام 2011 إلى 22.5 في المائة في عام 2015، ولم يتغير بعد ذلك (الشكل 1 ألف). ولكن يُستدل من انخفاض نسبة حد الضرائب على الطبقة العليا من نصيب الفرد من الدخل بين عامي 2011 و2018 (كما هو مبين في الشكل 1 باء)، أن هذه البلدان حاولت توسيع القاعدة الضريبية بهدف تحقيق المزيد من الإيرادات من الضريبة على دخل الأفراد. فقد انخفضت هذه النسبة في معظم البلدان، باستثناء الأردن الذي اعتمد حداً أعلى جديداً في عام 2018. فقد رفع هذا الحد من 20,000 دينار أردني إلى 1,000,000 دينار أردني ورفع معدل الضريبة على الطبقة العليا إلى 30 في المائة. ولكن من المثير للاهتمام أن الحد الأدنى خُفض في الفترة نفسها، من 12,000 ←

دينار أردني في عام 2011 إلى 5,000 دينار أردني في عام 2018. وشهد معظم البلدان الأخرى اتجاهاً تنازلياً في نسبة الحد الأدنى إلى نصيب الفرد من الدخل، باستثناء تونس[ج]. ويدل الاتجاه التنازلي إلى أن عدداً أكبر من ذوي وذوات الحد الأدنى من الدخل، قد دخلوا الشريحة الضريبية بعدما كانوا معفيين من الضرائب. ولا بد من تحليل أثر هذه التغيرات على النفقات والفقر. وبشكل عام، تشير الانخفاضات الكبيرة في نسبة حد الضريبة على الطبقة العليا إلى نصيب الفرد من الدخل إلى تحسّن الإنصاف في الضرائب. لكن الاختلافات كبيرة بين البلدان. فهذه النسبة تبلغ 1.65 في الأردن في حين تقتصر على 0.17 في مصر.

ولا يزال السؤال مطروحاً عن مدى فعالية هذه التغييرات في تحسين جباية الضرائب. في لبنان وتونس، ازدادت حصة ضريبة الدخل من مجموع الإيرادات الضريبية (الشكل 2 ألف). أما في الأردن ومصر، حيث أجريت تغييرات عدة على معدل الضريبة للطبقة العليا والشرائح الضريبية من عام 2015 حتى عام 2018، فلم يلاحظ تغيّر كبير في حصة المبالغ المحصلة من الضريبة على الدخل. وفي المغرب، لا تتوفر بيانات حديثة عن الضرائب على دخل الأفراد، ولكن يبدو أن الاتجاه تصاعدي في حصة الضريبة على دخل الأفراد من مجموع الإيرادات الضريبية.

وأجرى عدد من هذه البلدان المتوسطة الدخل إصلاحات في الضريبة على السلع والخدمات، بما في ذلك استحداث ضريبة على القيمة المضافة أو زيادتها. ففي مصر، كان معدل الضريبة على السلع والخدمات 10 في المائة حتى عام 2015، ثم استُبدلت هذه الضريبة بضريبة على القيمة المضافة في عام 2016. وازداد معدل هذه الضريبة من 13 في المائة في عام 2016 إلى 14 في المائة في عام 2017. وفي تونس، رُفع معدل الضريبة على القيمة المضافة نقطة مئوية واحدة في جميع الشرائح الضريبية[د] في عام 2018[هـ]. كذلك في لبنان، تقرر رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة من 10 في المائة إلى 11 في المائة في عام 2017 ونُفّذت الزيادة في عام 2018.

في مصر، أدى استحداث ضريبة على القيمة المضافة إلى زيادة كبيرة في حصة الضريبة على القيمة المضافة من مجموع الإيرادات الضريبية منذ عام 2016. وفي تونس أيضاً تزداد هذه الحصة باستمرار مع زيادة الضريبة على القيمة المضافة (الشكل 2 باء). أما في لبنان، فلا يزال من الصعب تقييم فعالية زيادة الضريبة على القيمة المضافة نظراً إلى غياب البيانات عن شهر كانون الأول/ديسمبر 2018[و]. وفي الأردن، تشكل الضريبة على السلع والخدمات 70 في المائة تقريباً من مجموع الإيرادات الضريبية. وفي الاعتماد الكبير على الإيرادات الضريبية من السلع والخدمات دلالة على نظام ضرائب تنازلي يقع العبء الأكبر منه على الفقراء والطبقة الوسطى. وترتكز البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، التي تعتمد إلى حد كبير على الإيرادات الضريبية، للأسف على تحصيل الضرائب غير المباشرة أكثر من الضريبة على دخل الأفراد. ولذلك، فإن تحسين العدل والإنصاف في النظم الضريبية لا يزال بحاجة إلى جهود كبيرة[ز].

[أ] دراسة الإسكوا E/ESCWA/EDID/2017/4.
[ب] استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي IMF, 2019b.
[ج] كان المعدل في تونس هو الأدنى نسبة إلى سائر البلدان وارتفع معدل الشريحة الدنيا إلى دخل الفرد ما بين السنتين 2015 و2018، بسبب إعادة النظر في الشريحة الدنيا وإعطاء إعفاءات ضريبية على الدخل الفردي للفئات التي تتقاضى الشريحة الأدنى من الدخل.
[د] الشرائح الضريبية هي نظام تختلف فيه المعدلات الضريبية حسب فئات السلع والخدمات.
[هـ] ازدادت معدلات الضريبة على القيمة المضافة في مختلف شرائح السلع والخدمات من 6 إلى 7 في المائة، ومن 13 إلى 14 في المائة، ومن 17 إلى 18 في المائة.
[و] في لبنان آخر سجلات لتحصيل الضريبة على القيمة المضافة متاحة حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
[ز] دراسة الإسكوا E/ESCWA/EDID/2017/4.

### الإطار 2-5 مبادرة الحزام والطريق

**معلومات أساسية:** في أيلول/سبتمبر 2013، أعلن رئيس الصين شي جين بينغ عن المبادرة الاستراتيجية لتطوير شبكة من ممرات الربط البريّة والبحرية لتنويع قنوات إرسال الصادرات الصينية إلى مختلف أرجاء العالم. واستُخدمت في البداية تسمية «حزام واحد طريق واحد» ثم «مبادرة الحزام والطريق»، وأحياناً «طريق الحرير الجديد». وتقضي هذه المبادرة بتمويل عدد من مشاريع البنى التحتية في مجال النقل واللوجستيات لتعزيز علاقات الصين التجارية بالبلدان ذات الاقتصادات الناشئة في أفريقيا ووسط آسيا من جهة، وبتنمية الأقاليم الصينية الشمالية والغربية البعيدة نسبياً عن الموانئ الصينية الرئيسية من خلال ربطها المباشر بالسكك الحديدية بالأسواق الأوروبية من جهة ثانية.

ويُقصد بالحزام الممرات الاقتصادية البرية الستة المقترحة للربط بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، في حين يُقصد بالطريق طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين الذي يربط بين الصين وآسيا وأفريقيا وأوروبا. ←

### المكوّنات الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق الصينية

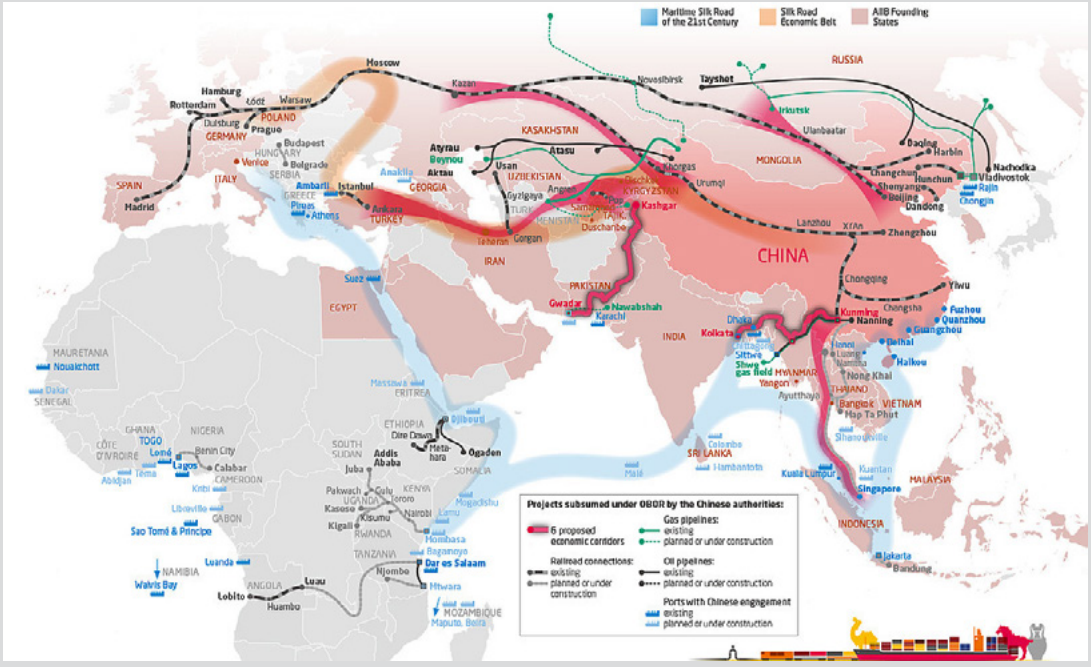


المصدر: China and Her History, "Infographic/China Mapping Silk Road Initiative", 16 February 2017, available at https://chinahistory101.wordpress.com/2017/02/16/infographicchina-mapping-infographicchina-initiative-road-silk-mapping-china-for-institute-mercator-publications-studies/.

**الجهات الممولة الرئيسية:** تقدّر القيمة الإجمالية للمشاريع المقترحة ضمن هذه المبادرة بحوالي التريليون دولار، ما بين طرق وسكك حديدية واستثمارات في الموانئ البحرية. وفي ما يلي الإطار التمويلي للمبادرة:

- الجهات الممولة للشركات الصينية:
  - ⊙ المصارف الصينية التي تضع السياسات: بنك التنمية الصيني والبنك الصيني للاستيراد والتصدير؛
  - ⊙ صندوق طريق الحرير: أنشئ في عام 2014 برأس مال أولي من 40 مليار دولار.

- الجهات الممولة للمشاريع في البلدان التي تشملها المبادرة:
  - ⊙ المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية: أنشئ في عام 2015 برأس مال أولي من 100 مليار دولار؛
  - ⊙ مصرف التنمية الجديد: أنشأته البرازيل وروسيا والهند والصين في عام 2014.

**المشاركة الدولية في المبادرة:** تقوم مشاركة البلدان في مشاريع مبادرة الحزام والطريق بشكل رئيسي من خلال مذكرات تفاهم واتفاقات ثنائية مع الحكومة الصينية ووكالاتها ذات الصلة. وقد جرى توقيع أكثر من 60 اتفاقاً ثنائياً منذ عام 2014 مع أكثر من 70 بلداً تضم نصف سكان العالم تقريباً وثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وشارك 5,000 مشارك من 150 بلداً و100 منظمة في المنتدى الثاني لمبادرة الحزام والطريق، الذي عقد في بيجين من 25 إلى 27 نيسان/أبريل 2019. وشدد أمين عام المنتدى في كلمته الافتتاحية، على الترابط بين استدامة المبادرة والتنمية المستدامة متوقفاً عند ثلاث فرص مهمة يمكن استثمارها: سيستفيد العالم من مبادرة الحزام والطريق التي تسرّع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ينبغي أن يستخدم العالم المبادرة للمساعدة في سد الفجوات التمويلية الكبيرة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تتيح المبادرة حيزاً مهماً يمكن أن تتحوّل فيه المبادئ الخضراء إلى أعمال خضراء.

أما بالنسبة للمنطقة العربية، فقد تطرقت الإسكوا إلى مبادرة الحزام والطريق في مذكرة مفاهيمية عن الاتجاهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل وتأثيرها على المنطقة العربية، قدمتها في دورتها الوزارية الثلاثين، التي عقدت في بيروت من 25 إلى 28 حزيران/يونيو 2018. وفي هذه المذكرة، اعتُبرت مبادرة الحزام والطريق من أهم محركات التغيير في قطاع النقل في العالم خلال القرن الحادي والعشرين. وأشارت المذكرة إلى التساؤلات التي طُرحت مع التقدم في بلورة مشاريع هذه المبادرة وتنفيذها، حول آثارها المحتملة على قطاع النقل واللوجستيات في المنطقة العربية، سواء من حيث احتمال تراجع حركة النقل البحري عبر قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط إلى شمال أوروبا، أو من حيث انتقال الارتكاز الإقليمي من موانئ الخليج العربي الكبيرة إلى الموانئ الجديدة التي يتم تطويرها في منطقة المحيط الهندي وبحر العرب والسواحل الشرقية لأفريقيا.

وشاركت الإسكوا مؤخراً في المنتدى الدولي بشأن «مبادرة طريق الحرير والفرص الاستثمارية بين الدول العربية والصين»، الذي عقد في الإسكندرية بمصر في 17 و18 أيلول/سبتمبر 2018، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وشددت الإسكوا على ضرورة انتهاج الدول العربية، في مشاريع مبادرة الحزام والطريق، رؤية استراتيجية مشتركة لتطوير النقل المتعدد الوسائط وتحسين الترابط بين البلدان واندماج المنطقة العربية مع بقية العالم.

## جيم- التطورات الاجتماعية والاقتصادية وديناميات قضايا الجنسين في المنطقة العربية

### 1- لمحة عامة

يركز المسح، في هذا القسم، على التطورات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويستكشف أوجه التقدم والتراجع من منظور يراعي قضايا الجنسين، فيسلط الضوء على أهم الإنجازات كما على التحديات الرئيسية التي قد تعرقل التقدم نحو المساواة والازدهار. ففي المنطقة العربية سِماتٌ اجتماعية واقتصادية هي من الأكثر تنوعاً في العالم: فهي تضم بلداناً مرتفعة الدخل مصدِّرة للنفط، وبلداناً هي من الأقل نمواً، وبلداناً تشهد نزاعات أو تتأثر بها. ورغم هذه الاختلافات، تتشابه ديناميات سوق العمل بأوجه عديدة من حيث الفرص والتحديات.

لقد أحرز في المنطقة تقدم في تحسين المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة غير أنه كان بطيئاً. ومع أن التحديات عديدة في سوق العمل الإقليمية، أصبحت بلدان عدّة أكثر إدراكاً من أي وقت مضى للمسائل التي ينبغي معالجتها، بما في ذلك التجزئة والتمييز في سوق العمل، فعمدت إلى وضع سياسات متعلقة بالعمل تتصدى لهذه التحديات وتُعنى بالفئات الأقل تمثيلاً والأكثر عرضة للمخاطر. غير أن الطريق طويل والأهداف لم تتحقق بعد. وأمام المنطقة فرصة كبيرة للاستفادة من الإمكانات الكاملة لعمل المرأة، ومن إسهامات النساء اللواتي بلغن مستويات عالية في التعليم. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لضمان تكافؤ الفرص وتوفير الأماكن والممارسات الآمنة للمرأة إذا كان الهدف تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي واللحاق بالتقدم العالمي.

### 2- سوق العمل

كان وضع العمالة في المنطقة العربية في عام 2018 الأسوأ منذ عام 2010[17]. فمعدلات المشاركة في القوى العاملة هي الأدنى في العالم رغم أنّ معدل مشاركة الرجل قريب من المتوسط العالمي، وذلك لأن مشاركة المرأة أقل بكثير من المتوسط العالمي. ففي عام 2018، وفي حين بلغ معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة 74 في المائة، ظلت مشاركة المرأة عند 21 في المائة، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 53 في المائة (الشكل 2-28)[18]. واستمرت الأزمات السياسية والنزاعات في عدد من البلدان منها العراق والجمهورية العربية السورية

**الشكل 2-28** معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، متوسطات إقليمية، 2018 (بالنسبة المئوية)

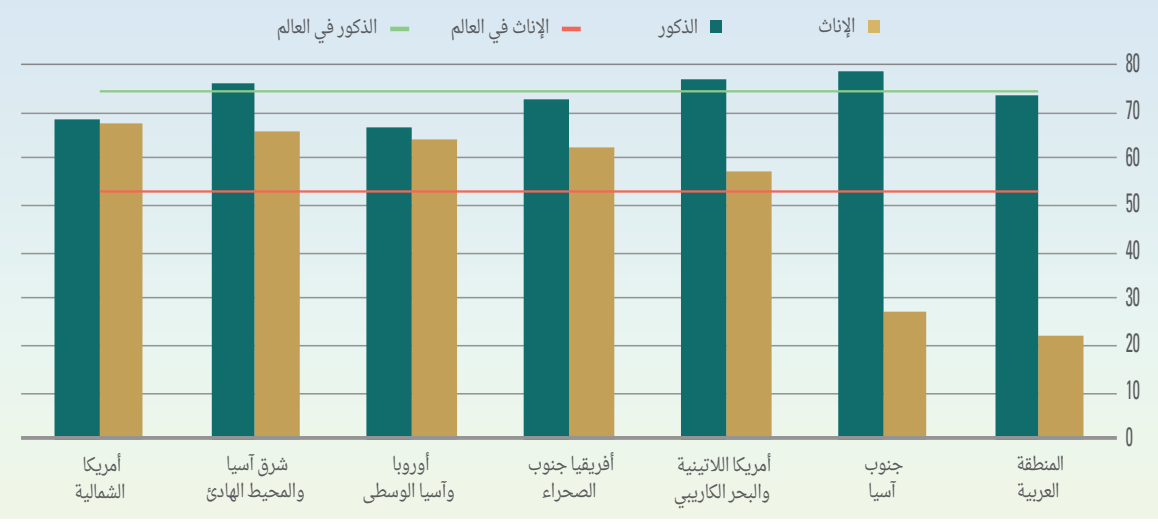


**المصدر:** البنك الدولي World Bank, 2019g.

والصومال ودولة فلسطين وليبيا واليمن في إعاقة تطوير سوق العمل في المنطقة.

وسجلت البطالة في المنطقة معدلات مثيرة للقلق في عام 2018 في صفوف النساء كما الرجال. ولكن النساء يواجهن، إضافة إلى البطالة، تحديات وفرصاً غير متساوية في سوق العمل. فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، بلغت معدلات بطالة الإناث في المنطقة 15.6 في المائة مقارنة بمعدل 5.8 في المائة للرجال في عام 2018 (الشكل 2-29). وتسجل المنطقة أعلى معدلات لبطالة الإناث في العالم كما تتجاوز فيها معدلات البطالة المتوسطات العالمية للنساء كما للرجال.

وبلغت معدلات البطالة لدى الشباب مستويات مثيرة للقلق وصلت إلى 26.1 في المائة [19]، بعد أن كانت بلغت حدها الأقصى 27.3 في المائة في عام 2012 [20]. فعدد السكان في المنطقة يتزايد[21] ويشكل الشباب نسبة كبيرة منه، ما يؤكد الحاجة الماسة إلى سياسات تركز على إيجاد فرص عمل. ولا بد أيضاً من زيادة مبادرات ريادة الأعمال، الموجهة بشكل خاص إلى الشباب، وتقديم حوافز مالية للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي عام 2018، حلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى في المنطقة العربية، وفي المرتبة الخامسة والعشرين في العالم من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية[22] تلاها المغرب (المرتبة 34 عالمياً)، وعُمان (المرتبة 37 عالمياً). وفي السنوات الأخيرة، اتخذت هذه البلدان خطوات جادة في الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال التجارية، فعمدت إلى تبسيط إجراءات الموافقة، وإدخال الإدارة الإلكترونية، وصولاً إلى تقديم حوافز مالية مثل إلغاء أو تخفيض المتطلبات الدنيا من رأس المال وتكاليف أخرى لبدء الأعمال التجارية. وفي البحرين، ازداد عدد المشاريع الناشئة بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ 46.2 في المائة في السنوات الثلاث الأخيرة، وفقاً لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين[23]، معظمها مشاريع تعنى بالتكنولوجيا والنظم الإيكولوجية مثل شركات تطوير البرمجيات والتكنولوجيا المالية. ويدعم البلد عدداً أكبر من مبادرات رأس المال المجازف واستثمارات رعاة الأعمال التي تؤمن التمويل والدعم للشركات الناشئة والمؤسسات في المراحل الأولى.

وتتوافق الآراء إلى حد كبير حول المشاكل التي تواجه عمل الشباب في المنطقة ومنها: عدم تطابق المهارات، وأنظمة التوظيف الصارمة، وبيئات العمل غير الجذابة. ومن أهم الصعوبات التي تواجهها المرأة، عدم القبول الثقافي بمشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في سوق العمل، وحرمانها من حق الإنسان الأساسي في التعليم (في بعض البلدان العربية)، وبالتالي زيادة تعرضها

**الشكل 2-29** معدلات بطالة الإناث والذكور، متوسطات إقليمية، 2018 (بالنسبة المئوية)

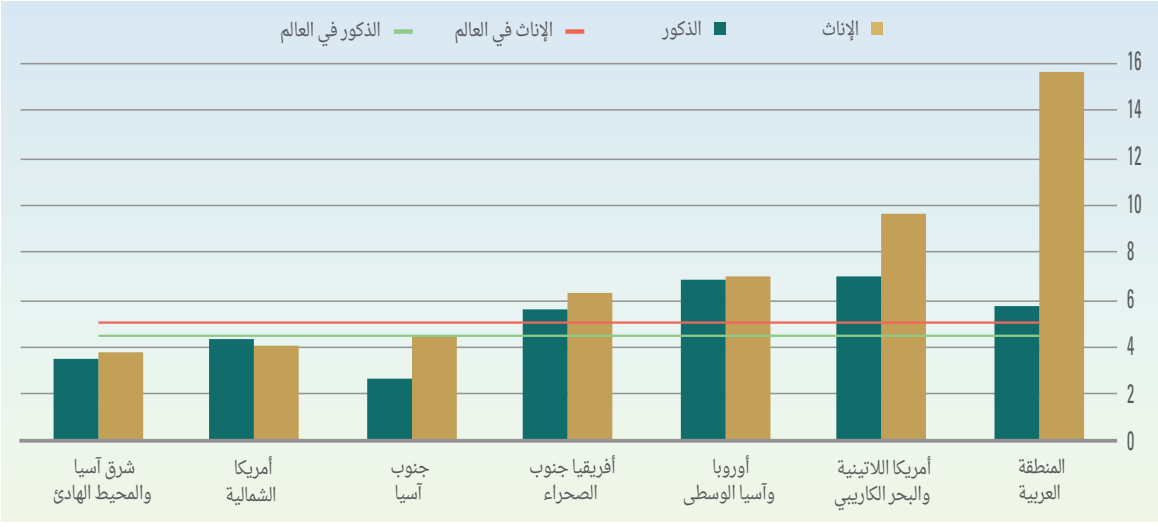


**المصدر:** منظمة العمل الدولية ILO, 2019a.

للبطالة. وأخيراً، فإن الفشل في عرض فرص عمل بأجر، ولا سيما في القطاع العام المغري، يسهم بدوره في ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب والنساء في المنطقة[24]. وتبقى المشكلة الرئيسية ببساطة عدم كفاية فرص العمل لاستيعاب جميع الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

وهذه بعض المسائل الأكثر شيوعاً التي لا بد للجهات المسؤولة عن وضع السياسات التنبه لها عند إعداد الاستراتيجيات بحيث لا تكتفي بتوليد فرص عمل بل تُعنى أيضاً بتهيئة الظروف اللائقة للعمل.

التفاوت في معدلات مشاركة الرجل والمرأة في العمل كبير في جميع بلدان المنطقة. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يتراوح معدل مشاركة المرأة بين 6 في المائة في اليمن، وهو أدنى المعدلات، و59 في المائة تقريباً في الكويت. أما معدلات مشاركة الرجل في القوى العاملة فهي أفضل بكثير إذ تتراوح بين 64 في المائة تقريباً في الأردن والمغرب و94 في المائة تقريباً في الإمارات العربية المتحدة وقطر (الملحق). والتفاوت ملحوظ أيضاً بين مجموعات البلدان، فأداء معظم البلدان المرتفعة الدخل، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، أفضل من حيث مشاركة كلا الجنسين في القوى العاملة، مع تحسن ملحوظ في معدلات مشاركة المرأة في السنوات الخمس الأخيرة.

وقد استحدث معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسات لتوطين العمالة وخططاً لتحسين التعويضات والأجور في القطاعين العام والخاص، ما أسهم في جذب عدد أكبر من النساء إلى القوى العاملة. وفي المقابل، تعاني البلدان التي في نزاع أو تتعافى منه أو تتأثر به أشد معاناة من حيث ظروف العمل، إضافة إلى ما فيها من تهميش وفقر. ويصعب قياس المشاركة في القوى العاملة والبطالة في بلدان النزاع بسبب انعدام البيانات أو عدم كفايتها، غير أنّ الأدلة تبيّن علاقة مباشرة بين النزاع والعمل إذ تتراجع الوظائف في القطاع الرسمي خلال الأزمة، وتزداد معظم الفرص في القطاع غير الرسمي (وتكون في كثير من الأحيان غير قانونية)[25].

ورغم ما في المنطقة من تنّوع في الأوضاع والبنى الاجتماعية والاقتصادية، بين بلدانها خصائص مشتركة في سوق العمل. فالمنطقة مجزأة جداً ما يعني أنّ شروط العمل وسهولة الحصول عليه تختلف كثيراً من بلد إلى آخر. هذا الاختلاف يعوق أداء سوق العمل والقدرة على التوفيق بين العرض والطلب. وتطال التجزئة أيضاً حصة فرص العمل في القطاع العام مقابل القطاع الخاص في بلدان عدة: فالمواطنون والمواطنات يعملون بشكل خاص في القطاع العام في حين يعمل معظم المهاجرين والمهاجرات في القطاع الخاص. ويشكل العمل في الاقتصاد غير الرسمي أو العمالة الناقصة نسبة

كبيرة من سوق العمل في العديد من بلدان المنطقة، ونسبة كبيرة أيضاً من العمل في القطاع الخاص. ويعمل 67 في المائة على الأقل من القوى العاملة في المنطقة في القطاع غير الرسمي[26]، الذي يتركز معظمه في الزراعة وفي أسفل سلم قطاع الخدمات فيضم بالتالي ذوي المهارات المنخفضة. فالقطاع غير الرسمي يفتقر إلى الفرص التي توفر تعويضاً جيّداً لذوي وذوات المهارات العالية، وإلى الأمن الوظيفي وشبكات الحماية الاجتماعية، ما يُبعد المتعلمين والمتعلمات ويشكل أحد الأسباب الرئيسية لهجرة الأدمغة في المنطقة. وتضم البلدان التي تشهد نزاعات العدد الأكبر من وظائف القطاع غير الرسمي، كآلية للتعويض عن النقص في الفرص في القطاع الرسمي. وعادة ما تستمر هذه المشكلة في مرحلة ما بعد النزاع، بسبب عدم تطابق مهارات الباحثين عن عمل مع متطلبات سوق العمل وندرة فرص العمل المتاحة. والقطاع غير الرسمي معروف بتردّي ظروف العمل فيه، وصعوبة الحصول على الحماية الاجتماعية وعلى الأجور والدخل الآمن.

لا تزال الفوارق بين الجنسين قائمة في سوق العمل في المنطقة ويمكن ملاحظتها ببساطة في التحديات العديدة التي تواجهها المرأة. وتعد الوظائف الحكومية أو وظائف القطاع العام الخيار الأول للمرأة نظراً إلى ما تقدمه من رواتب وحوافز. ويمكن ملاحظة «اكتظاظ» النساء في بعض المهن، مثل الخدمات التي تتسم بطبيعتها الصديقة للأسرة، ما يزيد من المنافسة ومن بطالة المرأة. وقد ارتفعت في المنطقة طوال السنوات الماضية مستويات التعليم، لا سيما التعليم العالي للجنسين ولكن خاصة للنساء، غير أن معظم الوظائف المستحدثة تستلزم مهارات منخفضة. وينتج عن عدم التطابق بين الطلب والعرض اجتذاب للعمال المهاجرين والدفع بالأدمغة إلى الهجرة من المنطقة. ومن العقبات المشتركة التي تحول دون دخول المرأة إلى القوى العاملة والبقاء فيها، محدودية التنقل والنقل، والشواغل إزاء السلامة الشخصية والخوف من التحرش، وانعدام الاستقرار السياسي، والأعراف الثقافية التي تخضع لها المرأة في بعض البلدان العربية. لكن من المرجح أن يبقى التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر العامل الأهم[27]. فهذا العامل هو وليد الأعراف الاجتماعية التي تحدد دور المرأة ويتصدّر العقبات المذكورة. وفي المنطقة أيضاً فوارق كبيرة في الأجور وغيرها من أوجه التفاوت بين الجنسين. في المغرب مثلاً، تتقاضى المرأة العاملة في القطاع الخاص كما العام، نحو 17 في المائة أقل من الرجل[28]. ويزداد في المنطقة عدد النساء اللواتي يضطلعن بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مقارنة بالرجال، وغالباً ما يعملن في القطاعات المنخفضة الإنتاجية وبدوام جزئي، وهي جميعها عوامل تزيد من التفاوت في الأجر[29]. ويمكن أن تتخذ الحكومات تدابير عديدة للحد من وطأة هذه التحديات، لكن الخطوة الأولى والأهم هي دراسة قوانين وسياسات العمل، واختلاف أثرها على المرأة والرجل. ومن هذه السياسات ما لا يراعي الفوارق بين الجنسين، فلا يأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها المرأة دون الرجل، ومنها الرعاية الأسرية الملقاة على عاتقها. ولا بد بعد ذلك من تعزيز البنى اللازمة لتشجيع المرأة على دخول سوق العمل والبقاء فيها (من خلال مثلاً السياسات المراعية للأسرة، وساعات العمل المرنة، وحماية الأمومة، ومرافق الرضاعة، وإجازة الأبوة وغيرها من آليات الحماية الاجتماعية)، وليكون الهدف النهائي تحقيق المساواة بين الجنسين.

خلال السنوات الأربع الأخيرة، استمرت معدلات البطالة في الأردن في الازدياد في صفوف الرجال كما النساء، لتصل إلى أعلى المستويات في عام 2017، ولا سيما بطالة النساء التي سجلت 27.5 في المائة ثم انخفضت قليلاً في عام 2018 إلى 25.7 في المائة. وواكب هذا التغير انخفاض في معدل مشاركة النساء من 16.2 في المائة في عام 2017 إلى 15.2 في المائة في عام 2018. وتراجَع معدل مشاركة الرجال في سوق العمل بشكل طفيف عن عام 2017 ليبلغ 55.9 في المائة في عام 2018، وترافق مع تزايد في معدل البطالة منذ عام 2010، ليسجل أعلى معدلاته وهو 16.9 في المائة في عام 2018 (الشكل 2-30).

وقد كان للأزمة السورية تداعيات على مسار اقتصاد الأردن بشكل عام وعلى القوى العاملة بشكل خاص، إذ أسهم تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في تدهور الأجور وزيادة البطالة. وقد كان لتدفق اللاجئين أثر سلبي على نسبة المواطنين العاملين في السوق غير الرسمية.

ومن أبرز ما تتسم به سوق العمل في المغرب، الفارق الكبير بين معدلات بطالة الذكور والإناث. فقد استمر معدل بطالة النساء بالازدياد، ليصل في عام 2018 إلى 15.2 في المائة علماً أن بطالة الرجال تقتصر على 8.3 في المائة (الشكل 2-30). وقد اتسع هذا الفارق بسبب الانخفاض الكبير في معدل مشاركة النساء إلى 20.7

**الشكل 2-30** معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة في عدد من البلدان العربية، 2014-2018

**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

في المائة في عام 2018 بعد أن كان 25.2 في المائة في عام 2014، في حين بقي معدل مشاركة الرجال مستقراً عند 71 في المائة في السنوات الخمس الماضية.

وفي دولة فلسطين، استمر الفارق الكبير للغاية بين معدلات بطالة الرجال والنساء بالاتساع. فقد ارتفع معدل بطالة النساء إلى مستوى خطير مسجلاً 51.2 في المائة، في حين ازداد معدل بطالة الرجال بشكل طفيف عن العام السابق إلى 25 في المائة في عام 2018. وترافق هذا الفارق مع زيادة معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة إلى 20.7 في المائة في عام 2018. وبقي معدل مشاركة الرجال مستقراً عند 71.5 في المائة تقريباً منذ عام 2015. وأسفر تزايد حدة النضال الفلسطيني والنزاع الداخلي في عام 2018، إضافة إلى عزل قطاع غزة، عن تغيرات خطيرة في معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة للرجال والنساء. ولا تزال القيود المفروضة على التنقل، والبيئة المعادية، من التحديات الرئيسية التي يواجهها الفلسطينيون، ولا سيما النساء منهم في البحث عن عمل.

وفي قطر، تسجَّل معدلات بطالة منخفضة للرجال والنساء ومعدلات مرتفعة للمشاركة في القوى العاملة، ولا سيما مشاركة النساء. وبقيت معدلات المشاركة في سوق العمل مستقرة عند 67.3 في المائة للرجال و36.8 في المائة للنساء في عام 2018. واستمر الفارق في معدلات البطالة بين الرجال والنساء في التقلص ليصل إلى 0.1 نقطة مئوية للرجال و0.4 نقطة مئوية للنساء في عام 2018.

وإضافة إلى سياسة «التقطير»، تعمل قطر على إجراء إصلاحات في نظام التعليم بهدف تزويد المواطنين والمواطنات بالمهارات اللازمة لتلبية مطالب سوق العمل الحالية. وانطلاقاً من هذا النهج، أنشأت قطر فروعاً لعدة جامعات غربية كبرى لزيادة التعليم العالي. وقد ازداد إجمالي الالتحاق بالتعليم العالي من 9.85 في المائة في عام 2010 إلى 16.2 في المائة في عام 2017، وفقاً لإحصاءات اليونسكو[30]. وعلى مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، تقدم قطر نظم تعليم ممتازة، منتجة وعملية ومجانية، فتزوّد أجيال الشباب بالمهارات اللازمة لتلبي الطلب في سوق العمل.

وفي المملكة العربية السعودية، استمر الفارق الواسع في معدلات البطالة بين الرجال والنساء. ومع ذلك، سجل معدل بطالة النساء انخفاضاً ملحوظاً إلى 31 في المائة في عام 2018 بعد أن كان 34.5 في المائة في عام 2016. وبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة مستويات غير مسبوقة وصلت في عام 2018 إلى 19.6 في المائة، وهو أعلى نسبة تسجل منذ عام 2010. وبقي معدل بطالة الرجال مستقراً عند 5.8 في المائة تقريباً منذ عام 2017. لكن معدل مشاركة الرجال سجّل زيادة طفيفة إلى 63.5 في المائة في عام 2018. ورغم الفارق الواسع المستمر في العمالة بين الجنسين، الذي يعبّر عن واقع تسوده أشكال متعددة من عدم المساواة بين الجنسين في المملكة العربية السعودية، ظهرت أدلة واعدة في النتائج المحققة في العام الماضي إلى أن المرأة على شفا تغيّر ملموس. وهذا التحسن هو نتيجة التدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومة السعودية لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين المدرجة في رؤية 2030. ومن هذه التدابير ما قامت به الحكومة مؤخراً من منح المرأة حق القيادة والتقدم لوظائف لم يكن يحق لها من قبل التقدم لها، واستحداث قوانين عمل وإطلاق مبادرة «المرأة في مكان العمل». وقد أسهمت التدابير التي اتخذتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في توسيع بيئة العمل المُيسِّرة والمناسِبة للنساء[31].

وفي تونس، استمرت معدلات المشاركة في سوق العمل مستقرة منذ عام 2016 عند 60 في المائة تقريباً للرجال و20.5 في المائة للنساء. لكن التفاوت في معدلات البطالة في تزايد، ففي عام 2018 بلغ معدل بطالة النساء مستوى غير مسبوق من 22.9 في المائة مقابل 12.5 في المائة للرجال. وازدادت نسبة المتخرجين الشباب العاطلين عن العمل من 30.5 في المائة في عام 2016 إلى 40 في المائة، وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[32]. كما لم يساعد تدهور الاقتصاد التونسي في تحسّن وضع سوق العمل. ورغم التحسّن المتوقع في قطاع التصدير مع انتعاش السوق الأوروبية، فهذا لن يخفف من صعوبة حصول الخريجين الشباب على عمل ما لم تُتخذ تدابير ملائمة.

في عام 2017، شكّل المهاجرون 40.8 في المائة[33] من مجموع العاملين في المنطقة العربية، وهذه أعلى

**الإطار 6-2** الحماية الاجتماعية لكبار السن في المنطقة العربية

ستشهد المنطقة العربية تغيُّرات ديمغرافية وأخرى اجتماعية واقتصادية كبيرة في العقود المقبلة، بما في ذلك شيخوخة السكان. ويتوقع أن يزداد عدد كبار السن (من الفئة العمرية 60 عاماً وأكثر) من 27 مليون حالياً إلى نحو 49.6 مليون بحلول عام 2030، وأن يتجاوز 100 مليون بحلول عام 2050، لتصير نسبتهم من مجموع السكان 15 في المائة في عام 2050[أ].

ومن الأهمية بمكان الإقرار بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية لكبار السن نساءً ورجالاً، وضمان تمتعهم بالحماية الاجتماعية وأمن الدخل. فالحماية الاجتماعية المناسبة، بما في ذلك تغطية المعاشات التقاعدية، شرط أساسي لحفظ رفاه كبار السن وحمايتهم من الفقر واعتلال الصحة والإقصاء والعزل.

وفي جميع البلدان العربية نوع من أنواع المساهمة الإلزامية في العائدات المرتبطة بنظم الضمان الاجتماعي. لكن الإنفاق في سن التقاعد مرتفع نسبياً في المنطقة، ولا تؤمّن المعاشات التقاعدية سوى تغطية محدودة وهي تعاني من مشاكل هيكلية. ويعزى انخفاض معدلات التغطية إلى اتساع قطاع العمل غير الرسمي وانتشار البطالة التي تطال النساء أكثر من الفئات الأخرى. ومقارنة مع مناطق أخرى، في المنطقة العربية مستويات منخفضة نسبياً من الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية للمعاشات التقاعدية والاستحقاقات الأخرى، باستثناء الصحة، للأشخاص الذين تجاوزوا سن المعاش التقاعدي القانوني (2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية مقابل 5.1 في المائة في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ)[ب]. كما أنّ العديد من نظم المعاشات التقاعدية لا يتسم بالاستدامة نظراً إلى احتمال أن يتجاوز عددُ المستفيدين عددَ المساهمين في المستقبل نتيجة لشيخوخة السكان، وانخفاض سن التقاعد، والمعاشات التقاعدية السخية للناجين في بعض البلدان.

**الإنفاق العام للحماية الاجتماعية على المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الأخرى، باستثناء الصحة، للأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد القانونية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

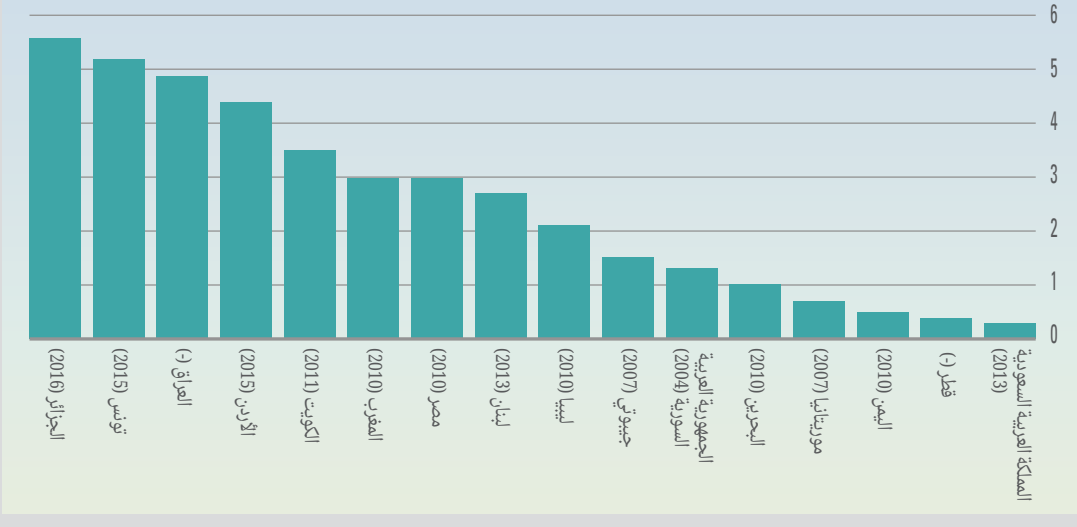


**المصدر:** منظمة العمل الدولية ILO, 2017.

وفي ظل هذه الظروف، من الضروري أن تضع الحكومات نظماً ملائمة للحماية الاجتماعية. وتقضي الأهداف الأساسية لسياسات الحماية الاجتماعية والرعاية الطويلة الأجل الموصى بها، بضمان أمن الدخل وتلبية احتياجات الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن كما للأفراد الأصغر سناً الذين سيبلغون سن الشيخوخة في العقود المقبلة. لذلك يجب أن تعتمد هذه السياسات نهجاً يتناول كامل مسار الحياة ويشمل تدابير استباقية ووقائية لتعزيز رفاه الأجيال الحالية والمقبلة من كبار السن ونوعية حياتهم. وينبغي أن تستفيد الحكومات من المكاسب السكانية الحالية وتقرّ بالدور الذي تقوم به الأسر والجهات غير الرسمية المقدمة للرعاية في دعم المسنين.

←

وينبغي أن تغطي السياسات الأبعاد الرئيسية التالية:

- ضمان حقوق الإنسان والمساواة في سن الشيخوخة؛
- تأمين الرعاية والدعم للأفراد؛
- إبقاء كبار السن ضمن محيطهم وتوفير البيئة المؤاتية؛
- تفعيل دور رأس المال الاجتماعي والتقدم بالسن بصحة جيّدة؛
- معالجة عدم المساواة في مجال الصحة في سن الشيخوخة؛
- التأكد من اضطلاع الحكومات المركزية والمحلية بدور ريادي في تشكيل نظم رعاية كبار السن ودعم السياسات والبرامج والجهات المقدِّمة للخدمات؛
- تطوير قوى عاملة حائزة تدريباً مناسباً في مجال الرعاية الطويلة الأجل؛
- الاستفادة من التطورات في التكنولوجيات المبتكرة لدعم كبار السن؛
- جمع البيانات والأدلة الكافية للاسترشاد بها في الممارسات والسياسات.

كما أنّ تنفيذ سياسات وخطط الحماية الاجتماعية لجميع الفئات العمرية يعزز فرص الأجيال المقبلة بحياة كريمة ورغيدة في سن الشيخوخة. فالحكومات مدعوة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم استثناء أحد في سعيها إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة DESA, 2017.
(ب) منظمة العمل الدولية ILO, 2017.

نسبة في العالم[34]. ومن بين المهاجرين، يبلغ عدد العمال المنزليين الآتين في الغالب من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا نحو 1.6 مليون[35] وغالبيتهم من النساء اللواتي يضطلعن بالأعمال المنزلية[36]. ويتزايد عدد هؤلاء العمال مع تزايد الطلب على مثل هذه الخدمات. ورغم التحركات الكثيرة وبعض الإنجازات التي حققتها المجتمعات المدنية والمنظمات الدولية لتحسين السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة في المنطقة، لا بد للبلدان العربية، التي يبدو أنها صارت تعتمد على هذا القطاع، أن تضع أطراً تنظيمية فعالة تناسب أصحاب العمل كما العمال وتحفظ لهم حقوق الإنسان الأساسية.

## 3- مؤشرات المساواة بين الجنسين

لم تسجّل المنطقة العربية أي تقدم ملحوظ في مؤشرات المساواة بين الجنسين عن عام 2017. ولا تزال تحتلّ المرتبة الأخيرة عالمياً بفجوة بين الجنسين تبلغ 40 في المائة، وفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2018. ويقيس التقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين في أربعة أبعاد موضوعية هي المشاركة والفرص، والتحصيل العلمي، والصحة وطول البقاء، والتمكين السياسي. ولا تزال المنطقة العربية المنطقة الوحيدة، بين سائر مناطق العالم، التي تقع دون المتوسط العالمي البالغ 32.0 في المائة (الشكل 2-31)[37]. وضم المؤشر في عام 2018 بلدين من المنطقة هما عُمان والعراق. وتسجل تونس أفضل أداء في المنطقة إذ حلت في المرتبة 119 من أصل 149 بلداً تلتها الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 122) فالكويت (المرتبة 126). وحلّت الجمهورية العربية السورية (المرتبة 146) والعراق (المرتبة 147) واليمن (المرتبة 149) في أدنى المراتب من بين البلدان التي ضمَّها المؤشر لعام 2018.

ويبيّن التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2018 الاختلافات في المؤشرات الفرعية بين البلدان العربية وداخلها. وقد حقق بعض البلدان تقدماً كبيراً في مجالات التعليم والصحة، غير أنّ نتائج المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2018 تبيّن أنّ الفارق الرئيسي بين الجنسين في المنطقة هو في التمكين السياسي. وحلت مصر والمملكة العربية السعودية واليمن في أدنى المراتب

**الشكل 2-31** المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، بحسب المنطقة، 2018

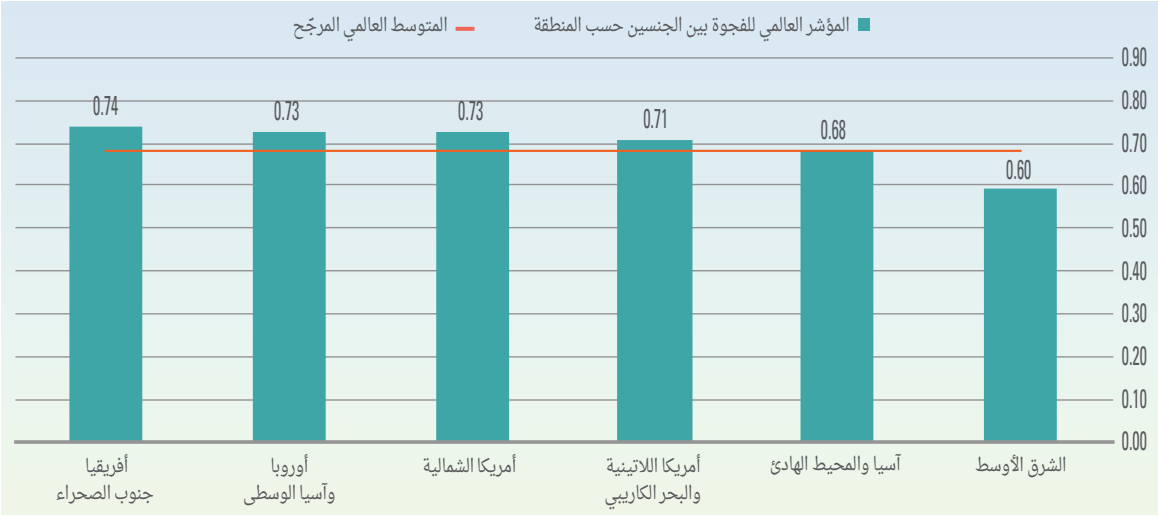


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum, 2018.
**ملاحظة:** نتائج المتوسطات الإقليمية مرجحة بعدد السكان بالاستناد إلى بيانات السكان في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

في هذا المؤشر الفرعي، ما يدل على ضعف تمثيل المرأة في المجال السياسي، ولا سيما في المناصب القيادية.

## 4- مشاركة المرأة في المجال السياسي

استناداً إلى بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، حتى كانون الثاني/يناير 2019، شغلت النساء بالمتوسط 19 في المائة من المقاعد في مجالس النواب أو مجالس الغرفة الواحدة في المنطقة العربية، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 24.3 في المائة. ويشكّل ذلك زيادة طفيفة عن المتوسط الإقليمي للعام السابق (18.3 في المائة)، لكن المنطقة لا تزال تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، من حيث تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية. أما متوسط المنطقة للتمثيل في مجلس الشيوخ أو الأعيان، فقد بلغ 12.5 في المائة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 24.1 في المائة حتى كانون الثاني/يناير 2019. وتحتفظ تونس بمركز الصدارة في المنطقة، إذ تبلغ نسبة النساء بين أعضاء البرلمان 35.9 في المائة، وذلك بفضل نظام الحصص القائم[38].

ولكن وفقاً لتقرير أعدته الإسكوا بعنوان «وضع المرأة في أرقام»، لا تزال المرأة في المنطقة العربية غير ممثلة في الحكومات وفي الإدارات المحلية، وهي لا تشغل في المتوسط سوى 12 في المائة من المناصب الوزارية. ولكن معظم هذه الوزارات تُعتبَر وزارات «لينة» لأنها تُعنى بالتعليم والتنمية الاجتماعية. وحسب التقرير، تسجل موريتانيا أعلى نسبة من المناصب الوزارية التي تشغلها النساء في المنطقة تصل إلى 31.8 في المائة. وتشكل موريتانيا استثناءً مقارنة بمتوسط عدد النساء في المناصب الوزارية في المنطقة الذي لا يتجاوز 12 في المائة، كما أنها استثناء خصوصاً بالمقارنة مع العراق والمملكة العربية السعودية حيث تنخفض مشاركة النساء في المناصب الوزارية إلى صفر[39].

ولا يزال حضور المرأة في أدوار قيادية أخرى محدوداً في المنطقة، ما يعوق التمثيل المتساوي والتنمية. فتعيين قاضيات ومدعيات عامات في المنطقة لا يزال من أدنى المعدلات في العالم رغم الجهود التي يبذلها بعض البلدان. وتسجّل في لبنان أعلى نسبة من القاضيات إذ يشكّلن 50 في المائة من مجموع القضاة، لكنّ نسبة النساء من مجموع المدعين العامين لا تزال تقتصر على 30 في المائة. ولا يزال تمثيل المرأة في سلك القضاء منخفضاً في معظم بلدان المنطقة، باستثناء تونس والجزائر، فهو لا يتجاوز 1 في المائة في مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة[40].

**الجدول 2-1** المرأة في البرلمانات الوطنية: مقارنة بين عامي 2018 و2019

| | البلد | حتى حزيران/يونيو 2018 | | | | حتى 1 شباط/فبراير 2019 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مجلس النواب أو المجلس التشريعي الواحد | | | | مجلس النواب أو المجلس التشريعي الواحد | | | |
| | | الانتخابات | عدد المقاعد (ب) | عدد مقاعد النساء | النسبة المئوية | الانتخابات | عدد المقاعد (ب) | عدد مقاعد النساء | النسبة المئوية |
| 1 | تونس(أ) | 2014/10 | 217 | 68 | 31.34% | 26.10.2014 | 217 | 78 | 35.90% |
| 2 | السودان(أ) | 2015/4 | 426 | 130 | 30.52% | 13.04.2015 | 481 | 133 | 27.70% |
| 3 | جيبوتي(أ) | 2018/2 | 65 | 17 | 26.15% | 23.02.2018 | 65 | 17 | 26.20% |
| 4 | الجزائر(أ) | 2017/6 | 462 | 119 | 25.76% | 04.05.2017 | 462 | 119 | 25.80% |
| 5 | العراق(أ) | 2018/5 | 329 | 84 | 25.53% | 12.05.2018 | 329 | 83 | 25.20% |
| 6 | الإمارات العربية المتحدة | 2015/10 | 40 | 9 | 22.50% | 03.10.2015 | 40 | 9 | 22.50% |
| 7 | المغرب(أ) | 2016/10 | 395 | 81 | 20.51% | 07.10.2016 | 395 | 81 | 20.50% |
| 8 | موريتانيا | 2013/11 | 147 | 37 | 25.17% | 01.09.2018 | 153 | 31 | 20.30% |
| 9 | المملكة العربية السعودية | 2016/12 | 151 | 30 | 19.87% | 02.12.2016 | 151 | 30 | 19.90% |
| 10 | ليبيا | 2014/6 | 188 | 30 | 15.96% | 25.06.2014 | 188 | 30 | 16.00% |
| 11 | الأردن(أ) | 2016/9 | 130 | 20 | 15.38% | 20.09.2016 | 130 | 20 | 15.40% |
| 12 | البحرين | 2014/11 | 40 | 3 | 7.50% | 01.12.2018 | 40 | 6 | 15.00% |
| 13 | مصر | 2015/10 | 596 | 89 | 14.93% | 17.10.2015 | 596 | 89 | 14.90% |
| 14 | الجمهورية العربية السورية | 2016/4 | 250 | 33 | 13.20% | 13.04.2016 | 250 | 33 | 13.20% |
| 15 | قطر | 2016/6 | 41 | 4 | 9.76% | 01.07.2013 | 41 | 4 | 9.80% |
| 16 | جزر القمر | 2015/1 | 33 | 2 | 6.06% | 25.01.2015 | 33 | 2 | 6.10% |
| 17 | لبنان | 2018/5 | 128 | 6 | 4.69% | 06.05.2018 | 128 | 6 | 4.70% |
| 18 | الكويت | 2016/11 | 65 | 2 | 3.08% | 26.11.2016 | 65 | 3 | 4.60% |
| 19 | عمان | 2015/10 | 85 | 1 | 1.18% | 25.10.2015 | 85 | 1 | 1.20% |
| 20 | اليمن | 2003/4 | 275 | 0 | 0.00% | 27.04.2003 | 301 | 1 | 0.30% |
| 21 | دولة فلسطين(ج) | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 22 | الصومال | 2016/10 | 275 | 67 | 24.4% | 23.10.2016 | 275 | 67 | 24.4% |

**المصدر:** الاتحاد البرلماني الدولي Inter-Parliamentary Union, 2019a.
(أ) تشير هذه الأرقام إلى عدد المقاعد الحالية في البرلمان.
(ب) اعتماد نظام حصص يحفظ عدداً من المقاعد للنساء في البرلمان.

## دال- ملاحظات ختامية

عموماً، لا يزال منظور النمو في المنطقة العربية شديد الارتباط بأوضاع الجغرافيا السياسية في المنطقة، التي يشوبها انعدام اليقين المتفاقم بسبب عدد من الخلافات الدبلوماسية والنزاعات المسلحة. وقد أدى التقلب الشديد في أسعار النفط، إلى جانب العقوبات الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الإيراني، إلى تقويض القدرة على تحقيق التوازن بين الناتج وتصحيح أوضاع المالية العامة، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. وفي الوقت نفسه، قد تتأثر آفاق البلدان المستوردة للنفط بضعف الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين (الصين وأوروبا)، ما يؤثر سلباً على حركة التجارة كما على التحويلات المالية. لكن قد يكون لانخفاض أسعار النفط

في عام 2019 آثار إيجابية (مثل تحسن معدل التبادل التجاري) على بعض البلدان المستوردة للنفط.

وبالإضافة إلى هذه التحديات، فإن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية الذي تقوده الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، يسهم في تضييق شروط الائتمان ويزيد من تعرض المالية العامة للمخاطر في المنطقة العربية. ولمواجهة هذه المخاطر، تواصل بلدانٌ عدة في المنطقة العربية تنفيذ سلسلة من الإصلاحات السياسية وتدابير لتعديل المالية العامة، من شأنها أن تسهم في توسيع الحيز المالي وزيادة الأرصدة الخارجية. ولذلك، يتوقع أن تحافظ المنطقة العربية على وتيرة نمو بين 2.6 و3.4 في المائة في السنوات المقبلة.

وعلى صعيد التنمية الاجتماعية، أصبحت الجهات المسؤولة عن وضع السياسات في المنطقة أكثر وعياً بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة، وهي تعمل، أكثر من أي وقت مضى، من أجل تنفيذ الإصلاحات والإجراءات للتصدي لهذه التحديات. لكن لا بد لبلدان المنطقة من توجيه هذه السياسات نحو النمو المنصف والمستدام الذي يدعم تحقيق خطة عام 2030. وينبغي للجهات المسؤولة عن وضع السياسات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي العمل معاً في المنطقة لدعم الفئات المهمشة، بما فيها الفئات الأشد فقراً والمهاجرين والنساء وذوي وذوات الإعاقة[41]. ويجب ألا تقتصر الجهود على استحداث فرص عمل بل أن تفضي أيضاً إلى تنقيح قوانين العمل والحماية الاجتماعية، وإجراءات التنفيذ وتقديم الخدمات وتأمين المرافق العامة لدعم الفئات المستبعدة. ولا بد من زيادة الوعي في المجتمعات العربية بشأن استمرار أوجه عدم المساواة، مثل ضعف تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في الحياة العامة وعبء عمل المرأة غير المدفوع الأجر[42]. ومتى أُدركت الفوائد الاقتصادية المتأتية عن «عدم استثناء أحد»[43] وأُشرك جميع السكان في الوسائل التي تكفل معيشتهم الاقتصادية، يصير من الممكن تحقيق ازدهار طويل الأمد في المنطقة.

ولاتباع نهج متوازن يعزّز في الوقت نفسه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأقصى نمو يمكن تحقيقه من التحوّل إلى مصادر الطاقة المتجددة، ينبغي للبلدان العربية أن تضاعف جهودها لإدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومراعاة أوجه الترابط في ما بينها، في عملية تنفيذ خطة 2030. ولكن تنفيذ مبادرة تنموية كهذه يتوقف على القدرة المؤسسية على التخطيط والتنسيق والرصد والإبلاغ. وفي هذا السياق، لا يزال الضعف في الحوكمة يشكل عائقاً في بلدان عربية عدة، وهو يتفاقم بفعل ضعف القدرات المؤسسية (أي ضعف التنسيق داخل الكيانات المنفِّذة من وزارات ووكالات وفي ما بينها) (الإطار 2-6). لذلك ينبغي أن تسارع أطر وضع السياسات في البلدان العربية، في تحديد أنسب البنى المؤسسية، بما يسهم في تحسين الحوكمة وبالتالي في استكشاف الخيارات السياساتية التي تتوخى المزيد من الشمولية والمساواة والاستدامة.

**الإطار 2-7** الحوكمة ما بعد النزاع في المنطقة العربية

تعاني المنطقة العربية منذ عام 2011 من مجموعة هائلة من النزاعات المسلحة الحادة والمعقدة والمتداخلة. واليوم 40 في المائة من البلدان العربية إما غارق في نزاع مسلح أو مر بنزاع خلال السنوات الثماني الماضية. وتشمل المسببات والآثار المتعددة لهذه النزاعات قضايا جيوسياسية وأخرى تتعلق بثغرات الحوكمة الوطنية وما يرتبط بها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. فحالات القتل والإصابة وانعدام الأمن الغذائي وتدهور حقوق الإنسان وفقدان الوظائف وعدم الوصول إلى التعليم وضعف هيكليات الحوكمة وعدم فعالية المؤسسات، كلها من بين أخطر الآثار الداهمة. ومن المهم الإشارة إلى أن الآثار الفورية للنزاع على المستوى الإقليمي كارثية من حيث نطاقها، ما يؤدي إلى تفاقم ديناميات النزاع على المستوى الوطني، وتأزُّم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان المجاورة.

ويظهر الارتفاع الملحوظ في معدلات النزوح بين النتائج الأكثر شيوعاً للنزاعات. فقد ارتفع عدد النازحين قسراً من بيوتهم في المنطقة من 12.7 مليون في عام 2010 إلى 29 مليون في عام 2016. وفي حين أن المنطقة تضم

5.4 في المائة فقط من سكان العالم فهي تأوي 37.5 في المائة من لاجئي العالم. كما يزداد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في البلدان السبعة المتأزمة (العراق وليبيا والصومال ودولة فلسطين والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن) ووصل في عام 2019 إلى 58.4 مليون شخص تقريباً. وخسرت بلدان المنطقة المتأثرة بالنزاع 613.8 مليار دولار من القيمة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2010 و2015، أو ما يعادل 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. وسيكون من الصعب التعويض عن هذه الخسائر نظراً إلى تراجع أسعار النفط والضعف الهيكلي في الاقتصادات العربية. ومع ذلك، لا تزال ميزانيات الدفاع ترتفع فتؤدي إلى انخفاض في الإنفاق العام. والترابط وثيق بين محركات النزاع وآثاره، ففي ما يشبه الحلقة المفرغة تساهم آثار النزاع في استمراره وتؤدي إلى انتشار انعدام الأمن ونشوب نزاعات جديدة.

وفي حين أن ضعف مؤسسات الدولة غالباً ما يثير الاستياء والاضطرابات التي تتسبب في نهاية المطاف باندلاع النزاع، فالنزاع يؤدي بدوره إلى زيادة إضعاف المؤسسات. ويتضح من الشكل التالي أن خمسة من بين مؤشرات الحوكمة الستة التي يرصدها البنك الدولي من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية سجلت تدهوراً تدريجياً منذ بدء الانتفاضات العربية في البلدان التي تعاني من النزاعات.

**مؤشرات الحوكمة العالمية في البلدان العربية التي تعاني من أزمات، 2010 و2013 و2016**

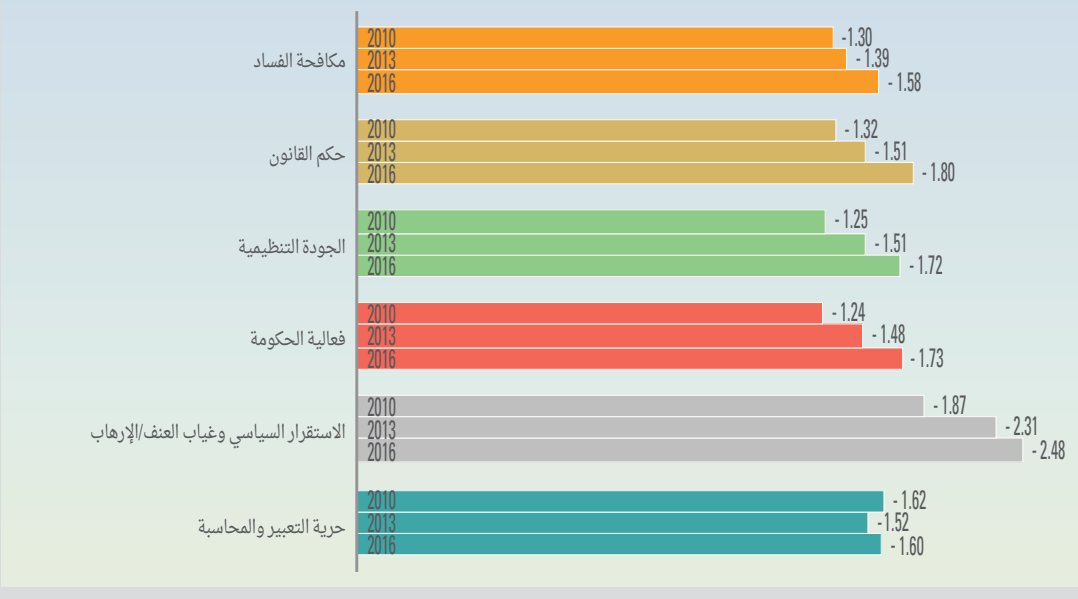


**ملاحظة:** المؤشرات هي متوسطات بسيطة ويتراوح الأداء بين ما يقارب 2.50- (ضعيف) و2.50 (قوي). وتعود ظاهرة الدولة الضعيفة في المنطقة العربية وما نتج عنها من فراغ شغلته بعدئذ دول أخرى وجهات غير حكومية، إلى تاريخ من الفشل على مستوى الحوكمة بسبب عدم ملاءمة النموذج السلطوي الذي ساد قبل عام 2011. وقد كشفت الانتفاضات العربية في عام 2011 هذا الخلل ففضحت المؤسسات الضعيفة ومستويات الفساد المرتفعة والعجز المالي والخارجي المتزايد وتعثر نمو القطاع الخاص.

المؤسسات تشكل جميع مجالات السلوك البشري. ومن حيث التعريف، فإن المؤسسات، كمجموعة من القيود، يمكنها توليد الإحباط والكره بقدر ما يمكنها ضمان السلام والحماية من العنف. فالانتفاضات الشعبية التي عصفت بالمنطقة العربية في عام 2011، نتجت إلى حد كبير عن ضعف مؤسسات الدولة وطابعها الحصري، وأطلقت نداءً لتحويلها إلى مؤسسات أكثر فعالية وشمولاً. وبناء المؤسسات بعد النزاعات عمليّة شاقة، وقد يفيد التعلم من تجارب بلدان أخرى مرت بمراحل انتقالية مشابهة من حالة النزاع أو الأزمة، في توجيه السلطات الوطنية من أجل تحديد النُهج الفضلى لبناء المؤسسات وفقاً لحاجاتها.

وفي حين أصبحت مناطق العالم المختلفة في عام 2018 تشهد نزاعات وأزمات تدل على تزايد عدم اليقين، تتميز المنطقة العربية بطول أمد النزاع والاحتلال.

**ملاحظة:** يستند الإطار إلى دراسة الإسكوا E/ESCWA/ECRI/2017/4.

السياسات الاجتماعية والاقتصادية
المساواة بين الجنسين في العمل
إصلاح نظم إعانات الطاقة

# 3. آثار دعم الطاقة في المنطقة العربية: تقييم الاقتصاد الكلي والقطاعات

## ألف- السياق

اعتمد العديد من البلدان النامية على الطاقة الرخيصة في نماذجها الإنمائية. وشكّل نظام دعم الطاقة إحدى أهم أدوات الحكم، إذ أبقى على أسعار الطاقة بمتناول الأسر والشركات، حتى عندما تقلبت أسعار النفط الدولية. واعتمدت شركات الإنتاج هذا النظام، ووضعت شركات تجارية عدة خطط عملها على أساس الطاقة الميسورة الكلفة. وفي كثير من البلدان، نجح هذا النظام في إتاحة الطاقة للفقراء، وإيجاد فرص عمل، وحماية الصناعات الناشئة، وتأمين الطاقة. لكنه، في الوقت نفسه، عرّض الميزان المالي وميزان المدفوعات لضغوط كبيرة. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، يقدّر دعم الوقود الأحفوري على مستوى العالم بمبلغ 260 مليار دولار في مقابل 140 مليار دولار لدعم الطاقة المتجددة[44].

وقد اعتمدت المنطقة العربية هذا النظام على نطاق واسع. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تقدم البلدان العربية أكثر من ربع دعم الطاقة في العالم، بما يبلغ 117 مليار دولار من أصل 436 مليار دولار[45]. وتبلغ قيمة الدعم في البلدان العربية المصدرة للنفط 94 مليار دولار، أي بما يوازي 5.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتسجل هذه البلدان أيضاً أعلى نصيب للفرد من الدعم. ودفعت هذه السياسة المنطقة إلى زيادة استهلاكها من الطاقة الأولية ثلاث مرات على مدى السنوات الست والعشرين الماضية. وفي الوقت نفسه، ساهمت أسعار الطاقة المدعومة والميسورة الكلفة في استخدام موارد الطاقة بشكل غير كفؤ، وفي اعتماد أنماط استهلاك اتسمت بالإسراف، ما أدى إلى زيادة العبء المالي. ولهذا السبب، تعترف غالبية الحكومات العربية اليوم بالحاجة إلى ترشيد جزءٍ من دعم الطاقة لضمان استدامتها المالية. وأي تغيير يطرأ الآن على أسعار الطاقة لن يكون له أثر اجتماعي ومالي فحسب، بل سيؤثر على مجمل القدرة التنافسية للاقتصاد. فقد تتأثر به القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، ما يعيق توليد فرص العمل في القطاع الرسمي، وهي وظائف يشغلها العاملون والعاملات من الطبقة الوسطى بشكل أساسي. وبما أن هذه الآثار لم تُدرس بشكل كاف، يسعى هذا الفصل إلى سد هذا النقص وعدم الاكتفاء بتقييم الآثار الاجتماعية والمالية، بل النظر في تداعيات تغيير سعر الطاقة على الاقتصاد الكلي، والعمل، والقطاعات.

### 1- الآثار المعقدة لنُظم دعم الطاقة في المنطقة العربية

يشكل تأمين الحصول على الكهرباء ركيزة من ركائز الجاذبية الاقتصادية في معظم الاقتصادات العربية. ويبيّن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 أن ترتيب معظم بلدان المنطقة في ركيزة الحصول على الكهرباء يفوق ترتيبها الإجمالي (الشكل 3-1). فتونس على سبيل المثال، وهي بلد يستورد النفط، حلت في المرتبة 51 في ركيزة الحصول على الكهرباء، في حين أنها حلت في المرتبة 80 في إجمالي مؤشر ممارسة الأعمال. كذلك حلت المملكة العربية السعودية، وهي مصدّرة رئيسية للنفط، في المرتبة 64 في الحصول على الكهرباء، وفي المرتبة 92 في إجمالي مؤشر ممارسة الأعمال. أما البحرين فهي البلد الوحيد الذي سجّل مرتبة في إجمالي مؤشر ممارسة الأعمال (62) فاقت مرتبة الحصول على الكهرباء (82). وتَوفُّر الكهرباء بأسعار ميسورة هو من أبرز السمات التي تجذب المستثمرين إلى العديد من الاقتصادات العربية. ويبين الشكل 3-2 أن لبنان، وقطر، والمغرب والجزائر تحل في مراتب أفضل من حيث كلفة الكهرباء مقابل الحصول على الكهرباء. ويحل لبنان في المرتبة 20 من حيث كلفة الحصول على الكهرباء في مقابل المرتبة 124 من حيث سهولة الحصول عليها. ورغم الانتقاد الشديد داخل البلد لارتفاع تكاليف الكهرباء، يمكن أن يفسر الانقطاع المتكرر والطويل للكهرباء الذي يضطر الناس للاعتماد على مولدات الديزل

**الشكل 3-1** المرتبة في الحصول على الكهرباء في مقابل المرتبة الإجمالية في ممارسة الأعمال

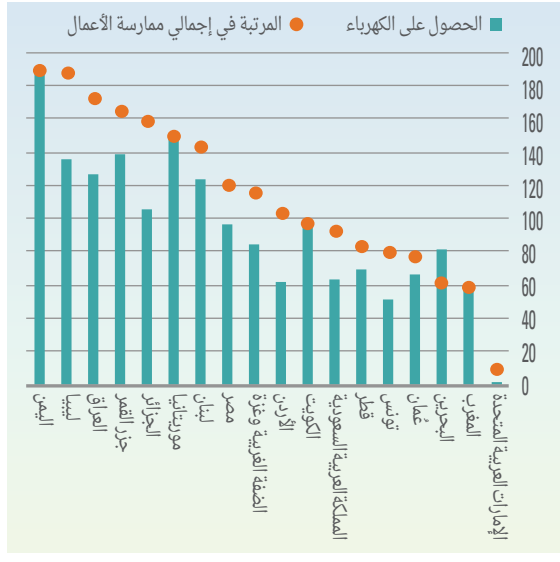


**المصدر:** البنك الدولي World Bank, 2019j.

**الشكل 3-2** المرتبة في كلفة الحصول على الكهرباء في مقابل المرتبة في الحصول على الكهرباء

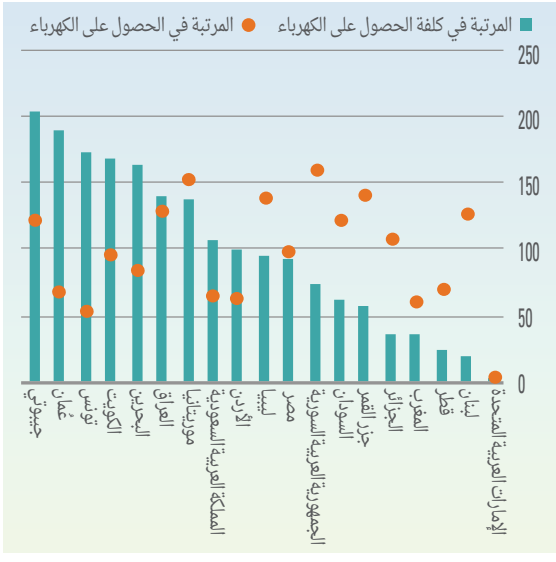


**الشكل 3-3** حصة إنتاج المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للإسمنت

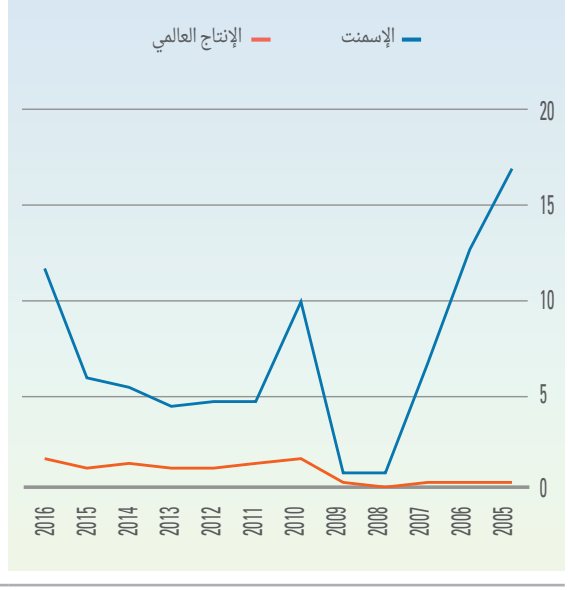


**المصدر:** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO, 2019.

**الشكل 3-4** حصة إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي من الإنتاج العالمي للألمنيوم

**المصدر:** World Aluminium, 2019.

سبب حلول لبنان في مرتبة متأخرة من حيث الحصول على الكهرباء مقابل مرتبته من حيث كلفتها.

وأوضح صندوق النقد الدولي أن المنطقة حافظت أيضاً على أسعار متدنية للمنتجات النفطية. فأسعار الغازولين فيها هي الأدنى في العالم[46]. وتشكل إعانات الغازولين العادي والديزل والكيروسين في البلدان العربية في المتوسط نحو 65 في المائة من مجموع إعانات الطاقة (التي تشمل المنتجات النفطية والكهرباء والغاز الطبيعي).

وقد سمحت سياسة أسعار الطاقة المنخفضة للبلدان العربية بدعم مجموعة من الصناعات المستهلكة

**الشكل 3-5** حصة إنتاج المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية

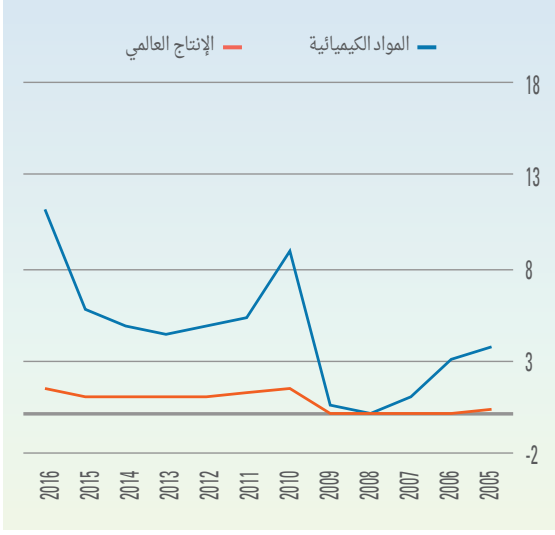


**المصدر:** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO, 2019.

**الشكل 3-6** حصة إنتاج المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للفولاذ

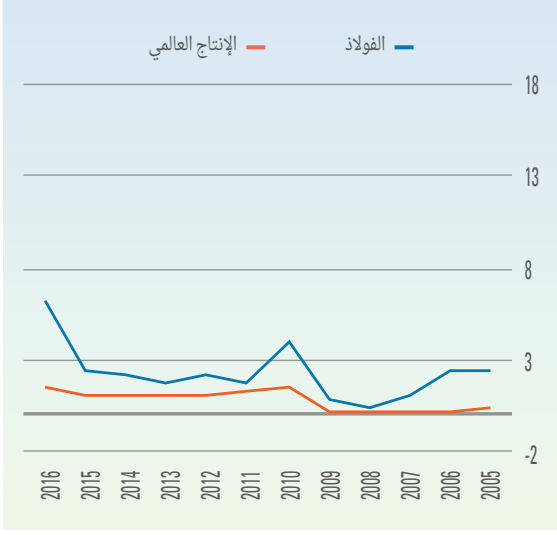


**المصدر:** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO, 2019.

**الشكل 3-7** حصة إنتاج المنطقة العربية من الإنتاج العالمي للمنتجات الورقية

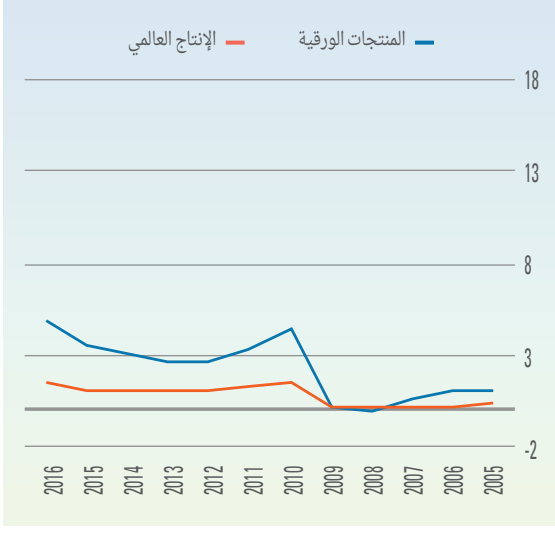


**المصدر:** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO, 2019.

**الشكل 3-8** الحصول على الكهرباء في المنطقة العربية (بالنسبة المئوية من السكان)

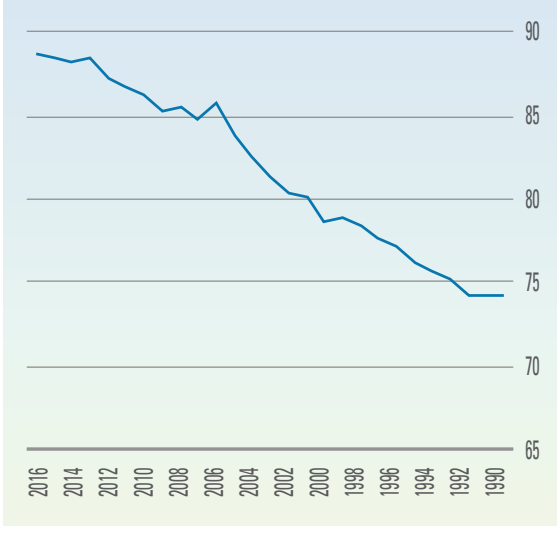


**المصدر:** البنك الدولي World Bank, 2019a.

للطاقة، مثل صناعات الألومنيوم، والصلب، والإسمنت، والأسمدة، والمواد البتروكيميائية. ومع أن حصة الإنتاج الصناعي العربي لا تمثل سوى 1 إلى 1.5 في المائة من الإنتاج العالمي، فحصة المنطقة من إنتاج الصناعات المذكورة أعلاه تتجاوز 10 في المائة من الإنتاج العالمي في العديد من القطاعات. وبلغت حصة المنطقة من الإنتاج العالمي للإسمنت حوالي 12 في المائة من الإنتاج العالمي (الشكل 3-3). وأصبحت بلدان مجلس التعاون الخليجي من الأطراف الفاعلة الرئيسية في صناعة الألومنيوم العالمية (الشكل 3-4) حيث تخطت مساهمتها 8 في المائة من الإنتاج العالمي. وصناعة الألمنيوم هي واحدة من الصناعات الأكثر استهلاكاً

**الشكل 3-9** مستوى كثافة الطاقة الأولية من الناتج المحلي الإجمالي، 2015 (ميغاجول/معادل القوة الشرائية بسعر الدولار لعام 2011)

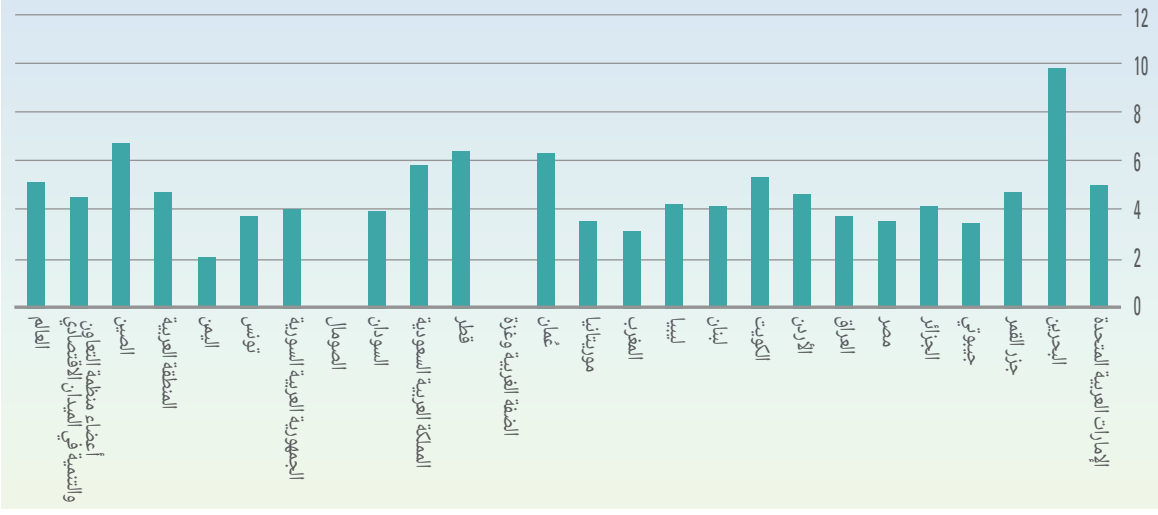


المصدر: البنك الدولي World Bank, 2019e.

للطاقة. وبالمثل، تبلغ حصة المنطقة من المنتجات الكيميائية 11 في المائة من الإنتاج الكيميائي العالمي (الشكل 3-5)؛ وتتجاوز حصتها من إنتاج الصلب 6 في المائة من إنتاج الصلب العالمي (الشكل 3-6)؛ في حين تبلغ حصتها من إنتاج صناعات الورق حوالي 5 في المائة من الإنتاج العالمي (الشكل 3-7). كذلك نجحت المنطقة في كفالة حصول السكان على الكهرباء (الشكل 3-8) كما يظهر بوضوح في مؤشر الحصول على الكهرباء. وفي عام 2016، بلغت نسبة سكان المنطقة العربية الحاصلين على الكهرباء 90 في المائة تقريباً بالمقارنة مع حوالي 75 في المائة منذ 25 عاماً.

وتوفر هذه المكاسب على صعيد التكاليف مزايا نسبية للبلدان العربية، وحصصاً كبيرة من الإنتاج العالمي في العديد من الصناعات ذات الصلة. فدعم الكيروسين، على سبيل المثال، يسوّغ القدرة التنافسية لشركات الطيران في منطقة الخليج، ويضعها في أعلى المراتب في هذه الصناعة على الصعيد العالمي.

ورغم النجاحات المحققة، تؤدي هذه السياسة إلى حالات من الاختلال وعدم الكفاءة في الاقتصاد، يمكن أن تؤثر في استدامة التنمية في العديد من البلدان.

أولاً، مستوى كفاءة الطاقة متدنّ في المنطقة. وأدى انخفاض أسعار الطاقة إلى زيادة في استهلاك منتجات الطاقة. ويظهر الشكل 3-9 أن حصة مستوى كثافة الطاقة الأولية من الناتج المحلي الإجمالي، المُقاسة بحجم الميغاجول إلى معادل القوة الشرائية بسعر الدولار لعام 2011، في العديد من البلدان العربية تفوق كلاً من حصة العالم وحصة البلدان المتقدمة النمو الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغت كثافة الطاقة مستويات استثنائية. فعلى سبيل المثال، نسبة الاستخدام بالميغاجول في البحرين تفوق بعشر مرات نسبة معادل القوة الشرائية من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل البحرين أكبر مستهلك للطاقة في المنطقة. ومستويات كثافة الاستهلاك في العديد من البلدان العربية مثل عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية مشابهة لمستوى الصين، ما يجعلها تتجاوز مستوى العالم والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ثانياً، لهذه السياسة أثر سلبي على البيئة. فالطاقة الأحفورية مصدر رئيسي لتلوث الهواء وتزايد بصمة الكربون. وتُصْدر بلدان مجلس التعاون الخليجي إحدى

**الشكل 3-10** انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، 2014 (بالطن متري للفرد)

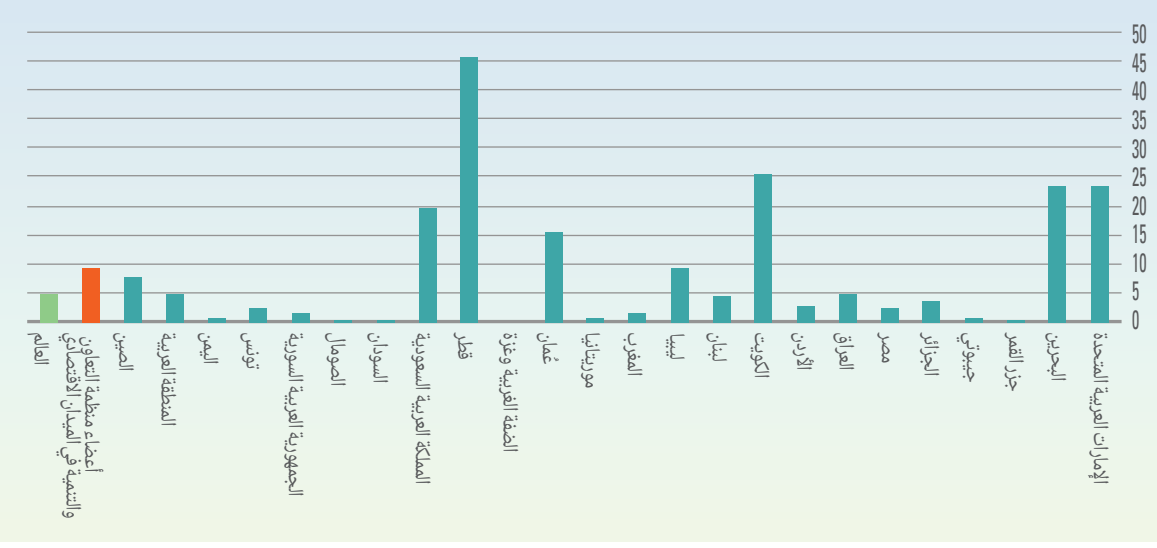


المصدر: البنك الدولي World Bank, 2019b.

أعلى نسب انبعاث ثاني أكسيد الكربون، متجاوزةً إلى حد كبير أبرز البلدان الصناعية[47]. ويؤكد الشكل 3-10 هذا الواقع حيث تراوحت مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية في عام 2014 بين 15 و25 طن متري للفرد، لتفوق متوسط المنطقة العربية البالغ 4.86 طن متري للفرد، والمتوسط العالمي البالغ 5 طن متري للفرد. كذلك تتجاوز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان مجلس التعاون الخليجي مستويات الصين (7.5) والبلدان المتقدمة النمو (9.5). وتجدر الإشارة إلى أن قطر التي تبلغ انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون 45 طن متري للفرد، هي أكبر ملوث وأكبر مساهم على الإطلاق في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ثالثاً، هذه السياسة تؤدي إلى خفض مستوى الاستفادة من إعادة التوزيع. فلدعم الطاقة آثار عكسية، إذ أن الشريحة الأغنى من السكان وليس الشريحة الأفقر هي الأكثر استفادة من الدعم. وتستهلك فئاتُ الدخل المرتفع المزيد من الطاقة، وتمتلك المزيد من السيارات، وترتبط بشكل أفضل بشبكات الكهرباء، في حين أن معظم الفئات المعرضة للمخاطر قد تفتقر إلى إمكانية الحصول على الكهرباء. ويتبيَّن من حسابات صندوق النقد الدولي لمتوسط توزيع الدعم في الأردن، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، أن أغنى 20 في المائة من السكان يستفيدون من أكثر من 50 في المائة من دعم أسعار الديزل والغازولين، وأكثر من 40 في المائة من دعم أسعار الكهرباء. وفي المقابل، لا يستفيد أفقر 20 في المائة من السكان إلا من دعم أسعار الكيروسين، بمعدل يصل إلى 20 في المائة من الدعم مقارنة بنسبة 18 في المائة من أغنى 20 في المائة من السكان. وعلى الرغم من أن الفئات ذات الدخل المنخفض هي من أكبر مستهلكي الكيروسين، لا يشكل هذا المنتج سوى من 3.5 في المائة من إجمالي دعم النفط في البلدان العربية، ما يجعل الفائدة من دعمه محدودة جداً[48]. وبالمثل، فالدعم الكبير في تونس للغذاء والطاقة (اللذين شكلا معاً نسبة 3.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017)، يستفيد منه الميسورون بشكل أساسي، وهو مثال على هذا الاستهداف السيئ. وفي الواقع، تستفيد الأسر الغنية من دعم الطاقة أكثر من الأسر الفقيرة بثلاثين مرة؛ في حين أن الدعم الحكومي من خلال برامج التحويلات النقدية والبرامج الصحية للأسر المنخفضة الدخل لا يغطي سوى 12 في المائة من الفقراء[49]. وتؤكد بحوث أجرتها الإسكوا أن الحصول على الطاقة الرخيصة ليس الطريقة الأكثر فعالية لمساعدة الفئات المنخفضة الدخل[50]. فالفقراء لا يستهلكون وحسب طاقة أقل بكثير، لكنهم في

**الشكل 3-11** دعم الطاقة في تونس حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية والمنتجات

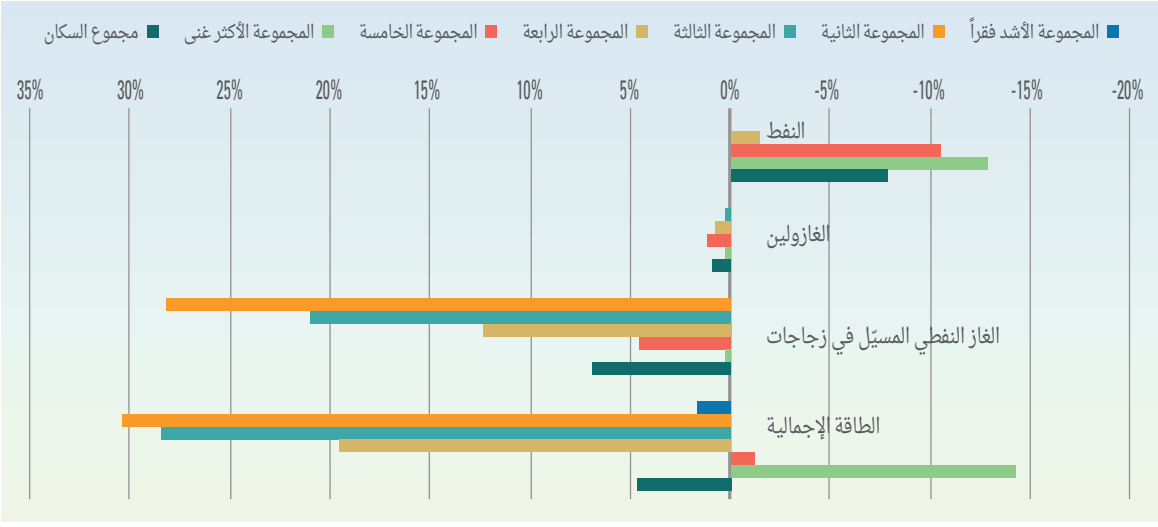


المصدر: محاكاة أجراها فريق الإعداد.

معظم الوقت لا يستفيدون من خدمات «شبكية» مثل الكهرباء. وتظهر دراسة سدرالفيتش وآخرون حول دعم الطاقة أن نسب 38-86 في المائة من دعم الوقود، و42-71 في المائة من دعم الديزل، و26-53 في المائة من دعم الكهرباء في عدد من البلدان العربية يستفيد منها أغنى خُمس من السكان[51]. وفي تونس، تستفيد أغنى فئات السكان (الأعشار 8 إلى 10) من أكثر من 54 في المائة من دعم الطاقة، في حين لا تستفيد أفقر الفئات (الأعشار 1 إلى 3) إلا من 13 في المائة من هذا الدعم. وتبين هذه النتائج أن إعادة توزيع الدعم ليست لصالح الفقراء[52].

ودعم أسعار الوقود والكهرباء المطبق على الصعيد العالمي لا يفيد فحسب الفئات المرتفعة الدخل والأعمال التجارية والصناعات، بل يكبد الحكومات تكاليف كبيرة. ويؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد المالية التي كان من الممكن استخدامها في سياق الإنفاق الموجه إلى الفقراء، من قبيل الاستثمار في التعليم والصحة والبنى الأساسية[53].

وأثر إعادة التوزيع في تونس واضح جداً (الشكل 3-11). فنسبة 90 في المائة تقريباً من مجموع الطاقة التي تستخدمها الفئات الأشد فقراً مصدرها الغاز النفطي المسيّل في زجاجات. وبالمجمل، يستفيد من دعم إجمالي الطاقة 30.4 في المائة تقريباً من ثاني أفقر شريحة سكانية و28.5 في المائة من ثالث أفقر شريحة سكانية[54]، في حين تستخدم الشريحة الأغنى كميات أكبر من الغازولين والبترول[55].

رابعاً، لدعم الطاقة أثر سلبي كبير على الوضع الخارجي للبلد. ويؤدي الدعم وما يرافقه من استهلاك كبير للطاقة إلى تدهور ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع الواردات من الطاقة (بالنسبة إلى البلدان المستوردة للنفط) أو إلى انخفاض الصادرات (بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط). ويمكن أيضاً أن يشجع الدعم التهريب، ما يؤدي إلى مزيد من الخسائر في عائدات التصدير. وقد يؤدي التهريب بدوره إلى نقص، وإلى تقنين، وإلى ظهور سوق سوداء تتجاوز فيها الأسعار التسعيرات الرسمية[56].

ومن أبرز القضايا التي يجب أن تأخذها الجهات المسؤولة عن صناعة السياسات في الاعتبار، العبء المالي الكبير الناجم عن هذه التدابير. فقد قُدّرت القيمة المالية الإجمالية لدعم الطاقة[57] في المنطقة بنحو 70 مليار دولار في عام 2016 (في تراجع عن 133 مليار دولار في عام 2014 و100 مليار دولار في عام 2015)، بما يمثل نحو ربع قيمة دعم الطاقة في العالم. وظلت المملكة العربية السعودية في عام 2017 أكبر ثالث داعم لأسعار الطاقة في العالم، وفقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة، إذ بلغ مجموع الدعم فيها نحو 37 مليار دولار

**الشكل 3-12** دعم الطاقة حسب البلدان، 2017 (بالمليون دولار)

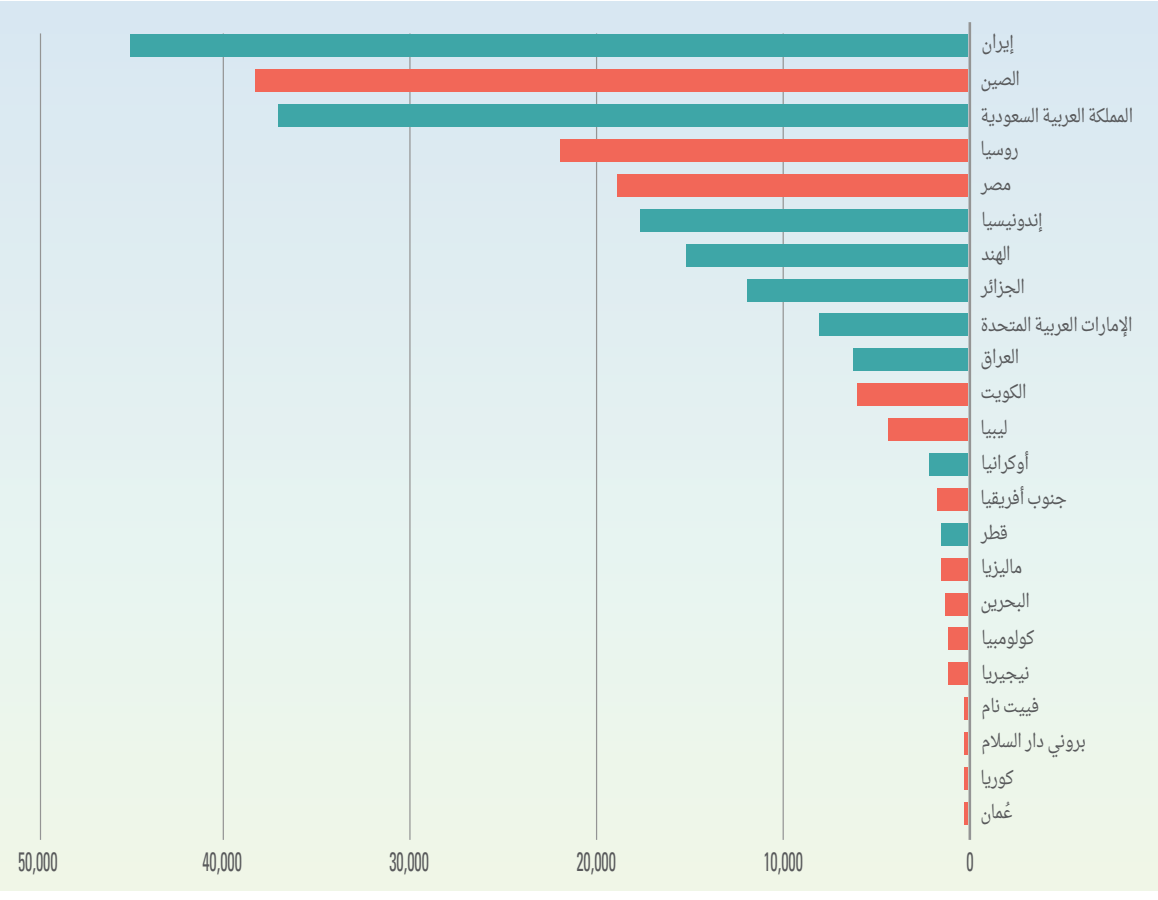


المصدر: الوكالة الدولية للطاقة IEA, 2017b.

في عام 2017 (في ارتفاع عن مبلغ 30 مليار دولار في عام 2016، لكن دون مبلغَي 57 مليار دولار في عام 2014، و44 مليار دولار في عام 2015) (الشكل 3-12). وخصصت مصر بين عامي 2014 و2016 من 10 إلى 14 في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي لدعم الطاقة دون غيرها، ما يعادل تقريباً مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحية معاً.

## 2- الإصلاح الجاري والمقرر لسياسات دعم الطاقة في المنطقة العربية

بدأت البلدان العربية بإصلاح نظم دعم الطاقة (الجدول 3-1). وهي تعتزم مواصلة هذا الجهد في السنوات المقبلة، لا سيما في حال ظل العجز المالي مرتفعاً. وتجرى هذه الإصلاحات في إطار تصحيح أوضاع المالية العامة، لكن آثارها ستنتشر في الاقتصاد ككل، وستولّد بعض تكاليف التعديل من حيث النمو والتشغيل والميزة النسبية. ولدى البحث في آثار التشغيل القطاعية، يتبيّن أنها تطال الجنسين بشكل متفاوت. وينبغي على الجهات المسؤولة عن صناعة السياسات معالجة هذه الأمور وأخذها بالاعتبار لدى تصميم إجراءات التخفيف المناسبة.

ومنذ عام 2015، اتخذت البلدان العربية المصدرة تدابير إصلاحية من خلال زيادة أسعار منتجات الطاقة على الصعيد المحلي. وبالنسبة إلى بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي مثل الإمارات العربية المتحدة، جاء ارتفاع الأسعار نتيجة لإزالة الفرق في أسعار الوقود[58]، أما في بلدان أخرى مثل البحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية

**الجدول 1-3** وضع إصلاحات قطاع الطاقة في المنطقة العربية

| | النفط | الغاز الطبيعي | الكهرباء | تدابير لحماية الفقراء؟ نعم/لا | خطة متوسطة الأجل؟ نعم/لا |
|---|---|---|---|---|---|
| **البلدان المستوردة للنفط** | | | | | |
| جيبوتي | ■ | ■ | ■ | لا | نعم |
| مصر | ■ | ■ | ■ | نعم | نعم |
| الأردن | □ | □ | □ | نعم | نعم |
| لبنان | □ | □ | ■ | لا | لا |
| موريتانيا | □ | ■ | □ | نعم | نعم |
| المغرب | □ | ■ | □ | نعم | نعم |
| السودان | ■ | ■ | ■ | نعم | نعم |
| تونس | ■ | ■ | ■ | نعم | نعم |
| **البلدان المصدرة للنفط** | | | | | |
| الجزائر | ■ | ■ | ■ | نعم | لا |
| البحرين | ■ | ■ | ■ | لا | نعم |
| العراق | ■ | ■ | ■ | نعم | نعم |
| الكويت | ■ | ■ | ■ | لا | نعم |
| عُمان | ■ | ■ | ■ | لا | لا |
| قطر | ■ | □ | ■ | لا | لا |
| المملكة العربية السعودية | ■ | ■ | ■ | نعم | نعم |
| الإمارات العربية المتحدة | □ | ■ | ■ | لا | لا |

□ : لغي الدعم
■ : أُطلقت الإصلاحات، وأُبقي الدعم
■ : لم تُتخذ إجراءات محددة

السعودية، فجرى تقليص الفرق في الأسعار لكنه ظل كبيراً. ورفع معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي التعريفة على الكهرباء إلى مستويات قد تؤدي إلى انخفاض في الاستهلاك بنسبة 20 في المائة (أول من اتخذ هذه المبادرة هو الإمارات العربية المتحدة، وتحديداً دبي، في أعقاب الأزمة المالية العالمية). وأعلنت السلطات الإماراتية سلسلة من الإصلاحات الهيكلية في عام 2018 لتعزيز النمو والقدرة التنافسية، تضمنت تخفيضاً في تعريفة الكهرباء للقطاع الصناعي (أيلول/سبتمبر 2018)، وزيادة في إيرادات الضرائب غير النفطية من خلال ضريبة القيمة المضافة (كانون الثاني/يناير 2018)، وفرض ضريبة الاستهلاك (تشرين الأول/أكتوبر 2017)[59].

في العراق، أدت زيادة تعريفة الكهرباء إلى زيادة بنسبة 40 في المائة في استرداد التكاليف. وفي الجزائر، تضمنت إصلاحات 2016-2017 زيادة في الضرائب، ولا سيما على الغازولين والديزل،

وزيادة بنسبة 2 في المائة في ضريبة القيمة المضافة على الكهرباء والغاز[60].

كذلك أجرت البلدان المستوردة للنفط تعديلات كبيرة في أسعار الطاقة. فبعض البلدان كالأردن والمغرب لجأ إلى تعديل الأسعار المحلية، من خلال رفع جميع أشكال الدعم على الوقود، في حين اعتمدت بلدان أخرى مثل تونس والسودان ومصر إصلاحات تقديرية في الأسعار المحلية دون ربطها بشكل كامل بالأسعار الدولية. والأردن هو البلد الوحيد الذي ألغى كلياً دعم أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي، مع أنه أبقى على الدعم المخصص لأكثر الفئات عرضةً للمخاطر وإن بنسبة ضئيلة عادلت 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أجرت بلدان أخرى مستوردة للنفط إصلاحات متوسطة الأجل بشكل تدريجي. فقد أجرت مصر بين عامي 2013 و2015 تعديلات تدريجية، ووضعت خططاً لزيادة التعريفات الجمركية خلال السنوات الخمس التالية، في حين زادت تونس التعريفة في عام 2012 وفي عام 2013[61]، ثم وفي مسعىً إلى الحد من دعم الطاقة لحماية الميزانية من الزيادات في أسعار النفط، عمدت إلى رفع أسعار ثلاثة أنواع من الوقود بنسبة 3 في المائة في المتوسط في كانون الأول/ديسمبر 2017، وأجرت أربعة تعديلات إضافية على الأسعار في عام 2018، فتعديلاً آخر في آذار/مارس 2019[62].

وفي إطار العملية الإصلاحية، اتخذت البلدان المستوردة للنفط تدابير خاصة بالفئات الأكثر عرضة للمخاطر، من خلال حماية الشرائح السكانية الأشد فقراً. إلا أن البلدان المصدرة للنفط، باستثناء الجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية، لم تتخذ تدابير مشابهة في الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر فقراً.

وفي تجربة اليمن ما يدعو إلى الحذر من الخيارين، خيار رفض دعم الطاقة وخيار رفض إجراء إصلاحات قد تضر الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، إذا لم تقترن بتدابير اجتماعية. فقد أصبحت حكومة اليمن، بحلول عام 2014، غير قادرة على تحمل بيع الوقود بخسارة، ما أرغم الناس على شراء الديزل من السوق السوداء بأسعار أغلى من الأسعار الدولية، فقررت رفع الدعم كلياً عن الوقود. وازداد وضع البلد سوءاً إثر هذا التدبير فارتفعت معدلات التضخم وأصبح الناس معبأين للقيام باحتجاجات عنيفة دعت إلى التراجع عن قرار رفع الدعم[63].

**الشكل 3-13** أداء النمو في الاقتصاد التونسي

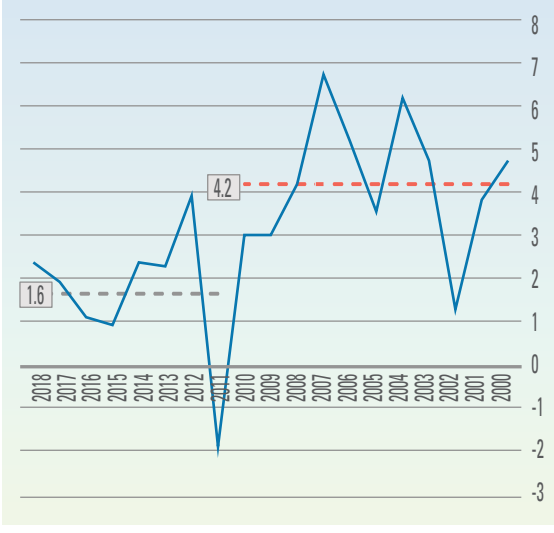


**الشكل 3-14** الأداء المالي للاقتصاد التونسي

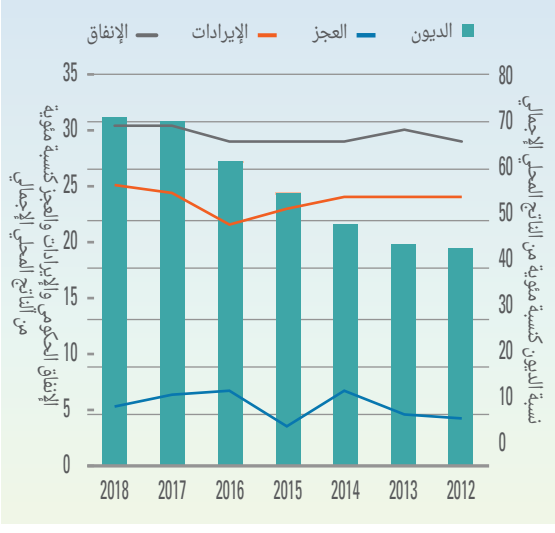


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

**الشكل 3-15** حصة دعم الطاقة كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق والعجز والناتج المحلي الإجمالي

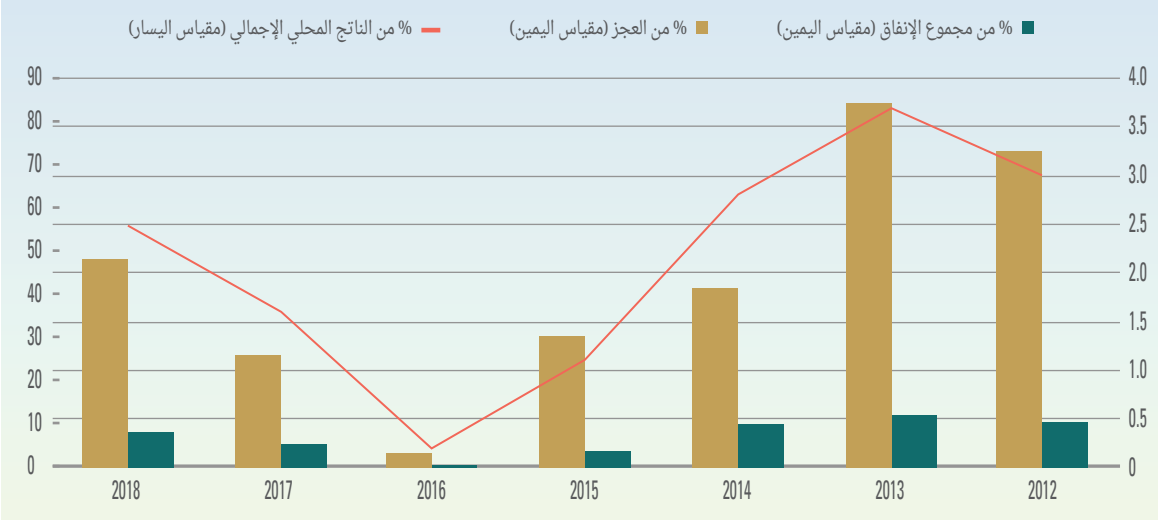


المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

## باء- تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية لإصلاح نظم دعم الطاقة في المنطقة العربية: دراسة لحالة كل من تونس والمملكة العربية السعودية

لتوضيح الآثار المعقدة لإصلاحات الطاقة في المنطقة، استخدم المسح نماذج التوازن العام القابل للحوسبة المطبَّق على حالتين تختزلان الوضع في المنطقة العربية: بلد مستورد للنفط (تونس) وبلد مصدر صاف للنفط (المملكة العربية السعودية). ويعلَّل استخدام نماذج التوازن العام القابل للحوسبة إلى أنها تُعتبر من أفضل الأدوات في تصميم سلّة الإصلاحات الشاملة. وهي تتسم بالمرونة وتراعي التفاصيل، ما يمكِّنها من التعامل مع مختلف أشكال دعم الطاقة المتوفرة، كما أنها تتيح إجراء تقييم شامل لآثار الإصلاحات، بما في ذلك (أ) تقييم الإيرادات الحكومية؛ (ب) تحديد الصناعات والأسر التي ستتأثر بالإصلاحات؛ (ج) تقدير تكاليف التعديل على المدى القصير المترتبة على تنفيذ السياسات باعتبارها تختلف عن الآثار على المدى الطويل.

### 1- تونس

استرجع الاقتصاد في تونس إلى حد ما، منذ عام 2011، مستوى ما قبل الثورة من حيث الأداء في النمو. وبعدما كان متوسّط النمو 4.2 في المائة بين عامي 2000 و2010، سجّل هذا المتوسط 1.6 في المائة منذ عام 2011 (الشكل 3-13). ويعود هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي، مع أخذ الانكماش خلال الفترة 2011-2012 في الاعتبار، إلى آثار سلبية نتجت من اضطرابات دولية وإقليمية، ومن ظروف اجتماعية محلية. وازداد العبء على المالية العامة بسبب بطء النمو وارتفاع نفقات الحكومة التي زادت ما تقدمه من تحويلات مالية للاستجابة إلى تزايد الاحتياجات الاجتماعية. فقد ازدادت نفقات الحكومة من 12.2 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى ما يعادل 14 في المائة في عام 2018، مروراً بنسبة عليا بلغت 14.8 في عام 2016. وأدى هذا الوضع إلى زيادة العجز المالي وإلى ارتفاع كبير في مستوى المديونية، من حوالي 44.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى حوالي 70.5 في المائة في عام 2018 (الشكل 3-14).

**الجدول 3-2** إطار الاقتصاد الكلي لسيناريو «بقاء الأمور على حالها» في تونس

| | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** | 2.90 | 3.40 | 3.60 | 4.00 | 4.20 |
| **الانكماش** | 0.93 | 0.95 | 0.96 | 0.95 | 0.96 |
| **القوة العاملة** | 1.52 | 1.52 | 1.52 | 1.52 | 1.52 |
| **معدل البطالة (بالنسبة المئوية)** | 15.00 | 15.00 | 15.00 | 15.00 | 15.00 |
| **متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي** | 1.05 | 1.07 | 1.03 | 1.03 | 1.02 |
| **إجمالي الإيرادات والمنح (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)** | **23.31** | **23.52** | **24.25** | **24.66** | **24.88** |
| **الإيرادات** | 25.93 | 26.14 | 26.20 | 26.25 | 26.40 |
| **الإيرادات الضريبية** | 23.11 | 23.56 | 23.68 | 23.80 | 23.99 |
| الضرائب المباشرة | 8.91 | 8.83 | 9.00 | 9.04 | 9.16 |
| ضريبة الدخل الفردي | 6.30 | 6.25 | 6.37 | 6.40 | 6.48 |
| الضريبة على الشركات | 2.61 | 2.58 | 2.63 | 2.65 | 2.68 |
| الضرائب على التجارة | 1.19 | 1.19 | 1.17 | 1.17 | 1.17 |
| ضريبة القيمة المضافة | 6.46 | 7.00 | 7.01 | 7.08 | 7.16 |
| المحلية | | | | | |
| المستوردة | | | | | |
| الضرائب غير المباشرة الأخرى | 6.55 | 6.54 | 6.50 | 6.50 | 6.50 |
| **الإيرادات غير الضريبية** | 2.82 | 2.58 | 2.52 | 2.45 | 2.41 |
| **المنح** | 0.21 | 0.20 | 0.19 | 0.18 | 0.17 |
| الدعم | 2.83 | 2.82 | 2.14 | 1.77 | 1.69 |
| الأغذية | 1.65 | 1.53 | 1.47 | 1.38 | 1.30 |
| دعم الطاقة | 0.75 | 0.91 | 0.29 | 0.00 | 0.00 |
| أخرى | 0.42 | 0.38 | 0.38 | 0.38 | 0.38 |
| **إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض والإهلاك** | **31.88** | **31.11** | **31.44** | **31.71** | **31.81** |
| **إجمالي الإنفاق** | 31.88 | 31.11 | 31.44 | 31.71 | 31.81 |
| **الإنفاق الحالي** | 25.77 | 24.41 | 24.16 | 24.05 | 23.92 |
| الرواتب والأجور | 14.03 | 12.43 | 12.23 | 12.23 | 12.23 |
| السلع والخدمات | 1.45 | 1.47 | 1.46 | 1.46 | 1.46 |
| مدفوعات الفائدة | 2.58 | 2.83 | 2.90 | 2.94 | 2.94 |
| المحلية | 0.99 | 0.93 | 0.84 | 0.79 | 0.70 |
| الخارجية | 1.58 | 1.90 | 2.06 | 2.15 | 2.24 |
| التحويلات | 2.33 | 2.27 | 2.27 | 2.27 | 2.27 |
| **الإنفاق الرأسمالي** | 6.11 | 6.71 | 7.28 | 7.67 | 7.89 |
| **الرصيد الإجمالي** | **-8.57** | **-7.59** | **-7.19** | **-7.05** | **-6.93** |
| **التمويل الصافي** | **8.57** | **7.59** | **7.19** | **7.05** | **6.93** |
| **صافي التمويل الأجنبي** | 3.22 | 3.37 | 1.74 | 2.87 | 2.54 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| السحوبات | 7.55 | 7.91 | 6.22 | 7.33 | 6.98 |
| الإهلاك | 4.33 | 4.54 | 4.48 | 4.46 | 4.43 |
| **التمويل المحلي** | -0.03 | -1.20 | 0.14 | -0.97 | -0.64 |
| السحوبات | 1.02 | -0.32 | 0.97 | -0.28 | -0.04 |
| الإهلاك | 1.04 | 0.88 | 0.82 | 0.69 | 0.60 |
| **إجمالي الدين العام** | 69.28 | 69.38 | 67.85 | 65.59 | 63.82 |
| المحلي | 15.70 | 13.23 | 12.41 | 10.41 | 8.98 |
| الخارجي | 53.58 | 56.14 | 55.44 | 55.18 | 54.83 |

**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق).

وتعمل حكومة تونس حالياً على معالجة هذا الوضع وتحقيق الاستقرار فيه من خلال تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المالية. ومنذ عام 2016، أعادت النظر في ضريبة الدخل الشخصي والضريبة على القيمة المضافة. وقد حسنت هذه الإصلاحات إيرادات الحكومة من 21.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى حوالي 25 في المائة في عام 2018. لكن في ظل الزيادة الطفيفة في الإنفاق العام بنسبة 1 في المائة خلال الفترة نفسها، لم تكن الإصلاحات كافية لتخفيض العجز المالي إلى ما دون المستوى المستهدف البالغ 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، انخفض العجز المالي من 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى 5.2 في المائة في عام 2018، أي بنسبة 1.3 في المائة. ولكن هذا الانخفاض لم يكن كافياً لإعادة العجز الحكومي إلى مستوى عام 2015 قبل الإصلاحات المالية أي 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي سياق مجموعة ثانية من الإصلاحات، تبحث الحكومة في جهة النفقات من ميزانيتها، مع التركيز على إصلاح نظام الدعم. ففي عام 2018، شكل دعم الطاقة أكثر من 8 في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي، و48 في المائة من العجز العام، و2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 3-15). وتبرّر حصة الدعم الكبيرة من المالية العامة حاجة الحكومة إلى إصلاحه.

ولدراسة آثار حجم الزيادات في أسعار منتجات الطاقة في تونس، اعتمد المسح محاكاةً تنظر في خمسة سيناريوهات مختلفة لارتفاع الأسعار. فأجريت المحاكاة لتأثير ارتفاع أسعار منتجات الطاقة لخمس فئات خمسية تمثل على التوالي ارتفاعات بنسب 10 و20 و30 و40 و50 في المائة في سعر الكهرباء المتوسطة والعالية الجهد، وكذلك في أسعار المواد الهيدروكربونية (الغاز النفطي المسيّل، وزيت الغاز، وزيت الغاز 50، ومواد أخرى). وتفترض المحاكاة أن جميع التعديلات التي تجرى استجابة لاحتياجات الحكومة من التمويل تتم من خلال التغيير في الديون الداخلية، بحيث تبقى الديون الخارجية على حالها. وتدرس المحاكاة أثر هذه الارتفاعات على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الكلي، ولا سيما النمو، والتضخّم، والعجز المالي، وعلى القطاعات المختلفة. وقورنت نتائج المحاكاة مع إطار الاقتصاد الكلي الذي قدمه صندوق النقد الدولي في استعراضه الأخير (الجدول 3-2) والذي يفترض بقاء تلك الأسعار على حالها للسنوات الخمس المقبلة. فقد بيَّنت سيناريوهات بقاء الأسعار على حالها استقراراً في مستوى الأسعار، ومعدل البطالة، وسعر الصرف. كما بيَّنت انخفاض العجز الإجمالي خلال هذه السنوات من 8.57 إلى 6.93 نتيجة (أ) زيادة طفيفة في مجموع الإيرادات والمنح من 23.31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 24.88 في عام 2023، ترجع أساساً إلى ارتفاع إيرادات الضريبة على

**الشكل 3-16** آثار زيادة أسعار منتجات الطاقة على النمو والبطالة في تونس

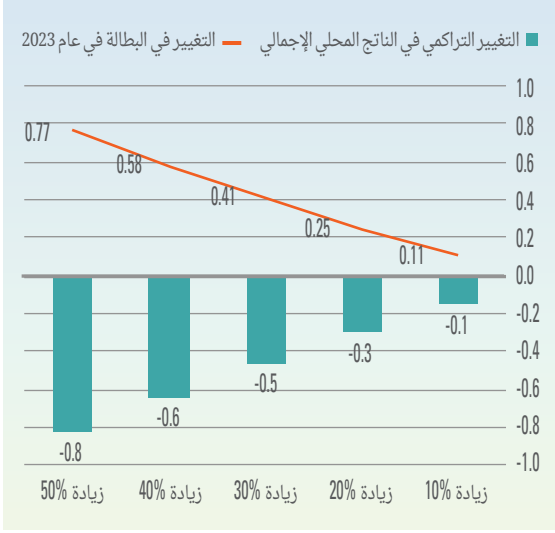


**الشكل 3-17** فجوة النمو في تونس

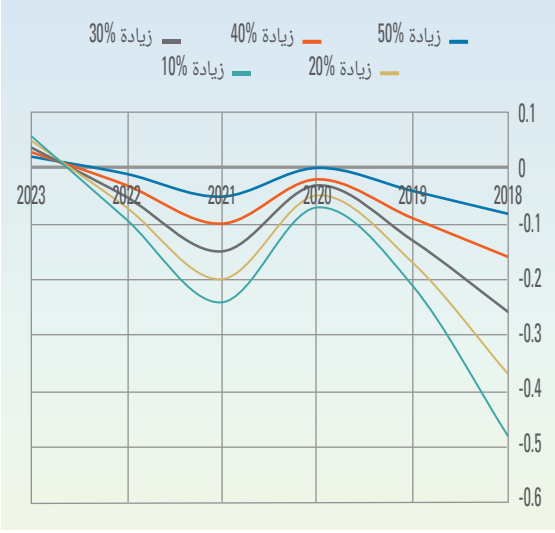


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بتونس.

القيمة المضافة، وإلى انخفاض طفيف في الإيرادات غير الضريبية من المنح والدعم (بما في ذلك رفع الدعم على الطاقة)؛ (ب) استقرار إجمالي النفقات وصافي الإقراض والإهلاك. وبالنتيجة، سيشهد البلد في حال بقاء الأسعار على حالها انخفاضاً في الاحتياجات من التمويل وتراجعاً في إجمالي الدين العام.

## (أ) الآثار على النمو

تبيّن المحاكاة أن ارتفاع أسعار منتجات الطاقة (الكهرباء المتوسطة والعالية الجهد) والمواد الهيدروكربونية (الغاز النفطي المسيّل وزيت الغاز وزيت الغاز 50) يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي لتونس. فكل زيادة بنسبة 10 في أسعار الطاقة تؤدي إلى خسارة نحو 0.2 نقطة مئوية في النمو، ليبلغ تراجع النمو نسبة 0.8 في المائة إزاء الارتفاع بنسبة 50 في المائة في أسعار الطاقة (الشكل 3-16). ونتيجة لهذا التباطؤ في النمو، يرتفع معدل البطالة بنفس النسبة تقريباً التي سجّلها الانخفاض في معدل النمو، ولكن وفقاً لنموذج أسي، مسجِلاً زيادة مقدارها 0.11 نقطة مئوية إزاء الزيادة الأولى في أسعار الطاقة بنسبة 10 في المائة، وصولاً إلى 0.77 نقطة مئوية عندما ترتفع أسعار الطاقة الإجمالية بنسبة 50 في المائة. وعلى وجه التحديد، مع كل زيادة في أسعار الطاقة بنسبة 10 في المائة وصولاً إلى الزيادة بنسبة 50 في المائة، يرتفع معدّل البطالة على التوالي بمقدار 0.11؛ و0.14؛ و0.16؛ و0.17؛ و0.19. وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات الاقتصادية تخفّف آثار هذه الصدمة.

وتقلّ الفروق في النمو بين المحاكاة والسيناريو المرجعي (الشكل 3-17) عند إجراء تعديلات على عوامل التوزيع. فمعدل النمو في نماذج المحاكاة لعام 2023 يفوق معدل النمو في السيناريو المرجعي. ففي السنة المرجعية 2018 لعمليات المحاكاة، يتراوح الأثر المباشر على معدل النمو لأي زيادة بالنسبة المئوية في أسعار الطاقة بين 2.32 في المائة (إذا بلغت الزيادة نسبة 10 في المائة) إلى 2.8 في المائة (إذا بلغت الزيادة نسبة 50 في المائة)، على غرار السنة المرجعية 2018. لكن بعد خمس سنوات، أي في عام 2023، يبدأ التأثير المضاعف للحوافز المالية بالظهور، ما يؤدي إلى أثر إجمالي على معدل النمو يفوق أثر النقطة المرجعية البالغ 4.2 في المائة، حيث

**الشكل 3-18** الآثار على التضخم في تونس

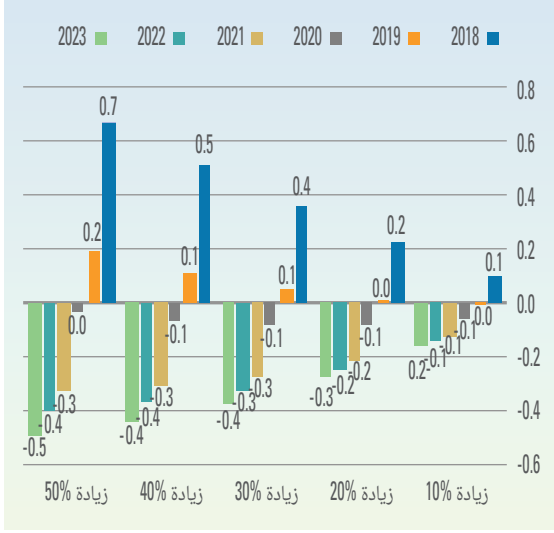


**الشكل 3-19** سعر الصرف في تونس

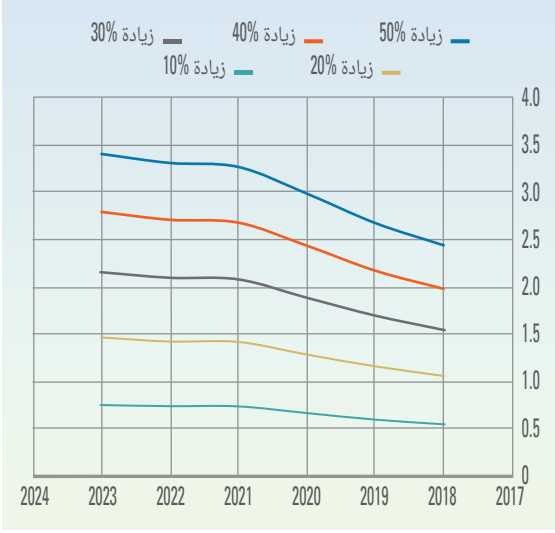


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بتونس.

يسجل معدل نمو يبلغ 4.26 في المائة إثر الزيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الطاقة، ومعدل نمو يفوق النقطة المرجعية إثر كل زيادة في الشرائح الخمسية لأسعار الطاقة.

## (ب) الآثار على التضخم

يقترن ارتفاع أسعار منتجات الطاقة في البداية بزيادة في التضخم (الشكل 3-18). ومع الزيادتين الأولى والثانية في أسعار الطاقة بنسبتَيْ 10 و20 في المائة، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بمقدار 0.1 و0.2 نقطة مئوية على التوالي في عام 2018. وازدادت أهمية الضغوط التضخمية عندما ارتفعت أسعار الطاقة بنسب 30 و40 و50 في المائة، بأثر مضاعف على متوسط السعر الإجمالي، لتصل الزيادة إلى 0.4 و0.5 و0.7 نقطة مئوية في عام 2018. لكن هذه الضغوط التضخمية وازنتها متغيرات خارجية، من شأنها احتواء التضخم وتحويله إلى انكماش في السنوات التالية. وبشكل خاص، أدى الانخفاض في العجز المالي الناجم عن انخفاض الإنفاق العام على الدعم والتحسن في الميزان التجاري، إلى تعزيز موقف الدينار مقابل العملات الأجنبية. وقد حدّ ارتفاع قيمة الدينار التونسي من حصة التضخم المستورد، وهو أثرٌ سيستمر في السنوات التالية (الشكل 3-19). وكلما ارتفعت أسعار الطاقة، ارتفعت أسعار الصرف وانخفضت الضغوط التضخمية. ويكون الارتفاع في سعر الصرف أكبر بحوالي خمس مرات إذا نتج من زيادة بنسبة 50 في المائة في أسعار الطاقة بالمقارنة مع زيادة بنسبة 10 في المائة. والزيادة بنسبة 50 في المائة مقارنة بنسبة 10 في المائة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بمقدار 3.4 نقطة، مقابل 0.7 نقطة، ما يؤدي إلى انخفاض في التضخم قدره 0.5 نقطة في عام 2023 بدلاً من انخفاض قدره 0.2 نقطة بالنسبة إلى الفئة الخمسية الأولى. وبالنتيجة، فأي زيادة في التضخم بمقدار 0.7 نقطة يتم تعويضها وتتحول إلى انخفاض في التضخم بمقدار 0.5 في خمس سنوات، ما يظهر ثغرة كبيرة في الآثار التضخمية بمقدار 1.2 نقطة، من حيث الحجم. ولا شك أن تأثير الزيادات الطفيفة في أسعار الطاقة على التضخم أقل من حيث الحجم. ومع ذلك، فتأثيرها الطويل الأجل على ارتفاع سعر الصرف والانكماش، مع ما يرافقها من ارتفاع في القدرة الشرائية، سيخفّ أيضاً، ليتراوح بين ارتفاع بمقدار 0.1 نقطة في الضغوط التضخمية إلى انكماش بمقدار 0.2 نقطة للشريحة الخمسية الأولى.

**الشكل 3-20** التغير في الإنفاق العام كمكافئ لنقاط الناتج المحلي الإجمالي في تونس

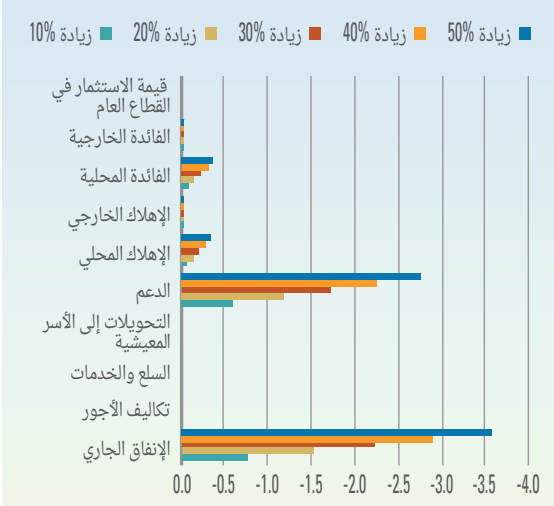


**الشكل 3-21** التغير في الإيرادات الحكومية كمكافئ لنقاط الناتج المحلي الإجمالي في تونس

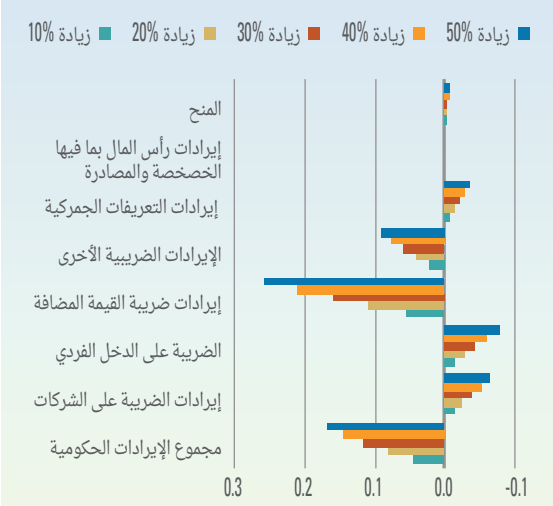


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بتونس.

**الشكل 3-22** التغير في احتياجات التمويل في تونس

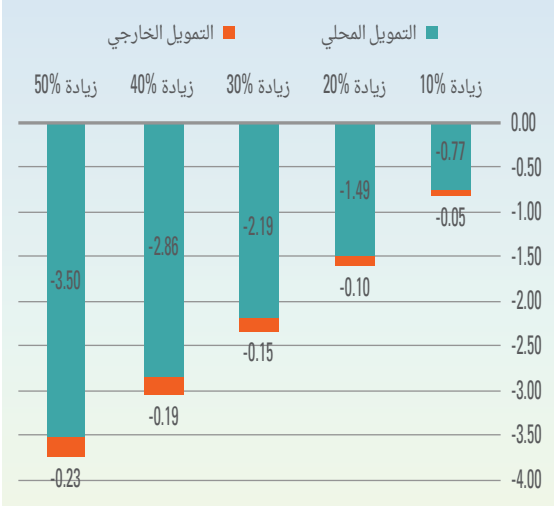


**الشكل 3-23** التغير في رصيد الدين النهائي في تونس

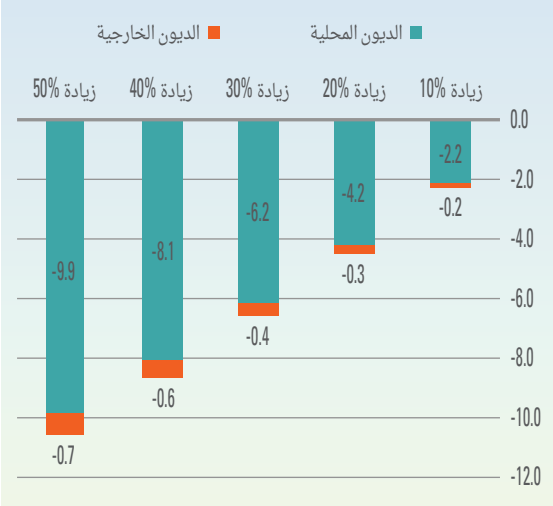


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بتونس.

## (ج) الآثار على المالية العامة

من حيث النفقات (الشكل 3-20)، يتبيّن أن الزيادة في أسعار منتجات الطاقة تقلّل من دعم الطاقة بما يوازي 0.6 إلى 3 نقاط تقريباً في الناتج المحلي الإجمالي عند زيادة أسعار الطاقة من الشريحة الخمسية الأولى إلى الخامسة. ويسهم تراجع الإنفاق المرتبط بتخفيض دعم الطاقة في انخفاض العجز، وبالتالي في الحد من أعباء الديون من حيث الفائدة والإهلاك. وبذلك تنخفض النفقات العامة للشرائح الخمسية بين ما يوازي نقطة إلى 4 نقاط من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن حيث الإيرادات الحكومية (الشكل 3-21)، يؤدي رفع أسعار الطاقة إلى ازدياد مجموع الإيرادات

**الشكل 3-24** التغير في الطلب القطاعي في تونس

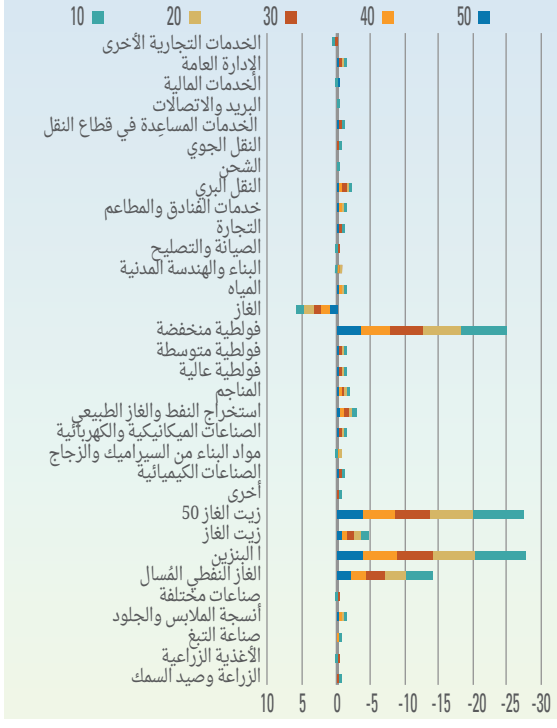


**الشكل 3-25** التغير في النواتج القطاعية في تونس

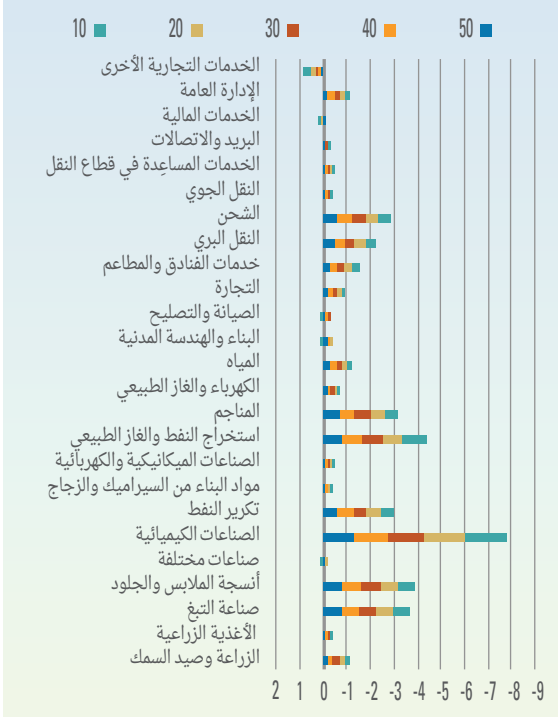


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بتونس.

**الشكل 3-26** التغير في الهوامش القطاعية في تونس

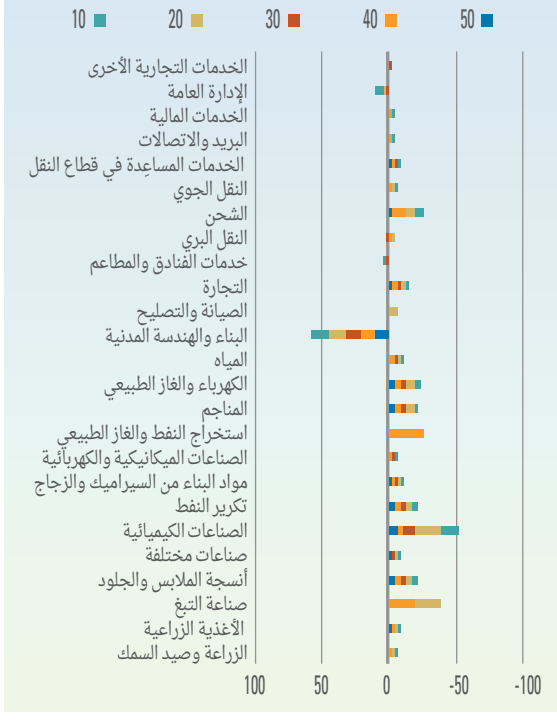


**الشكل 3-27** التغير في الطلب على اليد العاملة في تونس

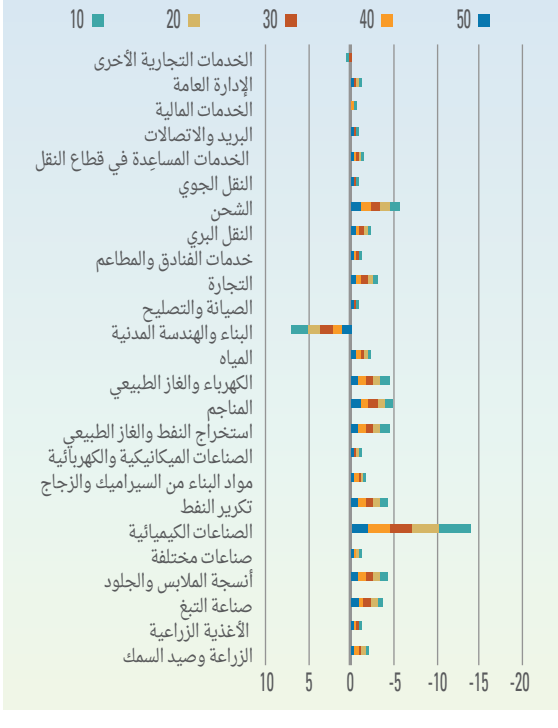


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بتونس.

العامة في مختلف الشرائح الخمسية. ويدل النموذج على أن تراجع النشاط الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة. ويبيّن الشكل 3-21 أن الضرائب على دخل الأفراد والشركات انخفضت بما يعادل 0.15 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي لكل زيادة بنسبة 50 في المائة في أسعار الطاقة. وفي المقابل، تؤدي الزيادة في أسعار الطاقة إلى زيادة أكبر في الضريبة على القيمة المضافة بما يعادل 0.1 إلى 0.3 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي غيرها من الضرائب غير المباشرة بما يعادل 0.2 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي. ويؤدي ارتفاع قيمة الدينار التونسي إلى انخفاض الدفع على الواردات بالعملات الأجنبية، وبذلك إلى انخفاض في الإيرادات الجمركية والمنح. وبشكل عام، تفوق الزيادة في إيرادات الضرائب غير المباشرة، ولا سيما عن طريق تحصيل الضريبة على القيمة المضافة، الانخفاض في إيرادات الضرائب المباشرة والتعريفات والمنح، فتؤدي إلى زيادة في مجموع الإيرادات بما يعادل 0.1 إلى 0.2 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويسهم الانخفاض في الإنفاق العام والاستقرار النسبي في الإيرادات، في الحد من العجز العام. وبما أن النموذج يفترض أن التمويل الخارجي (بالعملة الأجنبية) ثابت، يلاحَظ معظم الانخفاض في التمويل المحلي (الشكل 3-22). وفي الواقع، يلي كل زيادة إضافية في أسعار الطاقة من 10 إلى 50 في المائة انخفاضٌ ملحوظ في التمويل المحلي يتراوح بين 0.77 و3.5 نقطة، وهو أكبر بكثير من الانخفاض الطفيف في التمويل الخارجي الذي لا يتجاوز 0.05 إلى 0.23 نقطة عند حصول زيادات مماثلة في أسعار الطاقة. ونتيجة هذا الانخفاض في التمويل المحلي، ينخفض الاقتراض المحلي للحكومة، ما يتيح خفض الدين المحلي بقدر 2.2 نقطة لكل زيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الطاقة، وقد يصل الانخفاض إلى 10 نقاط تقريباً للزيادة بنسبة 50 في المائة في أسعار الطاقة. ويلاحظ انخفاض طفيف أيضاً في الديون الخارجية، بمعدل 0.2 نقطة وقد يصل إلى 0.7 نقطة من الشريحة الخمسية الأولى إلى الخامسة للزيادات في أسعار الطاقة، نتيجة ارتفاع قيمة الدينار التونسي (الشكل 3-23).

### (د) الآثار على القطاعات

آثار الحد من الإعانات المالية للطاقة على القطاعات معقدة للغاية. فوفقاً لدراسة Bacon and Kojima, 2006، تتسبب الزيادة في سعر الطاقة بأثر كبير على الطلب على الوقود والكهرباء. ويشير النموذج إلى انخفاض كبير في الطلب المحلي على معظم المنتجات المتأثرة بالإصلاح، ما يؤدي إلى إعادة توزيع الأسر المعيشية والشركات التجارية لنفقاتها للتعويض عن ارتفاع تكاليف الطاقة. والمنتج الوحيد الذي يزداد الطلب عليه هو الغاز لأنه لا يتأثر بانخفاض الدعم، ويستفيد من أثر الإحلال (الشكل 3-24).

ونتيجة لذلك، ستعدِّل الشركات نواتجها (الشكل 3-25) وستقلص هوامشها (الشكل 3-26). وستكون أكثر القطاعات تعرضاً للخسائر هي قطاعات النقل (النقل البري والبحري بالدرجة الأولى)، والقطاعات الصناعية (الصناعات الكيميائية، والتبغ، والأنسجة، ولكن أيضاً جميع الصناعات التي ترتبط مباشرة باستخراج النفط والغاز). وستؤدي تلك الخسائر إلى تراجع الطلب على اليد العاملة في معظم القطاعات، ما سيزيد معدلات البطالة، على النحو الموضح سابقاً، ولكن مع استثناء قطاعين مهمين هما التشييد والهندسة المدنية (الشكل 3-27). ولأن قطاع التشييد يتطلب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة، وخصوصاً من الذكور، يمكن لأثر هذا الإصلاح أن يتفاوت بين الرجال والنساء، ليفضي إلى تزايد في نسبة البطالة يطال النساء بدرجة أكبر.

### (ه) الآثار على التسوية المالية

يبين النموذج أن خفض دعم الطاقة يتيح حيزاً مالياً للحكومة التونسية. فقد افترضت مجموعة عمليات المحاكاة الأولى أن مبالغ «الوفورات» ستوجه بالكامل نحو الحد من العجز المالي، وهي

**الشكل 3-28** التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس

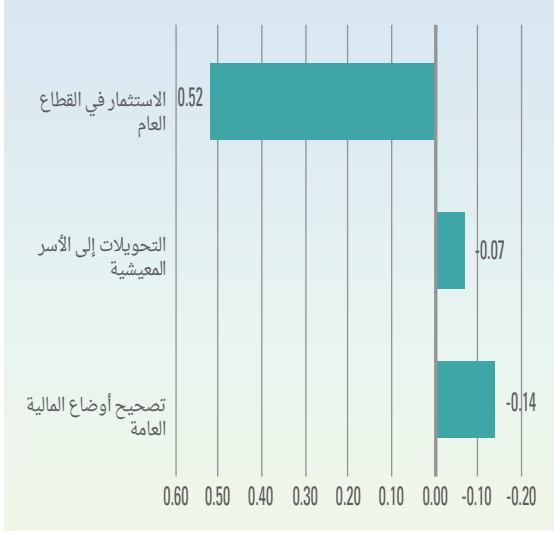


**الشكل 3-29** معدل البطالة في تونس (بالنسبة المئوية)

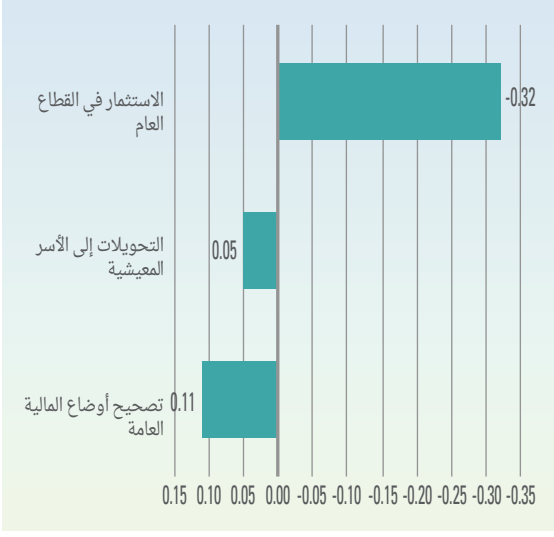


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد.

**الشكل 3-30** التغير النسبي في مؤشر الأسعار في تونس

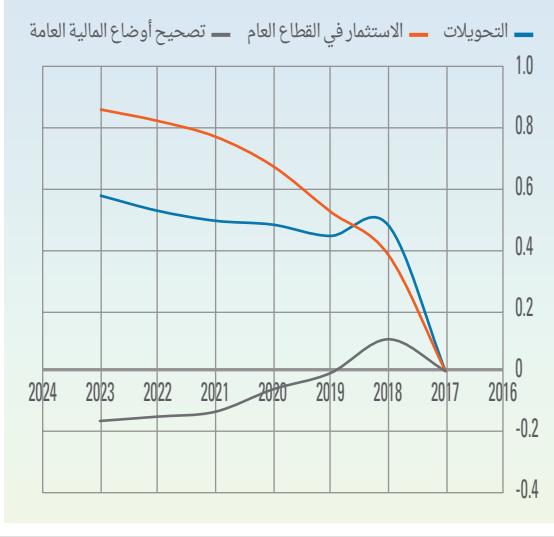


**الشكل 3-31** التغير النسبي في سعر الصرف في تونس

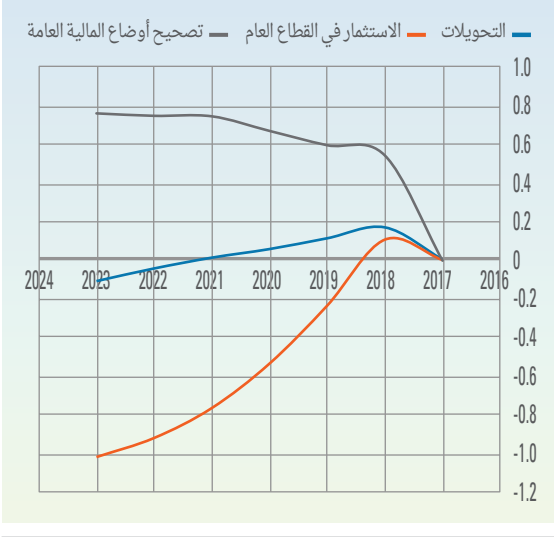


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد.

سياسة تعزز الاستدامة المالية، وتحد من المديونية، بيد أن لها أثراً سلبياً على النمو وخلق فرص العمل.

ولا شك في أن إزالة الدعم عن الوقود ستحسن ميزانية الحكومة، فهي توفر لها حيزاً إضافياً في الميزانية لتنفيذ سياساتها المالية المختلفة، على أن تعيد تخصيص ذلك الحيز الإضافي لكل قطاع بحسب ما يتطلبه الأمر. وفي هذا الخصوص، يمكن للحكومة اتباع سياسات بديلة تقضي إما بتحويل الوفورات إلى الأسر المعيشية في صورة مبالغ مقطوعة، أو باستخدامها لتمويل برامج إضافية للاستثمارات العامة. وتتضح آثار هذه السياسات البديلة من خلال عملية محاكاة لزيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الطاقة، فقد أسفرت المحاكاة عن نتائج ذات دلالات مفيدة جداً.

قد تكون آثار هذه السياسات البديلة على الاقتصاد الكلي متناقضة تماماً. فمن جهة، يمكن لزيادة الاستثمار العام أن تؤدي إلى تعزيز الأداء العالمي للاقتصاد التونسي، بحيث يزداد النمو الاقتصادي بنسبة 0.5 في المائة خلال فترة المحاكاة (الشكل 3-28)، وإلى خفض معدل البطالة بنسبة 0.32 في المائة (الشكل 3-29). لكن، ومن جهة أخرى، سيكون لإعادة توزيع «الوفورات» في شكل مبالغ مقطوعة للأسر المعيشية تأثير سلبي على النمو والبطالة لأنها لا تحفز على العمل. بيد أن هذه الآثار السلبية لا تضاهي، في أهميتها، تلك الناشئة عن سيناريو تصحيح أوضاع المالية العامة. والواقع أن تحويل الدفعات إلى الأسر المعيشية لن يحد النمو إلا بنسبة لا تتجاوز 0.07 في المائة، مقارنة مع نسبة 0.14 في المائة وفقاً لسيناريو تصحيح أوضاع المالية العامة. كما لن يزيد معدلاتِ البطالة إلا بنسبة 0.05 في المائة، مقارنة مع زيادة بنسبة 0.11 في المائة يتوقع أن يتسبب بها تصحيح أوضاع المالية العامة.

والآثار التي تتركها تلك السياسات البديلة على الأسعار هي أيضاً على العكس من الآثار التي يبيّنها سيناريو تصحيح أوضاع المالية العامة (الشكل 3-30). فتصحيح أوضاع المالية العامة يحسن ميزان مدفوعات البلد، ويقود إلى زيادة في قيمة الدينار التونسي وتخفيف ضغوطات التضخم بنحو 0.2 نقطة على الأمد البعيد؛ أما استخدام الحيز المالي الجديد لزيادة الاستثمار العام، فيؤدي إلى تدهور في الميزان التجاري، وبالتالي إلى خفض قيمة الدينار التونسي بنحو نقطة واحدة بالمقارنة مع العملات الأجنبية (الشكل 3-31). وبناءً

**الجدول 3-3** إطار الاقتصاد الكلي لسيناريو "بقاء الأمور على حالها" في المملكة العربية السعودية

| | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي | 1.9 | 1.9 | 2 | 2.1 | 2.2 | 2.4 |
| معدل البطالة (للمواطنين والمواطنات) | 12.8 | 12.8 | 12.8 | 12.8 | 12.8 | 12.8 |
| متوسط مستوى أسعار تصدير النفط | 70.7 | 69.5 | 65.4 | 62.5 | 60.5 | 59.2 |
| عدد السكان (بالملايين) | 33.2 | 33.9 | 34.5 | 35.2 | 35.9 | 36.7 |
| الإيرادات | 28.9 | 29.3 | 28.9 | 27.9 | 26.8 | 25.9 |
| الإيرادات من قطاع النفط | 20.0 | 19.3 | 18.0 | 16.9 | 16.0 | 15.2 |
| الإيرادات من غير قطاع النفط | 4.2 | 5.1 | 5.9 | 5.9 | 5.7 | 5.5 |
| الضرائب المباشرة | 1.2 | 1.2 | 1.2 | 1.2 | 1.2 | 1.3 |
| الضرائب غير المباشرة | 2.8 | 3.0 | 3.0 | 3.1 | 3.1 | 3.2 |
| الإيرادات الجمركية | 0.7 | 0.7 | 0.8 | 0.8 | 0.8 | 0.8 |
| النفقات | 27.2 | 25.5 | 25.8 | 26.0 | 25.9 | 26.0 |
| الأجور | 15.8 | 14.3 | 14.4 | 14.4 | 14.3 | 14.2 |
| السلع والخدمات | 4.9 | 5.0 | 5.1 | 5.2 | 5.3 | 5.4 |
| التحويلات إلى الأسر المعيشية | 6.2 | 5.8 | 5.8 | 5.8 | 5.7 | 5.8 |
| التحويلات إلى بقية بلدان العالم | 0.3 | 0.5 | 0.5 | 0.6 | 0.6 | 0.6 |
| الاستثمار العام | 8.0 | 7.9 | 8.1 | 7.9 | 7.7 | 7.5 |
| العجز | -6.3 | -4.2 | -5.1 | -6.1 | -6.8 | -7.5 |

المصدر: صندوق النقد الدولي، IMF, 2018e.

على ما سبق، لكلٍّ من ارتفاع الأسعار وتناقص قيمة العملة أثر مزدوج لا يستهان به على إحداث الضغوط التضخمية. ومن ناحية أخرى، فسياسة إعادة توزيع الحيز المالي الإضافي، من خلال تحويل مبالغ مالية إلى الأسر المعيشية، تحدث آثاراً على التضخم هي في موقع متوسط بين أثر تحفيز الطلب الذي تفضي إليه زيادة الاستثمار العام، وسيناريو تصحيح أوضاع المالية العامة. وفي الواقع، تُحدث التحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية زيادة في التضخم بنحو 0.6 نقطة، بينما يُحدث تصحيح أوضاع المالية العامة تناقصاً في التضخم بحوالي 0.2 نقطة. ولكن الآثار التضخمية لسياسة التحويلات تبقى أقل من الآثار التي يبيّنها سيناريو زيادة الاستثمار العام وهي زيادة في التضخم تبلغ 0.85 نقطة.

والحاصل أن الاستثمار العام هو، بالمجمل، أكثر السيناريوهات ربحية، وفقاً لمتغيرات أهداف الاقتصاد الكلي الأساسية التي تضعها الحكومة للمدى البعيد. فهذا الاستثمار يعزز معدلات النمو كما يخفض معدلات البطالة، حتى وإن صاحبته ضغوط تضخمية أعلى قليلاً تبلغ 0.25 نقطة. كما يوفر حافزاً مالياً للاقتصاد يتيح له التصدي لآثار انكماش الأنشطة الاقتصادية نتيجة تزايد أسعار الطاقة.

## 2- المملكة العربية السعودية

كان تأثير الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في عام 2014 شديداً على الاقتصاد السعودي. فبعدما سجل النمو الاقتصادي نسبة 5.3 في المائة في المتوسط بين عامي 2010 و2014، تراجع هذا النمو إلى متوسط لم يتجاوز 1.7 في المائة منذ عام 2015 (الشكل 3-32). ولكن يُتوقع أن ترتفع معدلات النمو مع تزايد إنتاج النفط نتيجة الإصلاحات. وقد تزايدت معدلات توظيف المواطنين السعوديين، ولا سيما النساء منهم، ولكن معدلات البطالة بينهم تزايدت أيضاً لتبلغ 12.8 في المائة في عام 2017. كما أدى استحداث ضريبة القيمة المضافة وارتفاع أسعار البنزين والكهرباء إلى تضخم متوقع في مؤشر أسعار الاستهلاك، بنسبة 3 في المائة في عام 2018، قبل أن يستقر عند نسبة 2 في المائة على المدى المتوسط[64].

يرتبط الأداء الاقتصادي والإيرادات المالية في المملكة العربية السعودية أشد الارتباط بأسعار النفط (الشكل 3-33). فقد تناقصت حصة عائدات النفط من الإيرادات الحكومية من 92 في المائة في عام 2011 إلى حوالي 70 في المائة في عام 2018. ووصل

**الشكل 3-32** تطور أداء النمو في الاقتصاد السعودي

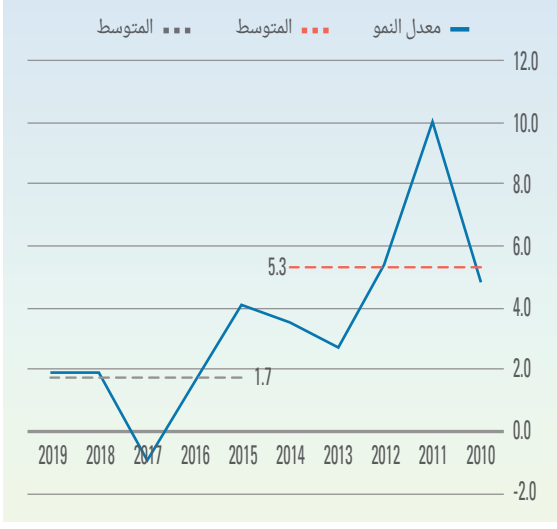


**الشكل 3-33** تطور المؤشرات المالية للاقتصاد السعودي

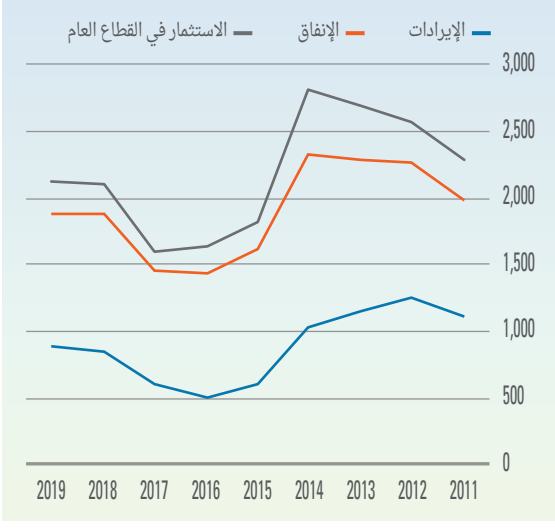


**المصدر:** IMF, 2018e.

العجز المالي في عام 2016 إلى 17.2 في المائة، في حين بلغ العجز الأولي في رصيد النفط غير المصدّر 44.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وسعت المملكة إلى معالجة هذا الوضع من خلال تنويع مواردها الحكومية، ففرضت ضريبة على القيمة المضافة في عام 2015. كما أجرت، في أوائل عام 2016، خفضاً كبيراً في دعم الوقود الأحفوري؛ فارتفعت أسعار البنزين بنسبة 50 في المائة، وأسعار الغاز الطبيعي بنسبة 67 في المائة؛ أما الإيثان، وهو من المخرجات الأساسية المستخدمة في قطاع البتروكيماويات، فشهد زيادة بنسبة 133 في المائة. وقد قلصت هذه التدابير نسبة العجز المالي إلى 9.3 في المائة في عام 2017، والعجز الأولي في رصيد النفط غير المصدّر إلى 38.6 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي. وكذلك، تناقص، في عام 2018، العجز الأولي في رصيد النفط غير المصدّر إلى 25 في المائة، وهي نسبة أقل من الذروة التي بلغها في عام 2014. ومن المتوقع أن يستمر العجز المالي في التقلص ليصل إلى 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، ومن ثمّ إلى 1.7 في المائة في عام 2019. لكن مع انخفاض أسعار النفط، يُتوقع أن تتسع فجوة العجز وأن يستمر تمويلها من خلال الجمع بين خفض الأصول والاقتراض المحلي والدولي[65].

وقد أعلنت الحكومة عن عزمها على مواصلة الرفع التدريجي لأسعار الطاقة إلى مستويات مرجعية بحلول عام 2025. ويُتوقع أن تشرع أسعار الغاز الطبيعي في التزايد في عام 2020؛ ويفترض أن تصل أسعار الغاز النفطي المسيّل والكيروسين إلى مستواها المرجعي في عام 2019؛ أما أسعار الديزل فيتوقع أن تشهد زيادة تدريجية بدءاً من عام 2019. وتأخرت خطط إصلاح أسعار المياه انتظاراً لحل مشاكل تتعلق بقراءة العدادات وإعداد الفواتير. وتشرف هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج على تقييم هذه المشاكل، وستجري دراسة بشأن الإمداد بالمياه يتوقع أن تساعد على بناء جداول جديدة لتعريفات المياه.

**الشكل 3-34** آثار زيادة أسعار منتجات الطاقة على النمو والبطالة في المملكة العربية السعودية

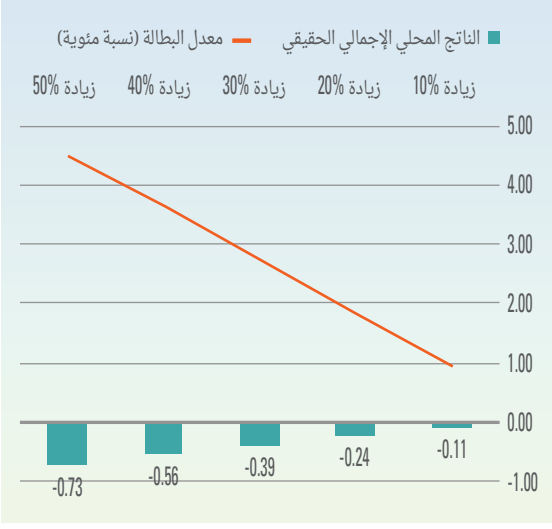


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

**الشكل 3-35** فجوة النمو في المملكة العربية السعودية

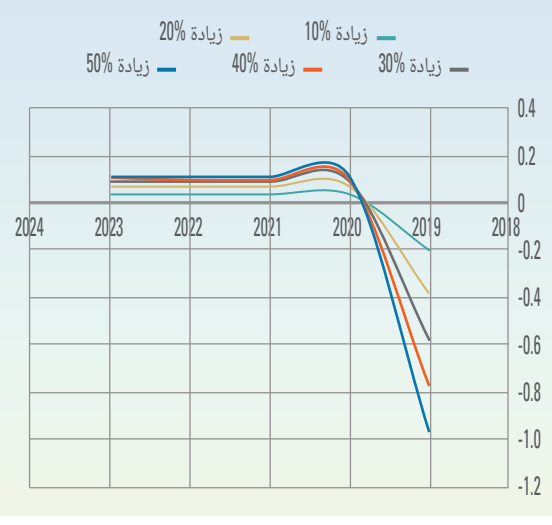


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

ولإجراء تقييم أولي للتبعات الاقتصادية والقطاعية لازدياد أسعار الطاقة على الاقتصاد السعودي، استخدم فريق الإعداد نموذجاً ديناميا ومتعدد القطاعات للتوازن العام القابل للحوسبة، ومحاكاة للصدمات نفسها التي نفذت في حالة تونس. واستخدم، كسيناريو مرجعي، الإطار الاقتصادي الكلي الذي قدمه صندوق النقد الدولي في استعراضه الصادر في آب/أغسطس 2018،

**الشكل 3-36** الطلب المحلي في المملكة العربية السعودية

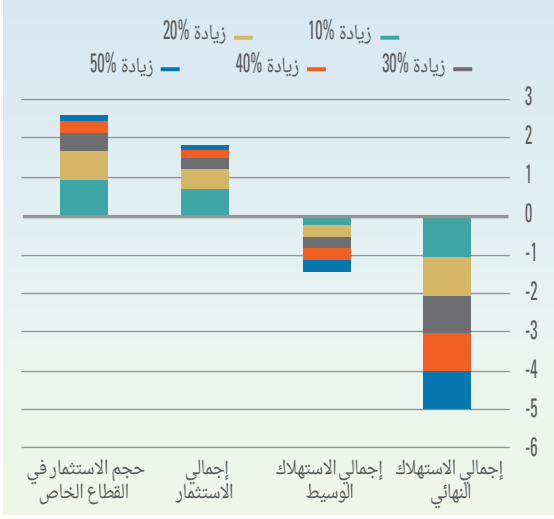


**الشكل 3-37** الآثار على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية

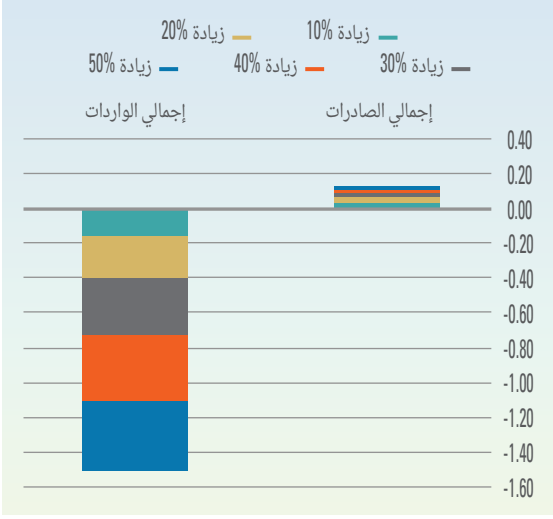


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

**الشكل 3-38** الآثار على التضخم في المملكة العربية السعودية

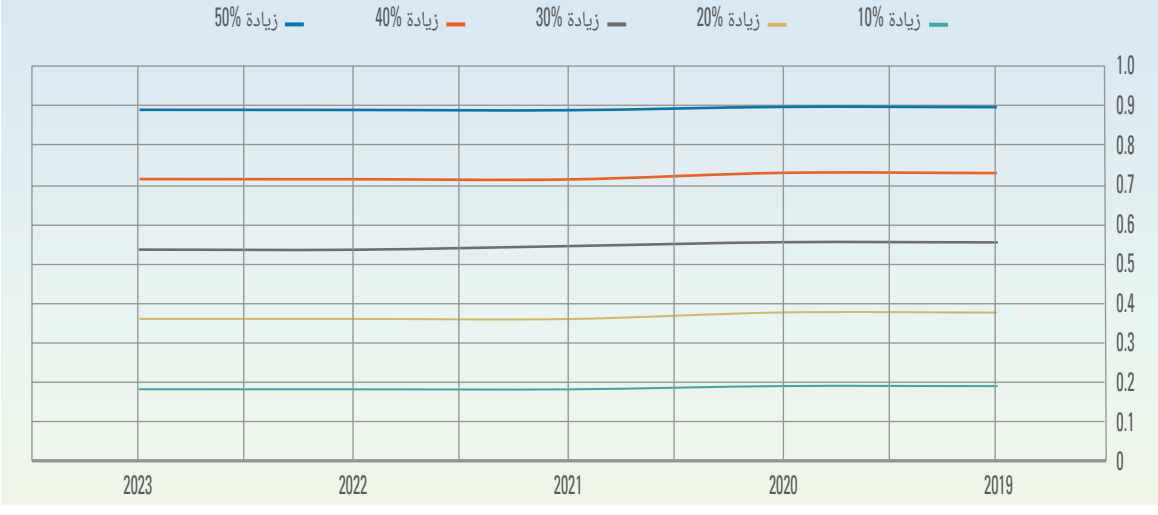


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

ولكن مع أخذ الإيرادات التي ستولدها إصلاحات أسعار الطاقة في الاعتبار. ويبيّن سيناريو بقاء الأمور على حالها المعروض في الجدول 3-3 انخفاضاً كبيراً في معدل أسعار تصدير النفط على مدى السنوات الخمس التالية، ما يؤدي إلى تراجع في إجمالي الإيرادات بسبب تراجع كبير في إيرادات النفط. ونتيجة لذلك، سيُخفَّض الإنفاق الحكومي الذي يشمل تخفيضاً لقيمة التحويلات إلى الأسر المعيشية وللنفقات العامة. غير أن تراجع الإيرادات يفوق اقتطاع النفقات، ما سيوسع فجوة العجز العام. ومع الزيادة المرتقبة في عدد السكان من 33.2 مليون نسمة إلى 36.7 مليون، يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 1.9 في المائة إلى 2.4 في المائة، دون تغير يذكر في معدل البطالة بين المواطنين والمواطنات.

### (أ) الآثار على النمو

تُظهر عمليات المحاكاة أن إصلاح دعم الطاقة، لدى إجرائه بهدف تصحيح أوضاع المالية العامة، يترك

تأثيراً سلبياً على النمو وإيجاد فرص العمل، ولا سيما للمواطنين والمواطنات.

وفي الواقع، تؤدي زيادة أسعار الطاقة بنسبتي 10 و20 في المائة إلى انخفاض متناسب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ 0.11 و0.24 نقطة مئوية على التوالي، في حين تؤدي أي زيادة إضافية على أسعار الطاقة إلى آثار أكثر سلبية على النمو: فزيادة أسعار الطاقة بنسبة 50 في المائة تدفع إلى مزيد من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ 0.73 نقطة مئوية (الشكل 3-34). وتتسبب هذه الضغوط الانكماشية إلى تزايد معدلات البطالة، فمقابل كل زيادة في أسعار الطاقة بنسبة 10 في المائة، سيرتفع معدل البطالة بنحو 1 في المائة، أي أن معدل البطالة سيزداد بنسبة 5 في المائة مقابل زيادة 50 في المائة في أسعار الطاقة.

وبيّنت سيناريوهات محاكاة الأسعار المختلفة فجوة واسعة في النمو في سنة التنفيذ الأولى 2019. ولكن، وبعد إجراء جميع التسويات، تضيق الفجوة ثانية إلى 0.1 نقطة مئوية فقط خلال السنوات الخمس التالية (الشكل 3-35).

## (ب) الآثار على الطلب

لزيادة أسعار الطاقة آثار سلبية على الاستهلاك النهائي لدى الأسر المعيشة، وكذلك على الاستهلاك الوسيط لدى الشركات. وفي الوقت نفسه، للتخفيف من أثر المزاحمة أثر إيجابي على الاستثمار الخاص (الشكل 3-36). فمن ناحية، تؤدي كل زيادة بنسبة 10 في المائة على أسعار الطاقة إلى انخفاض متناسب في الاستهلاك النهائي يبلغ 1 نقطة مئوية، بينما تؤدي زيادة أسعار الطاقة بنسب أعلى إلى انخفاض أكبر بعض الشيء في الاستهلاك الوسيط: فمع زيادة أسعار الطاقة بنسبتي 10 و50 في المائة يبلغ الانخفاض في الاستهلاك الوسيط 0.28 و0.35 نقطة مئوية على التوالي. ومن ناحية أخرى، ونتيجة لانخفاض أثر المزاحمة، يُستعاض عن تراجُع الإنفاق العام بازدياد الاستثمار الخاص، ما يؤدي إلى نتائج إيجابية على الاستثمار الإجمالي. ولذا، تؤدي زيادة بنسبة 10 في المائة على أسعار الطاقة إلى زيادة في الاستثمار الخاص بنقطة مئوية واحدة، وفي الاستثمار الإجمالي بما يبلغ 0.71 نقطة مئوية. ولكن الزيادات المرتفعة في أسعار الطاقة تثبط الآثار الإيجابية على الاستثمار بسبب تبعاتها الانكماشية الأقوى: فالزيادة بنسبة 50 في المائة في أسعار الطاقة تؤدي إلى زيادات بسيطة

**الشكل 3-39** التغير في الإنفاق العام كمكافئ لنقاط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية

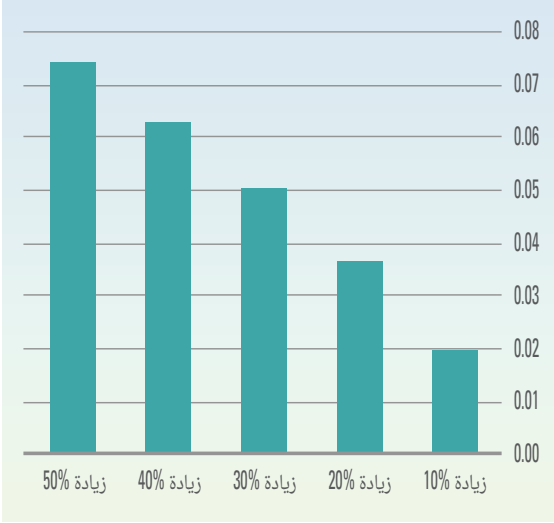


**الشكل 3-40** التغير في الإيرادات كمكافئ لنقاط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية

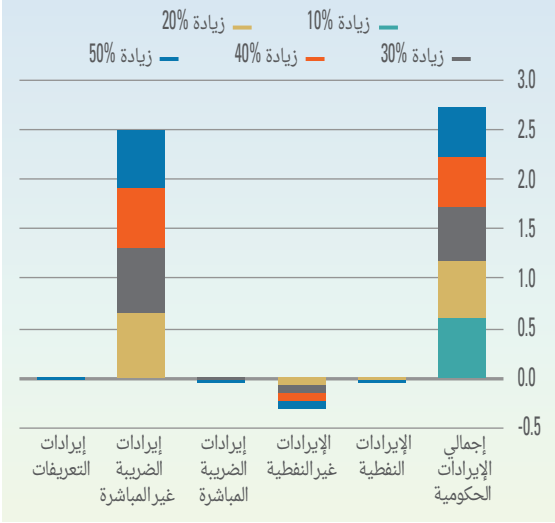


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

في الاستثمار العام بما يبلغ 0.15 نقطة مئوية، وفي الاستثمار الإجمالي بما يبلغ 0.11 نقطة مئوية.

وإذا ما ظل سعر صرف العملة على حاله، سيخفِّض تناقصُ كلٍّ من الاستهلاك النهائي والوسيط من حجم الواردات في البلد، وذلك بميلٍ حدي متزايد ينخفض في إطاره مجموع الواردات بما يبلغ 0.15 نقطة مئوية مقابل ازدياد بنسبة 10 في المائة في أسعار الطاقة، وبما يبلغ 0.32 نقطة مئوية مقابل ازدياد بنسبة 30 في المائة، وبما يبلغ 0.42 نقطة مئوية مقابل ازدياد بنسبة 50 في المائة (الشكل 3-37). ونتيجة لذلك تعمد الشركات إلى رفع حجم صادراتها للتعويض عن انخفاض الطلب المحلي، فيزداد مجموع الصادرات بما لا يتجاوز 0.02 نقطة مئوية مقابل كل زيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الطاقة، مقارنة مع انخفاضات ملحوظة في الواردات، ما يؤدي إلى ارتفاع العجز التجاري.

### (ج) الآثار على التضخم

لدى المملكة العربية السعودية نظام مثبّت لصرف العملة، ما يعني أن إصلاح الدعم لن يؤثر على أسعار الصرف، وأن الزيادة في أسعار الطاقة ستترجم بالكامل إلى ارتفاع في مؤشر الأسعار. وتستمر هذه الضغوط التضخمية خلال كامل السنوات الخمس التالية للإصلاح (الشكل 3-38). وتؤكد نتائج المحاكاة تأثير أسعار الطاقة الكبير على مجمل مستويات الأسعار. وفي الواقع، في حين تؤدي زيادة بنسبة 10 في المائة على أسعار الطاقة إلى ارتفاع في التضخم يبلغ 0.2 نقطة مئوية، تؤدي زيادة بنسبة 50 في المائة على أسعار الطاقة إلى ارتفاع في التضخم يبلغ 0.9 نقطة مئوية، ما يدل على ضغوط تضخمية ملحوظة تنجم عن المشكلة الكبيرة المتمثلة في انخفاض القوة الشرائية وما يليها من عواقب اقتصادية.

### (د) الآثار على المالية العامة

الأثر الإيجابي على التوازن المالي هو إحدى الفوائد الرئيسية لإصلاح دعم الطاقة. فتخفيض الإنفاق العام على الدعم يحرر موارد مالية تمكِّن الحكومات من زيادة الاستثمار في القطاعات الإنمائية الرئيسية، كالتعليم، والهياكل الأساسية إلخ. وتؤدي الزيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار الطاقة إلى رفع قيمة الاستثمار العام بما يبلغ 0.02 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي، والزيادة بنسبة 50 في المائة إلى ما يقارب 0.08 نقطة (الشكل 3-39).

**الشكل 3-41** التغير في احتياجات التمويل في المملكة العربية السعودية

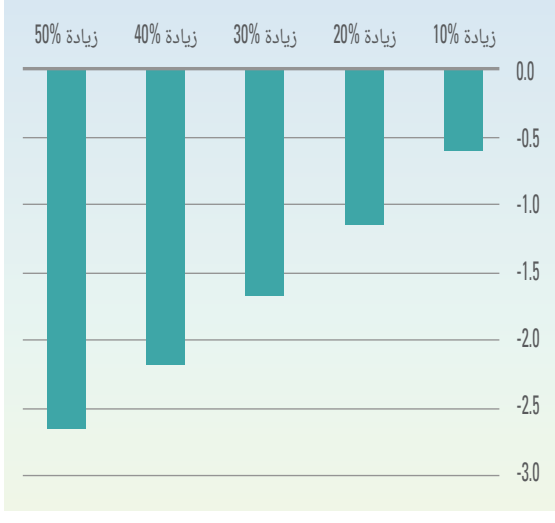


**الشكل 3-42** التغير في الاحتياطي الأجنبي في المملكة العربية السعودية

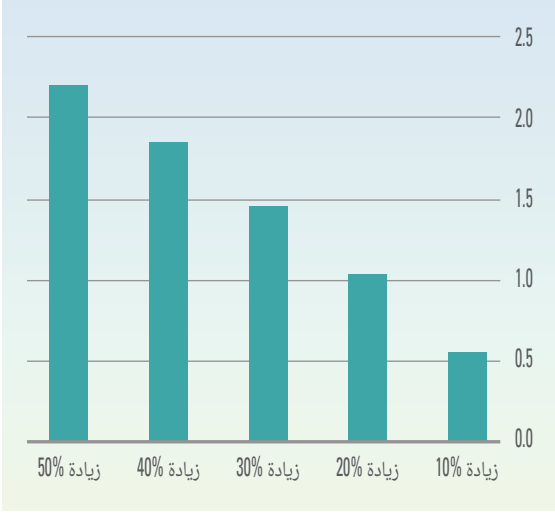


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

**الجدول 3-4** الأثر على الإنتاج والطلب، بحسب القطاع، في المملكة العربية السعودية

| | الإنتاج | | | | | الطلب | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | زيادة 10 في المائة | زيادة 20 في المائة | زيادة 30 في المائة | زيادة 40 في المائة | زيادة 50 في المائة | زيادة 10 في المائة | زيادة 20 في المائة | زيادة 30 في المائة | زيادة 40 في المائة | زيادة 50 في المائة |
| الزراعة والصيد والحراجة | -0.06 | -0.15 | -0.26 | -0.40 | -0.55 | -0.29 | -0.61 | -0.95 | -1.32 | -1.69 |
| صيد السمك | -0.38 | -0.79 | -1.23 | -1.69 | -2.17 | -0.39 | -0.80 | -1.25 | -1.71 | -2.20 |
| النفط الخام والغاز الطبيعي | 0.10 | 0.17 | 0.22 | 0.26 | 0.29 | -0.29 | -0.60 | -0.92 | -1.24 | -1.58 |
| أعمال التعدين والمحاجر الأخرى | 0.04 | 0.03 | 0.00 | -0.05 | -0.13 | -0.11 | -0.30 | -0.54 | -0.82 | -1.13 |
| تكرير النفط | 0.03 | 0.04 | 0.02 | -0.02 | -0.07 | -0.45 | -0.91 | -1.37 | -1.85 | -2.32 |
| القطاعات التصنيعية الأخرى | -0.23 | -0.52 | -0.84 | -1.19 | -1.57 | -0.09 | -0.27 | -0.50 | -0.78 | -1.10 |
| الكهرباء والغاز والمياه | -3.19 | -5.89 | -8.23 | -10.28 | -12.10 | -3.19 | -5.91 | -8.25 | -10.30 | -12.12 |
| البناء | 0.35 | 0.55 | 0.63 | 0.63 | 0.57 | 0.41 | 0.66 | 0.79 | 0.84 | 0.81 |
| تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات،واللوازم المنزلية الشخصية | -0.31 | -0.65 | -1.01 | -1.39 | -1.77 | -0.38 | -0.79 | -1.21 | -1.64 | -2.08 |
| الفنادق والمطاعم | -0.15 | -0.32 | -0.52 | -0.74 | -0.97 | -0.53 | -1.08 | -1.65 | -2.23 | -2.82 |
| النقل والتخزين والاتصالات | -0.47 | -0.97 | -1.49 | -2.03 | -2.59 | -0.45 | -0.92 | -1.40 | -1.91 | -2.42 |
| الوساطة المالية | -0.07 | -0.17 | -0.29 | -0.42 | -0.57 | -0.35 | -0.72 | -1.11 | -1.50 | -1.91 |
| إيجار العقارات وأنشطة الأعمال التجارية | -0.13 | -0.29 | -0.47 | -0.67 | -0.89 | -0.44 | -0.90 | -1.38 | -1.87 | -2.38 |
| الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي | -0.47 | -0.93 | -1.38 | -1.83 | -2.28 | -0.38 | -0.76 | -1.13 | -1.50 | -1.87 |
| التعليم | -0.40 | -0.80 | -1.19 | -1.59 | -1.99 | -0.37 | -0.74 | -1.11 | -1.48 | -1.85 |
| العمل الصحي والاجتماعي | -0.46 | -0.92 | -1.38 | -1.83 | -2.29 | -0.37 | -0.74 | -1.11 | -1.49 | -1.86 |
| أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى | -0.63 | -1.27 | -1.90 | -2.54 | -3.18 | -0.62 | -1.25 | -1.87 | -2.50 | -3.13 |
| الأسر المعيشية التي فيها أفراد موظفون | -0.97 | -1.95 | -2.94 | -3.92 | -4.91 | -0.97 | -1.95 | -2.94 | -3.92 | -4.91 |

**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

كما سترتفع الإيرادات الحكومية الإجمالية، نتيجة لخفض الدعم، بما يتراوح بين 0.5 و0.6 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي لكل زيادة بنسبة 20 في المائة على أسعار الطاقة (الشكل 3-40). ونتيجة لرفع معدلات ضريبة القيمة المضافة في إطار الإصلاحات، وبالتالي ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والسلع المختلفة، ستتزايد أيضاً العائدات جرّاء ضريبة المبيعات أو الضرائب غير المباشرة. وتلاحظ هذه الزيادة بدءاً من بلوغ الزيادة على أسعار الطاقة ما نسبته 20 في المائة، إذ تصل إلى مستويات تتخطى 0.6 نقطة مئوية من النتائج المحلي الإجمالي مقابل كل زيادة بنسبة 20 في المائة على أسعار الطاقة. وهذه الزيادة في عائدات الضرائب غير المباشرة ستفوق، وإلى حد كبير، الانخفاض الذي يكاد لا يذكر في عائدات النفط (0.01 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) والعائدات غير النفطية (0.08 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ما يرجح كفة تزايد الإيرادات العامة الإجمالية.

يخفض تزايد الإيرادات الحكومية مستوى المديونية وأعباء الدين، إذ يسفر خفض الدعم عن تناقص احتياجات التمويل، وذلك بما يبلغ 0.6 نقطة مئوية مقابل كل زيادة بنسبة 10 في المائة على أسعار الطاقة، وعن تناقص أكثر حدة مع الزيادات الأعلى على الأسعار (الشكل 3-41). وفي نهاية المطاف، ستخفض زيادة بنسبة 50 في المائة على أسعار الطاقة الحاجة إلى التمويل بأكثر من 2.5 نقطة مئوية. هذا الانخفاض في متطلبات التمويل سيزيد الموارد العامة المتاحة، وبالتالي الاحتياطي الأجنبي في البلد. فمقابل كل زيادة بنسبة 10 في المائة على أسعار الطاقة، سيزداد الاحتياطي الأجنبي بما يبلغ 0.55 نقطة مئوية (الشكل 3-42). وستبلغ هذه الزيادة في الاحتياطي الأجنبي نقطة مئوية واحدة مقابل زيادة بنسبة 20 في المائة على أسعار الطاقة، وتصل إلى 2.2 نقطة مئوية مقابل زيادة بنسبة 50 في المائة.

وغنيٌّ عن القول إن الوضع المالي سيتحسن نتيجة للإزالة التدريجية للدعم على الطاقة، إذ سيفضي ذلك إلى ازدياد الإيرادات الحكومية، وانخفاض احتياجات التمويل، وتعزيز الاحتياطي الأجنبي. وسيؤدي تحسن النمو، بدوره، إلى تعزيز القدرة على الاستثمار العام.

### (ه) الآثار على القطاعات

سيؤدي ارتفاع أسعار الطاقة الناشئ عن خفض دعم الطاقة، إلى تناقص الإنتاج والطلب في جميع القطاعات الاقتصادية (الجدول 3-4). وتمثل منتجات الطاقة عامل تكلفة رئيسي في مدخلات عملية الإنتاج، وتؤدي زيادة أسعارها إلى خفض العرض، وبالتالي الإنتاج، في جميع القطاعات، أي أن أسعار الطاقة تتناسب عكسياً مع الإنتاج. ومن البديهي أن تكون قطاعات الكهرباء والغاز والمياه هي الأشد تأثراً، وبصورة مباشرة. وسينخفض الإنتاج فيها بنسبة 3.19 في المائة مقابل ازدياد أسعار الطاقة بنسبة 10 في المائة، وبنسبة 12.10 في المائة مقابل ازدياد أسعار الطاقة بنسبة 50 في المائة. وتشييد المساكن هو ثاني أشد القطاعات تأثراً، نظراً لحصة هذا القطاع الكبيرة من الاستهلاك المحلي لمنتجات الطاقة، إذ سيتناقص إنتاج المساكن الخاصة، الذي يعمل فيه موظفون نظاميون، بنسبة تتراوح بين 1 و5 في المائة مقابل تزايد أسعار الطاقة بنسبتي 10 و50 في المائة. كما ستشهد الأنشطة المتعلقة بالمجتمعات المحلية والخدمات، علاوة على قطاعات النقل، انخفاضاً في الإنتاج، يبلغ نحو 3 في المائة مقابل زيادة أسعار الطاقة بنسبة 50 في المائة.

هذا التدني في الإنتاج يصاحبه انخفاض مماثل في الطلب في كل القطاعات، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات كافة، مع تأثر الطلب على الكهرباء والغاز والمياه، فضلاً عن الطلب الناشئ عن الأسر المعيشية، بالدرجة الأكبر. وسيعاني جانب الطلب في جميع القطاعات الأخرى من الآثار السلبية بدرجة تفوق جانب العرض. ويتمثل ذلك في قطاعي النفط الخام والغاز الطبيعي أكثر مما في سواهما، فهذان القطاعان هما الوحيدان اللذان لن يتأثر إنتاجهما سلباً بتزايد أسعار الطاقة، لكن، وخلافاً لحالة تونس، سيتناقص الطلب عليهما إلى درجة كبيرة تبلغ 1.5 في المائة في حال ازدياد أسعار الطاقة بنسبة 50 في المائة. ويرجع هذا الفرق إلى أن إصلاحات الدعم التي بدأت في المملكة العربية السعودية شملت جميع منتجات الطاقة، بخلاف ما جرى في تونس، ما يعني أن الأثر المتمثل بالاستعاضة بالغاز الطبيعي ليس موجوداً في المملكة العربية السعودية.

**الجدول 3-5** الأثر على مدفوعات عوامل الإنتاج، بحسب القطاع، في المملكة العربية السعودية

| توظيف السعوديين/ السعوديات | العمالة | | | | | معدل عائد رأس المال | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | زيادة 10 في المائة | زيادة 20 في المائة | زيادة 30 في المائة | زيادة 40 في المائة | زيادة 50 في المائة | زيادة 10 في المائة | زيادة 20 في المائة | زيادة 30 في المائة | زيادة 40 في المائة | زيادة 50 في المائة |
| الزراعة والصيد والحراجة | -1.15 | -2.33 | -3.53 | -4.76 | -6.00 | -1.12 | -2.24 | -3.36 | -4.50 | -5.63 |
| صيد السمك | -3.74 | -7.39 | -10.98 | -14.50 | -17.95 | -3.41 | -6.73 | -9.98 | -13.17 | -16.30 |
| النفط الخام والغاز الطبيعي | -0.08 | -0.16 | -0.24 | -0.32 | -0.40 | -0.16 | -0.29 | -0.41 | -0.52 | -0.62 |
| أعمال التعدين والمحاجر الأخرى | -0.48 | -1.05 | -1.68 | -2.37 | -3.10 | -0.53 | -1.11 | -1.73 | -2.39 | -3.06 |
| تكرير النفط | -0.80 | -1.62 | -2.46 | -3.30 | -4.15 | -0.82 | -1.63 | -2.43 | -3.22 | -4.01 |
| القطاعات التصنيعية الأخرى | -1.56 | -3.22 | -4.96 | -6.75 | -8.58 | -1.48 | -3.03 | -4.63 | -6.27 | -7.92 |
| الكهرباء والغاز والمياه | -11.17 | -19.96 | -27.05 | -32.89 | -37.80 | -10.03 | -18.01 | -24.51 | -29.92 | -34.49 |
| البناء | 0.87 | 1.32 | 1.43 | 1.29 | 0.96 | 0.66 | 0.97 | 1.01 | 0.84 | 0.50 |
| تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات، واللوازم المنزلية الشخصية | -1.65 | -3.29 | -4.91 | -6.52 | -8.12 | -1.56 | -3.09 | -4.59 | -6.06 | -7.52 |
| الفنادق والمطاعم | -0.98 | -1.98 | -2.98 | -4.00 | -5.03 | -0.97 | -1.93 | -2.88 | -3.83 | -4.77 |
| النقل والتخزين والاتصالات | -2.78 | -5.53 | -8.24 | -10.92 | -13.57 | -2.56 | -5.07 | -7.54 | -9.97 | -12.37 |
| الوساطة المالية | -1.02 | -2.05 | -3.08 | -4.12 | -5.16 | -1.01 | -1.99 | -2.97 | -3.93 | -4.89 |
| إيجار العقارات وأنشطة الأعمال التجارية | -1.35 | -2.71 | -4.08 | -5.45 | -6.82 | -1.30 | -2.58 | -3.85 | -5.11 | -6.36 |
| الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي | -0.52 | -1.02 | -1.52 | -2.01 | -2.49 | -0.55 | -1.08 | -1.57 | -2.05 | -2.51 |
| التعليم | -0.45 | -0.90 | -1.34 | -1.79 | -2.23 | -0.50 | -0.97 | -1.42 | -1.85 | -2.28 |
| العمل الصحي والاجتماعي | -0.64 | -1.28 | -1.91 | -2.53 | -3.15 | -0.67 | -1.31 | -1.92 | -2.52 | -3.09 |
| أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى | -1.22 | -2.41 | -3.59 | -4.75 | -5.89 | -1.18 | -2.31 | -3.41 | -4.48 | -5.52 |
| الأسر المعيشية التي فيها أفراد موظفون | -0.98 | -1.95 | -2.94 | -3.92 | -4.91 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |

**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

وهذا الانخفاض في العرض والطلب يؤثر سلباً على العمالة وعائدات رأس المال، إذ يؤدي إلى تدني الطلب على المدخلات، ما يسفر بدوره عن تزايد معدل البطالة، وانخفاض معدلات العائدات على رأس المال. ويظهر تصنيف مدفوعات عوامل الإنتاج بحسب القطاع انخفاضاً في معدلات التوظيف والعائدات على رأس المال في جميع القطاعات باستثناء قطاع التشييد، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة (الجدول 3-5). ويلاحظ، مرة أخرى، التزايد في معدلات البطالة في قطاع الإمداد بالكهرباء والغاز والمياه، إذ تتناقص معدلات التوظيف بنسبة 11 في المائة مقابل زيادة 10 في المائة على أسعار الطاقة، وبنسبة 40 في المائة مقابل زيادة 50 في المائة. وستواجه قطاعات صيد الأسماك والنقل والتخزين والاتصالات وقطاعات الصناعات التحويلية أيضاً انخفاضاً في كلٍّ من مدفوعات رأس المال والعمالة. وعلى الرغم من أن قطاع التشييد هو الوحيد الذي يشهد اتجاهاً إيجابياً في مدفوعات عوامل الإنتاج، لا تتجاوز الزيادة في معدلات التوظيف فيه، نتيجة تزايد أسعار الطاقة، نسبة 1 في المائة، وكذلك الأمر في معدلات العائدات على رأس المال. وهذا الأثر الإيجابي متدنٍّ للغاية مقارنة مع حجم الآثار السلبية التي تحملها زيادة أسعار الطاقة على التوظيف وعائدات رأس المال في القطاعات الأخرى. وبخلاف السيناريو التونسي، ليس التحيز ضد المرأة في مستويات البطالة باعثاً على القلق في هذا السياق، إذ يغيب عنصر التنوع في العديد من قطاعات السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية. ففي الواقع، ورغم الزيادة الكبيرة لمشاركة النساء السعوديات في القوة العاملة بين عامي 2000 و2017 (من 10.1 في المائة إلى 19.4 في المائة)، فهذه المعدلات لا تزال أقل بكثير من معدلات بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى والبلدان ذات مستوى الدخل المماثل. ويرتفع معدل البطالة بين النساء إلى 31 في المائة، والنسبة بين النساء المتعلمات أعلى بكثير من تلك التي بين نظرائهن من الذكور[66].

### (و) الآثار على التسوية المالية

لدعم الطاقة، إجمالاً، أثر إيجابي على التوازن المالي، إلا أنه يعيق النمو الاقتصادي ويزيد البطالة مع تدني النشاط الاقتصادي نتيجة انخفاض الطلب والإنتاج. وبالنظر إلى نظام سعر الصرف الثابت، ستنعكس آثار الزيادة في أسعار الطاقة، تلقائياً، في حدوث المزيد من التضخم. بيد أن حجم التغير في مؤشر الأسعار الناجم عن مختلف السيناريوهات هو ما يأخذه هذا التحليل في الاعتبار.

**الشكل 3-43** التغير في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية

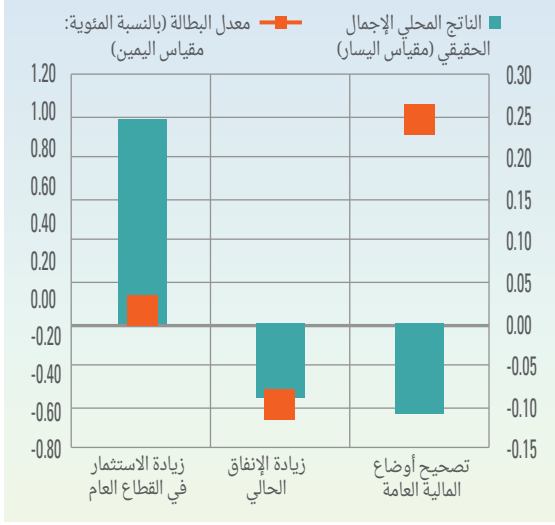


**الشكل 3-44** التغير النسبي في مؤشر الأسعار في المملكة العربية السعودية

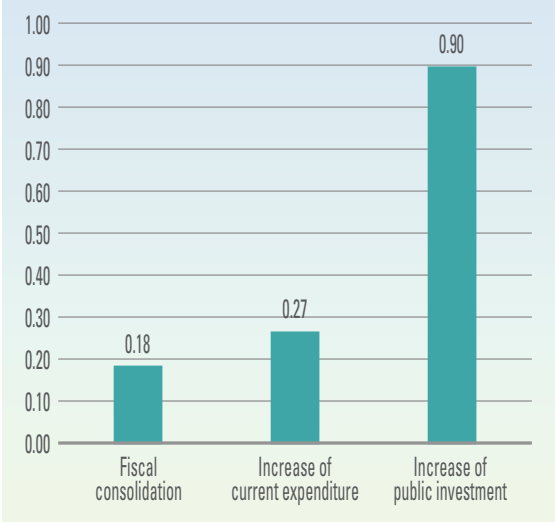


**المصدر:** محاكاة أجراها فريق الإعداد باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الخاص بالمملكة العربية السعودية.

ويظهر سيناريو تصحيح أوضاع المالية العامة، المبين في الشكل 3-43، انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ 0.11 نقطة مئوية، وزيادة في معدل البطالة يقارب الواحد في المائة (0.94 في المائة). وهذا السيناريو، مع ما يصاحبه من تباطؤ في النشاط الاقتصادي، يتسبب بأدنى الضغوط التضخمية على مؤشر أسعار الاستهلاك الذي سيرتفع بما يبلغ 0.18 نقطة (الشكل 3-44).

وإذا ما خصص هذا الحيز المالي الإضافي، مع ما يصاحبه من زيادة في الإيرادات، لزيادة النفقات الجارية عبر تحويل مبالغ مقطوعة إلى الأسر (وهو ما ليس متاحاً حالياً)، سيُحدث ذلك أثراً إيجابياً ملحوظاً يتمثل في التخفيف من معدل البطالة بما يبلغ 0.57 نقطة مئوية، بينما يستمر الأثر السلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي رغم تحسنه نسبياً بما يبلغ 0.02 نقطة مئوية مقارنة مع تصحيح أوضاع المالية العامة. ونتيجة لهذا الحافز، سيزداد التضخم، مع ارفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بما يبلغ 0.27 نقطة.

وفي نهاية المطاف، إذا وُجّه الميزان المالي المحسَّن نحو زيادة الإنفاق العام في قطاعات تعزز النمو، فسيسفر ذلك عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يبلغ 0.25 نقطة مئوية بسبب أثره القوي والمضاعف، علاوة على خفض معدل البطالة بما يبلغ 0.06 نقطة مئوية. ومن الواضح أن تعزيز هذه الحوافز المالية سيكون له الأثر الأبلغ على التضخم مع زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك بنحو 0.9 نقطة.

وعلى الرغم من أن قوة الآثار قد تختلف من بلد إلى آخر، يظهر النموذج المستخدم في هذه الدراسة، مرة أخرى، أن الاستثمار العام يبدو أنه السيناريو الأكثر ربحية، إذ يعزز النمو ويخفض البطالة، حتى وإن كان ذلك على حساب مزيد من التضخم. وهذه السياسة المالية التوسعية ستعزز النشاط الاقتصادي إلى حد يتجاوز آثار التباطؤ الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة.

## جيم- الخلاصة

تشير الأبحاث التي أجرتها الإسكوا إلى أن الدعم يحد من حوافز الاستثمار في توليد الطاقة وتوفيرها، ما يحول دون تطوير بنى الطاقة الأساسية وصيانتها. وعلاوة على ذلك، يؤدي دعم الطاقة إلى إضعاف الكفاءة في الصناعات بدلاً من تحفيز الإنتاجية والتنافسية، وإلى تشجيع التوجه نحو التصنيع الشديد الاعتماد على رأس المال على حساب الصناعات الكثيفة العمالة، مما يعرقل إيجاد فرص العمل[67].

تُظهر عمليات المحاكاة أن تخفيض الدعم عن الطاقة يُحدث حيزاً مالياً للحكومات. وإذا ما وُظفت مبالغ «الوفورات» كلها في الحد من العجز المالي، سيكون من الممكن تعزيز الاستدامة المالية، إلا أن ذلك سيؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

أما السياسات البديلة عن ذلك، فتقضي بتحويل مبالغ الوفورات إما إلى الأسر المعيشية في صورة مبالغ مقطوعة، أو استخدامها لتمويل برامج إضافية للاستثمارات العامة. ويختلف تأثير تطبيق هذه السياسات البديلة على النمو وإيجاد فرص العمل ومعدلات التضخم. فزيادة الاستثمارات العامة يمكن أن تحسن النمو وإيجاد فرص العمل، غير أن أثرها سلبي على التضخم وميزان المدفوعات، لأن هذه الزيادة ينبغي أن ترفق بزيادة الصادرات من السلع الرأسمالية. أما تحويل مبالغ مقطوعة إلى الأسر المعيشية، فيمكن أن تكون له آثار تقع في الوسط بين نتائج الخيارين: فأثرها على النمو وإيجاد فرص العمل أعلى من سيناريو الحد من العجز المالي، ولكنه أقل من أثر خيار الاستثمارات العامة.

ولا يأخذ النموذج الاقتصادي الكلي المستخدَم في الاعتبار الاستعاضة عن نوع وقود بآخر، ولا المنافسة، ولا أثر تحسين الكفاءة والوفورات في استخدام الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية ولدى الأسر المعيشية. ويمكن أخذ هذه الآثار في الاعتبار في دراسة لاحقة، على أن تُجرى تقييمات اقتصادية قياسية لتحديد الآثار الناجمة عن برامج كفاءة استخدام الطاقة على مستوى استهلاك الطاقة في كل

قطاع، ومن ثم تحديث النموذج بإدراج تقديرات هذه الآثار فيه من أجل سد الفجوة في هذا التحليل.

وفي إطار متابعة هذا التقرير، من المتوقع مواصلة التحقيق في موضوع سياسات دعم الطاقة وما يترتب عليها من آثار على الصعيد القطاعي. وسيتيح ذلك إجراء تقييم لأثر زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، وأثر استخدام التكنولوجيات النظيفة وتوسيع نطاق تدابير كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وإذا توفرت البيانات وأدوات النمذجة، يمكن لهذا التحليل أن يستكمل النمذجة الكلية التي أجريت في هذا المسح، وصولاً إلى تنقيح التوصيات المتعلقة بالسياسات التي ستقترح بناء عليه.

وقد اقترحت الإسكوا في التقرير الذي أصدرته عن هشاشة قطاع الطاقة في عام 2019، توصيات عدة تتصل بالسياسة العامة من أجل تخفيف آثار إصلاح دعم الطاقة[68] وتشمل ما يلي: (أ) تنويع مزيج الطاقة الوطنية وزيادة حصة الطاقة المتجددة؛ (ب) وإنشاء نظم مستدامة لإدارة جانب الطلب من الاستخدام المحلي للطاقة؛ (ج) وإعادة تحديد أولويات التنويع الاقتصادي الهيكلي؛ (د) وتنفيذ برامج تعديل كفاءة استخدام الطاقة على نطاق واسع في جميع القطاعات الاقتصادية؛ (هـ) وضمان التنفيذ الفعّال لمعايير وأنظمة أداء كفاءة الطاقة؛ (و) وزيادة استيعاب النظم العاملة خارج الشبكة، وفي الوقت نفسه تعزيز تجارة الطاقة الإقليمية.

ويمكن لهذه التوصيات أن تبين لصانعي وصانعات السياسات في المنطقة العربية أن الحيّز المالي الذي تولده إصلاحات دعم الطاقة، إذا ما استُخدم لتمويل بعض توصيات السياسة العامة المقترحة أعلاه، وذلك من خلال اختيار الأنسب من البنى الأساسية، والتكنولوجيات، وممارسات الحوكمة والإدارة المستدامة، سيكون لهذه الخيارات دور أساسي في التصدي لأي آثار تتسبب بها إصلاحات دعم الطاقة، وستسرع تعميم الإدارة المستدامة للطاقة.

# الحواشي

## الفصل 1

1. فرق العائد على السندات السيادية المقومة بالدولار الأمريكي هو فرقُ العائد بين هذه السندات وسندات خزينة مرجعية في الولايات المتحدة تُستَحق في التاريخ نفسه. ويحسب الفرق بنقاط الأساس.
2. "الوظائف الصغيرة الهامشية الأجر" مصطلح ابتُكر في ألمانيا للإشارة إلى نوع من الوظائف الهامشية التي تتسم بدوام جزئي وأجرٍ متدنٍ. وقد حدد القانون هذا الأجر بما لا يتجاوز 450 يورو، مع الإعفاء من ضريبة الدخل.
3. لمزيد من التفاصيل: International Labour Organization (ILO), 2019b.
4. لمزيد من التفاصيل: International Energy Agency (IEA), 2019.
5. في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، منحت الولايات المتحدة إعفاءات لمدة 180 يوماً إلى ثمانية بلدان تستورد النفط الإيراني هي إيطاليا، وتايوان، وتركيا، والصين، وكوريا الجنوبية، والهند، واليابان، واليونان.
6. في كانون الثاني/يناير 2019، أعلنت الولايات المتحدة عن عقوبات تقضي بتجميد أصول شركة النفط الحكومية الفنزويلية (PDVSA)، التي كانت تشحن حوالي 0.5 مليون برميل في اليوم إلى الولايات المتحدة، أي ما يعادل 41 في المائة من إجمالي صادرات النفط الفنزويلية.
7. لمزيد من التفاصيل: IEA, 2018.
8. لمزيد من التفاصيل: General Administrator of Customs of the People's Republic of China, 2018; and Trade Statistics of Japan Ministry of Finance, 2018.
9. لمزيد من التفاصيل: International Fertilizer Association (IFA), 2019.
10. لمزيد من التفاصيل: National Development and Reform Commission, 2016.
11. في آب/أغسطس 2016، نشأ نزاع دبلوماسي بين الولايات المتحدة وتركيا إثر احتجاز قس أمريكي وشراء عتاد عسكري روسي، ما ساهم في خفض قيمة الليرة التركية وتراجع تركيا في تقييم الجدارة الائتمانية.
12. لمزيد من التفاصيل: وثيقة الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2018/TP.8.

## الفصل 2

13. يقدر معامل الارتباط الإيجابي والمرتفع بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وتغير سعر برنت على مدى الأعوام الثلاثين الأخيرة على النحو التالي: 91.9 للإمارات العربية المتحدة، و79.9 للبحرين، و84.7 لعُمان، و86.2 لقطر، و55.9 للكويت، و87.9 للمملكة العربية السعودية، و92.2 لبلدان مجلس التعاون الخليجي ككل.
14. يقيس مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة 24 سوقاً ناشئة تتراوح رؤوس الأموال فيها بين كبيرة ومتوسطة. Morgan Stanley Capital International, 2019.
15. وفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، تم توقيع 12,949 عقد رهن عقاري بقيمة 5,653 مليار ريال سعودي (1.507 مليار دولار) في أيار/مايو 2019، وهي زيادة بنسبة 212 في المائة في الحجم وبنسبة 122 في المائة في القيمة، مقارنةً بشهر أيار/مايو من العام السابق.
16. تُطبّق البلدان ترتيبات مختلفة لسعر الصرف. البلدان التي تعتمد أسعار صرف ثابتة تشمل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، وليبيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. والبلدان التي تعتمد أسعار صرف مرنة هي تونس، والسودان، والصومال، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، واليمن. وفي حالتي الجزائر والجمهورية العربية السورية، لا تتطابق أنظمة سعر الصرف مع معايير أي من الفئات الأخرى، وتشمل ترتيبات تتميز بتحولات متكرّرة في السياسات. لمزيد من التفاصيل: دراسة الإسكوا E/ESCWA/EDID/2018/1.
17. البنك الدولي World Bank, 2019g.
18. البنك الدولي World Bank, 2019h.
19. معدل بطالة الشباب العربي، الفئة العمرية 15-24 سنة.
20. البنك الدولي World Bank, 2019g.
21. تضم المنطقة العربية 422.7 مليون نسمة يمثلون 5.5 في المائة من سكان العالم، وبلغت نسبة نمو السكان 1.9 في المائة في عام 2018.
22. البنك الدولي World Bank, 2019d.
23. البحرين، مجلس التنمية الاقتصادية، دون تاريخ.
24. منظمة العمل الدولية ILO, n.d.
25. Keen, 1998.
26. منظمة العمل الدولية ILO, n.d.
27. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/EC.6/2019/11.
28. El Masaiti, 2017.
29. من المنهجيات الممكن استخدامها لتصنيف السياسات المعنية بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر باعتبارها حاجزاً أمام مشاركة المرأة في سوق العمل، مقاربة أطلقتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وتقضي بما يلي: الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر (بتنفيذ مثلاً مسوح عن استخدام الوقت تعطي فكرة عن نطاق أعمال الرعاية وخصائصها وكيف تؤثر على مشاركة المرأة في القوى العاملة)؛ وخفضها (بالاستثمار مثلاً في البنى الأساسية المتصلة بالرعاية)؛ وإعادة توزيعها (مثل إجازة الأبوة). Swedish International Development Cooperation Agency, 2019.

30. اليونسكو UNESCO, n.d.
31. المملكة العربية السعودية، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2019.
32. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD, 2018.
33. Kagan, 2017.
34. نسبة العمال المهاجرين من مجموع العاملين.
35. منظمة العمل الدولية ILO, 2018.
36. منظمة العمل الدولية، 2011.
37. المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum, 2018.
38. الاتحاد البرلماني الدولي IPU, 2019a.
39. الاتحاد البرلماني الدولي IPU, 2019b.
40. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/ECW/2018/Brief.1.
41. دراسة الإسكوا E/ESCWA/SDD/2018/1.
42. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.2.
43. UNFPA, 2016.

## الفصل 3

44. الوكالة الدولية للطاقة IEA, 2017a.
45. صندوق النقد الدولي IMF, 2017.
46. صندوق النقد الدولي، 2018أ.
47. دراسة الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2019/1.
48. صندوق النقد الدولي IMF, 2018b.
49. صندوق النقد الدولي IMF, 2017.
50. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.5.
51. سدرالفيتش وآخرون، ص. 15-16.
52. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/EDID/2019/WP.9.
53. المرجع نفسه.
54. قُسمت عيّنة الأسر المعيشية إلى خمس مجموعات: الأولى هي الأفقر والخامسة هي الأغنى.
55. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/EDID/2019/WP.9.
56. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.5.
57. قيست بالفارق بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية للوقود والكهرباء في البلدان العربية.
58. الفرق في أسعار الوقود هو الفرق بين الأسعار الدولية وتلك المحلية.
59. صندوق النقد الدولي IMF, 2019b.
60. صندوق النقد الدولي IMF, 2018b.
61. المرجع نفسه.
62. صندوق النقد الدولي، IMF, 2018d.
63. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.5.
64. صندوق النقد الدولي، 2018ب.
65. المرجع نفسه.
66. صندوق النقد الدولي IMF, 2018b.
67. وثيقة الإسكوا E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.5.
68. دراسة الإسكوا E/ESCWA/SDPD/2019/1.

# المراجع

## بالعربية


البحرين، مجلس التنمية الاقتصادية (دون تاريخ). ستارت أب بحرين. https://bahrainedb.com/business-bahrain/?lang=ar-opportunities/startup.

سدرالفيتش، كارلو، وآخرون (2014). إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (2018أ). آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. واشنطن.

_____ (2018ب). المملكة العربية السعودية: مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ ومرفق المعلومات، التقرير القطري رقم 263/18. واشنطن.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (دون تاريخ). برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا.

_____ (2017أ). إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية. E/ESCWA/EDID/2017/4. بيروت.

_____ (2017ب). المجتمع العربي: مجموعة الاحصاءات والمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية، العدد رقم 13. E/ESCWA/SD/2017/5. بيروت.

_____ (2017ج). المرأة: الآفاق العربية في عام 2030. E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.2. بيروت.

_____ (2018أ). الإعاقة في المنطقة العربية 2018. E/ESCWA/SDD/2018/1. بيروت.

_____ (2018ب). تقرير الحوكمة العربية الثالث: التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع. E/ESCWA/ECRI/2017/4. بيروت.

_____ (2018ج). تقرير السكان والتنمية، العدد 8: آفاق الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية. E/ESCWA/SDD/2017/3. بيروت.

_____ (2018د). تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرّك للنمو والتنمية. E/ESCWA/EDID/2017/6. بيروت.

_____ (2018ه). مجمعات العلوم والتكنولوجيا: الآفاق العالمية وتجربة المنطقة العربية. E/ESCWA/SDPD/2018/TP.8. بيروت.

_____ (2018و). مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017-2018. E/ESCWA/EDID/2018/1. بيروت.

_____ (2018ز). المرأة في القضاء: خطوة باتجاه العدالة بين الجنسين. E/ESCWA/ECW/2018/Brief.1. بيروت.

_____ (2019أ). إعادة النظر في معوقات مشاركة المرأة في الاقتصاد في المنطقة العربية، اللجنة التنفيذية، الاجتماع السادس، مراكش المغرب، 15-16 حزيران/يونيو. E/ESCWA/EC.6/2019/11.

_____ (2019ب). بوابة المعلومات الإحصائية. استرجعت في 15 تموز/يوليو 2019.

_____ (2019ج). الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية. E/ESCWA/SDPD/2019/1. بيروت.

مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2015). مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي مصر 2015. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ المجلس القومي للمرأة.

المملكة العربية السعودية، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (2019). المملكة العربية السعودية، رؤية 2030. الرياض.

منظمة العمل الدولية (2011). الاتفاقية رقم 189 - اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011. مؤتمر العمل الدولي.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (دون تاريخ). إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/ending-violence-against-women. استرجعت في 12 تموز/يوليو 2019.


## بالإنكليزية


Arab Monetary Fund (n.d.). Markets performance, stock market capitalization. Available at https://www.amf.org.ae/sites/default/files/history/prv_yearly_summary.htm. Accessed on 20 June 2019.

Bacon, Robert, and Masami Kojima (2006). Coping with Higher Oil Prices. Washington, D.C.: World Bank. Available at http://siteresources.worldbank.org/INTOGMC/Resources/higheroilpricesuneditedjune2006.pdf.

Bank for International Settlements (BIS) (n.d.). Locational banking statistics. Available at https://stats.bis.org/statx/toc/LBS.html. Accessed on 20 June 2019.

Board of Governors of the Federal Reserve System (BGFRS) (2019a). Foreign exchange rates. Available at https://www.federalreserve.gov/releases/h10/hist/default.htm. Accessed on 1 February 2019.

_____ (2019b). Open market operations. Available at https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/bst_openmarketops.htm. Accessed on 15 May 2019.

_____ (2019c). Treasury constant maturities data. Available at https://www.federalreserve.gov/datadownload/Choose.aspx?rel=H15. Accessed on 15 May 2019.

Dadush, Uri (2019). Youth unemployment in the Middle East and North Africa, and the Moroccan case. Economics Discussion Paper, No 2019-4. Kiel, Germany: Kiel Institute for the World Economy.

Deutsche Bundesbank (2019). Time Series Databases, ECB interest rates for main refinancing operations. Available at https://www.bundesbank.de/en/statistics/time-series-databases. Accessed on 16 May 2019.

El Masaiti, Amira (2017). Public VS private sectors: who earns more in Morocco? 27 December. Available at https://www.moroccoworldnews.com/2017/12/237324/public-private-sectors-morocco/.

ElSafty, Madiha (2005). Gender inequalities in the Arab world: religion, law, or culture. Jura Gentium. Available at https://www.juragentium.org/topics/islam/mw/en/elsafty.htm.

Federal Reserve Bank of St. Louis (2019). 3-Month London interbank offered rate (LIBOR), based on U.S. Dollar. Available at https://fred.stlouisfed.org/series/USD3MTD156N. Accessed on 9 May 2019.

General Administrator of Customs of the People's Republic of China (2018). China's major exports by quantity and value, October 2018 (in USD). Available at http://english.customs.gov.cn/Statics/ea2428a3-08bf-408a-8be8-8a8d9400f7ca.html.

International Energy Agency (IEA) (2017a). Fossil-fuel consumption subsidies are down, but not out, 20 December. Available at https://www.iea.org/newsroom/news/2017/december/commentary-fossil-fuel-consumption-subsidies-are-down-but-not-out.html.

_____ (2017b). World Energy Outlook 2018, fossil-fuel subsidies. Available at https://www.iea.org/weo/energysubsidies/.

_____ (2018). Gas 2018: Analysis and forecasts to 2023. Paris. Available at https://www.iea.org/gas2018/.

_____ (2019). Oil 2019: Analysis and Forecasts to 2024. Paris. Available at https://www.iea.org/oil2019/.

International Fertilizer Association (IFA) (2019). IFA short-term fertilizer outlook 2018-2019. IFA Strategic Forum, 13-14 November, Beijing. Paris. Available at https://api.ifastat.org/reports/download/12539.

International Gas Union (2019). 2019 World LNG Report. Barcelona. Available at https://www.igu.org/sites/default/files/node-news_item-field_file/IGU%20Annual%20Report%202019_23%20loresfinal.pdf.

International Labour Organization (ILO) (n.d). Employment promotion. Available at https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/employment-policy/lang--en/index.htm. Accessed on 10 July 2019.

_____ (2017). World Social Protection Report 2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals. Geneva. Available at https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_604882/lang--en/index.htm.

_____ (2018). ILO Global Estimates on International Migrant Workers: Results and Methodology, 2nd edition. Geneva. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_652001.pdf.

_____ (2019a). ILOSTAT Database. Available at https://ilostat.ilo.org. Accessed on 12 June 2019.

_____ (2019b). World Employment and Social Outlook Trends 2019. Geneva. Available at https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2019/WCMS_670542/lang--en/index.htm.

International Monetary Fund (IMF) (2017). If not now, when? energy price reform in Arab countries. Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, April 2017, Rabat, Morocco. Available at https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/06/13/if-not-now-when-energy-price-reform-in-arab-countries.

_____ (2018a). Arab Republic of Egypt: 2017 Article IV Consultation, Second Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, and Request for Modification of Performance Criteria-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt. IMF Country Report, No. 18/14. Washington, D.C.

_____ (2018b). Balance of Payments and International Investment Position Statistics (BOP/IIP). Available at https://data.imf.org/?sk=7A51304B-6426-40C0-83DD-CA473CA1FD52. Accessed on 15 July 2019.

_____ (2018c). International Financial Statistics (IFS). Available at https://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B. Accessed on 15 July 2019.

_____ (2018d). Tunisia: 2017 Article IV Consultation and Second Review Under the Extended Fund Facility, and Request for Waivers of Nonobservance of Performance Criteria, and Rephasing of Access. IMF Country Report, No. 18/120. Washington, D.C.

_____ (2019a). Direction of Trade Statistics Database (DOTs). Available at https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85. Accessed on 15 July 2019.

_____ (2019b). Regional Economic Outlook: Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan. April 2019. Washington, D.C.

_____ (2019c). United Arab Emirates: 2018 Article IV Consultation-Press Release, Staff Report; and Statement by the Executive Director for the United Arab Emirates. IMF Country Report, No. 19/35. Washington, D.C.

_____ (2019d). World Economic Outlook: Growth Slowdown, Precarious Recovery. Washington, D.C.

International Renewable Energy Agency (2019). Renewable Energy Statistics 2019. Masdar, Abu Dhabi.

International Trade Centre (2019). Trade Map Database. Available at https://www.trademap.org/Index.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1. Accessed on 10 July 2019.

Inter-Parliamentary Union (2019a). Women in national parliaments as of 1 June 2018 and 1 February 2019. Available at http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm. Accessed on 12 March 2019.

_____ (2019b). Women in politics, map 2019. Available at https://www.ipu.org/resources/publications/infographics/2019-03/women-in-politics-2019. Accessed on 12 March 2019.

Kagan, Sophia (2017). Domestic Workers and Employers in the Arab States: Promising Practices and Innovative Models for a Productive Working Relationship. Beirut: International Labour Organization.

Keen, David (1998). The economic functions of violence in civil wars (special issue). The Adelphi Papers, vol. 38, No. 320.

Lockhart, Dorsey (2019). The Syrian Refugee Crisis in Jordan and its Impact on the Jordanian Economy. Amman: West Asia-North Africa Institute. Available at: https://www.mercycorps.org/sites/default/files/1_SyrianRefugeeCrisisImpactJordanEconomyExecSummary.pdf.

Morgan Stanley Capital International (MSCI) (2019). MSCI emerging markets index (USD), 30 August. Available at https://www.msci.com/documents/10199/c0db0a48-01f2-4ba9-ad01-226fd5678111.

National Development and Reform Commission (2016). The 13th Five-Year Plan for Economic and Social Development of the People's Republic of China (2016–2020). Beijing, China: Central Committee of the Communist Party of China. Available at http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201612/P020161207645765233498.pdf.

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) (n.d.). OAPEC Data Bank System. Available at http://www.oapecorg.org/Home/DataBank. Accessed on 12 June 2019.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2018). OECD Economic Surveys: Tunisia – Overview (March 2018). Paris. Available at https://www.oecd.org/eco/surveys/Tunisia-2018-OECD-economic-survey-overview.pdf.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) (2018). Crude oil price estimation and forecast for 2016-2018. Available at https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm. Accessed on 12 June 2019.

_____ (2019). OPEC Monthly Oil Market Report, May 2019. Vienna. Available at https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.

Palestinian News Agency (2019). Unemployment rate sharply up in Gaza Strip in 2018 to reach 52%. Available at http://english.wafa.ps/page.aspx?id=Mpf8xba108424653513aMpf8xb.

Shuqin, Jin, and Zhou Fang (2018). Zero growth of chemical fertilizer and pesticide use: China's objectives, progress and challenges. Journal of Resources and Ecology, vol. 9, No. 1, pp.50-58.

Stepputat, Finn (2002). Global governance and the new wars: the merging of development and security. Journal of Refugee Studies, vol. 15, No. 1.

Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA) (2019). Quick guide to what and how: unpaid care work – entry points to recognise, reduce and redistribute. Women's Economic Empowerment Series. Stockholm. Available at https://www.oecd.org/dac/gender-development/47565971.pdf.

Trade Statistics of Japan Ministry of Finance (2018). Trade statistics. Available at http://www.customs.go.jp/toukei/info/index_e.htm. Accessed on 12 May 2019.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA) (2017). World Population Prospects: The 2017 Revision. New York. Available at https://population.un.org/wpp/Publications.

_____ (2019a). Project LINK meeting 2019, Economic Analysis and Policy Division and the University of Toronto. Available at https://www.un.org/development/desa/dpad/project-link.html.

_____ (2019b). World Economic Situation and Prospects as of mid-2019. New York. Available at https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/WESP2019MYU_Report.pdf.

_____ (2019c). World Economic Situation and Prospects 2019. New York. Available at: https://www.un.org/development/desa/publications/publication/world-economic-situation-and-prospects-2019.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2017). The social impacts of energy subsidy reform in the Arab region. E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.5. Beirut. ESCWA, 2017c.

_____ (2018). A model with heterogeneous agents to study pension reforms: a theoretical presentation and application using Tunisian data. E/ESCWA/EDID/2018/TP.7. Beirut. ESCWA, 2018a.

_____ (2019a). Arab Horizon 2030: Digital Technologies for Development. E/ESCWA/TDD/2017/3. Beirut.

_____ (2019b). Assessing the economic implication of energy reform in the Arab countries: the case of Tunisia. E/ESCWA/EDID/2019/WP.9. Beirut.

United Nations, Educational, Scientific and Cultural Organization (n.d.). Education and Illiteracy by Country Database. Available at http://uis.unesco.org/en/country/qa?theme=education-and-literacy. Accessed on 25 June 2019.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) (2019). UNIDO Statistics Data Portal. Available at https://stat.unido.org/?_ga=2.62132012.1283461691.1562152199-1664124741.1562152199. Accessed on 25 June 2019.

United States Commodity Futures Trading Commission (CFTC) (2019a). Commitments of traders, disaggregated futures only reports, oil price data. Available at https://www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalCompressed/index.htm. Accessed on 14 June 2019.

_____ (2019b). Legacy commitments of traders report futures only – Chicago board of trade. Available at https://www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalViewable/cot060419. Accessed on 1 February 2019.

United States Energy Information Administration (EIA) (2019a). How much shale (tight) oil is produced in the United States? Available at: https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=847&t=6. Accessed on 25 June 2019.

_____ (2019b). Petroleum and other Liquids Database, spot prices. Available at https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm. Accessed on 25 June 2019.

World Aluminium (2019). World Aluminium, primary aluminium production. Available at http://www.world-aluminium.org/statistics/. Accessed on 25 June 2019.

World Bank (2019a). Access to electricity (% of population) Data. Available at https://data.worldbank.org/indicator/eg.elc.accs.zs. Accessed on 25 June 2019.

_____ (2019b). CO2 emissions (metric tons per capita). Available at https://data.worldbank.org/indicator/en.atm.co2e.pc. Accessed on 20 June 2019.

_____ (2019c). Commodity Markets, Commodity prices, Natural gas prices, and phosphate prices and exports data. Available at https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets. Accessed on 20 June 2019.

_____ (2019d). Regional Profile of Arab World: Doing Business 2019: Training for Reform, 16th edition. Washington, D.C. Available at https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Profiles/Regional/DB2019/Arab-World.pdf.

_____ (2019e). TC data 360: Energy intensity level of primary energy (MJ/$2011 PPP GDP). Available at https://tcdata360.worldbank.org/indicators/ener.int.prim?country=BRA&indicator=1283&viz=line_chart&years=1990,2015. Accessed on 15 March 2019.

_____ (2019f). World Development Indicators Database. Available at https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators. Accessed on 18 May 2019.

_____ (2019g). World Development Indicators Database, labor force participation rate, total (% of total population ages 15+) (modeled ILO estimate). Available at https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.ZS?end=2018&locations=1A&start=1990&view=chart. Accessed on March 2019.

_____ (2019h). World Development Indicators Database, unemployment, youth total (% of total labor force ages 15-24) (modeled ILO estimate). Available at https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS. Accessed on 15 March 2019.

_____ (2019i). Doing Business 2019: Training for Reform, 16th edition. Washington, D.C. Available at https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2019.

_____ (2019j). Ease of doing business ranking & ease of doing business score. Available at https://www.doingbusiness.org/en/data/doing-business-score?topic=. Accessed on 25 June 2019.

World Economic Forum (WEF) (2018). The Global Gender Gap Report 2018. Geneva.

# الملحق

## معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة، بحسب البلد، 2014-2018

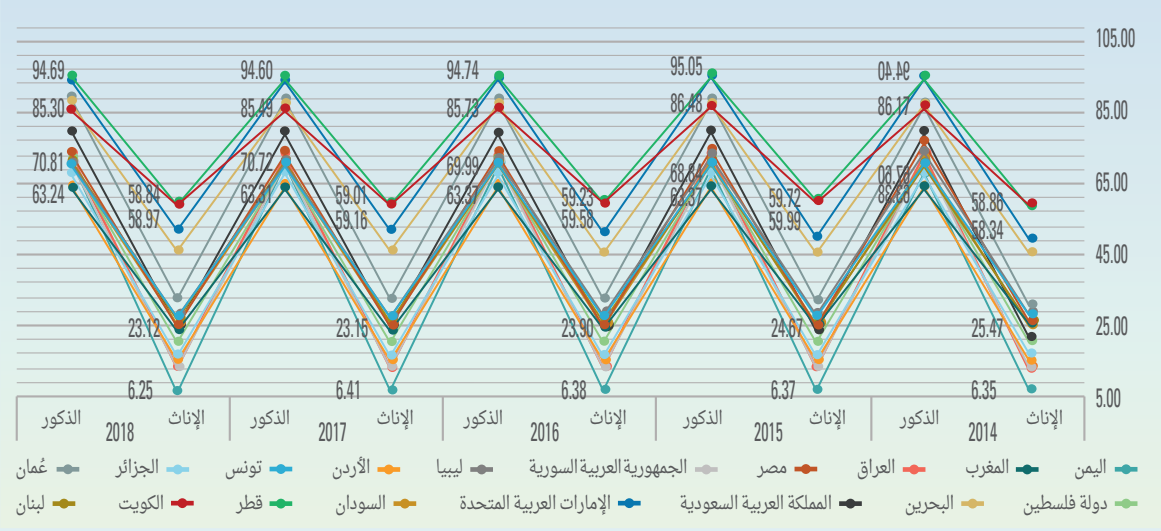


**المصدر:** البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم. متاحة على: https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators. (بتاريخ 18 أيار/مايو 2019)

## معدلات بطالة الإناث والذكور، بحسب البلد، 2014-2018

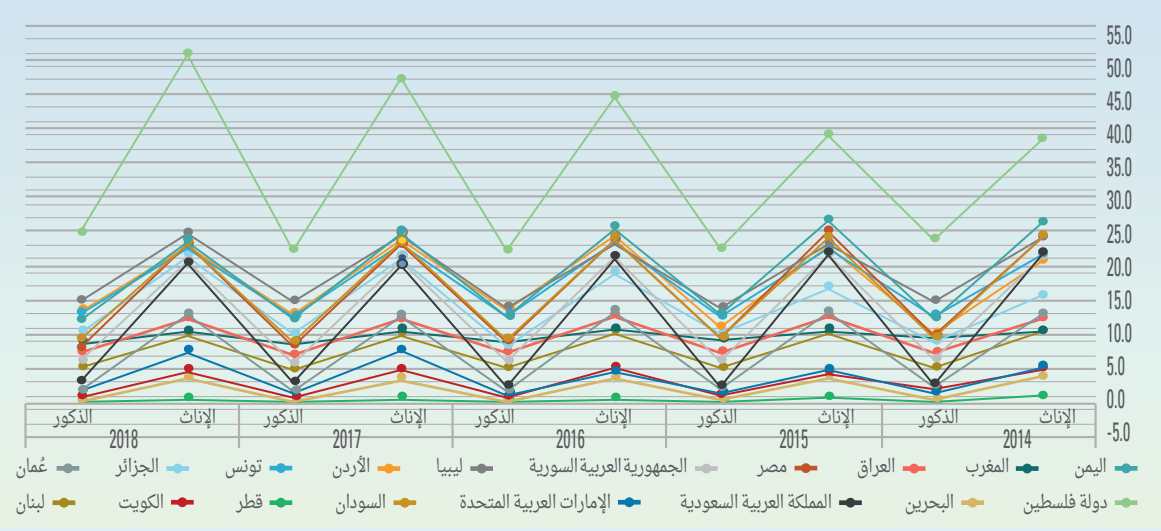


**المصدر:** منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات ILOSTAT. متاحة على: https://www.ilo.org/ilostat (بتاريخ 18 أيار/ مايو 2019).

# مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

## 1. الأردن

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
دائرة الإحصاءات العامة
الحسابات القومية
جداول الحسابات السنوية

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
دائرة الإحصاءات العامة
الأرقام القياسية 2018

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
البنك المركزي الأردني
البيانات الاقتصادية والمالية

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
البنك المركزي الأردني
النقود والبنوك، عرض النقد

**الأوضاع المالية**
دائرة الموازنة العامة
التقرير السنوي
قانون رقم (1) لسنة 2019 قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019

## 2. الإمارات العربية المتحدة

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
إحصائيات ميزان المدفوعات السنوي
التطورات في ميزان المدفوعات (آذار/مارس 2019)

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
التقرير السنوي 2018

وزارة الاقتصاد، قسم الدراسات والسياسات الاقتصادية
الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم: إدارة التحديات والفرص في ظل التغيرات العالمية

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
الأسعار والمؤشرات

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
التقرير الاقتصادي الربعي (الربع الرابع 2018)

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
التقارير السنوية
إحصائيات ميزان المدفوعات السنوي

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
الإحصائيات الشهرية
الإجماليات النقدية في دولة الإمارات (آذار/مارس 2019)

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية
الميزانية الاتحادية

## 3. البحرين

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
مصرف البحرين المركزي
النشرة الإحصائية (أيار/مايو 2019)

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
مجلس التنمية الاقتصادي
تقرير الربع السنوي الثاني لمملكة البحرين لعام 2018 (حزيران/يونيو 2018)
تقرير الربع السنوي الرابع لمملكة البحرين لعام 2018 (كانون الأول/ديسمبر 2018)

وزارة المالية والاقتصاد والوطني
التقرير الاقتصادي للربع السنوي الأول (حزيران/يونيو 2019)

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، منصة البحرين المفتوحة
الرقم القياسي لأسعار المستهلك، 2016، 2017، 2018

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
مصرف البحرين المركزي
ميزان المدفوعات
النشرة الإحصائية (آذار/مارس 2019)

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
مصرف البحرين المركزي
النشرة الإحصائية (أيار/مايو 2019)

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية والاقتصاد الوطني
الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2016 و2017
إجمالي الإيرادات والمصروفات العامة المقدّرة للسنة المالية 2018

## 4. تونس

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
إحصائيات تونس
إنتاج ومبادلات النفط الخام

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
البنك المركزي التونسي
الإحصائيات النقدية والاقتصادية والمالية

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
إحصائيات تونس
تطور مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب سنة الأساس
النشرة الشهرية للإحصائيات (كانون الأول/ديسمبر 2018)
http://www.ins.tn/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%8C-%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1-2018

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
البنك المركزي التونسي
القطاع الخارجي، ميزان المدفوعات
الإحصائيات النقدية والاقتصادية والمالية
تطور أهم دفوقات وحواصل المدفوعات الخارجية
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tab_trimestriel.jsp?params=PL120010,PL120020,PL120030&cal=t&page=P120&tab=040&pos=3

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
البنك المركزي التونسي
إحصاءات القطاع النقدي
الحسابات التحليلية للقطاع المصرفي

تطور أهم دفوقات وحواصل المدفوعات الخارجية
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tab_trimestriel.jsp?params=PL120010,PL120020,PL120030&cal=t&page=P120&tab=040&pos=3

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية
حوصلة نتائج المالية العمومية: ميزانية الدولة
http://www.finances.gov.tn/ar/les-indicateurs/hwslt-ntayj-almalyt-almwmyt-myzanywt-aldwwlt

## 5. الجزائر

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
بنك الجزائر
النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44 (كانون الأول/ديسمبر 2018)

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
الديوان الوطني للإحصاءات
الحسابات الوطنية الفصلية، العدد 838، الربع الثالث 2018

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
الديوان الوطني للإحصاءات
مؤشر أسعار الاستهلاك، العدد 277 (كانون الأول/ديسمبر 2018)

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
الديوان الوطني للإحصاءات
الحسابات الوطنية الفصلية، الفصل الأول 2019

بنك الجزائر
النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 41 (آذار/مارس 2018)

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
بنك الجزائر
النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44 (كانون الأول/ديسمبر 2018)

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية
تقرير تقديم مشروع قانون المالية لعام 2018 والتوقعات للفترة 2019-2020

الأمانة العامة للحكومة
الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019 (ص. 28)
الجريدة الرسمية، العدد 79 (كانون الأول/ديسمبر 2018)

## 6. جزر القمر

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
البنك المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي لعام 2017

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
البنك المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي لعام 2017

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
البنك المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي لعام 2017
النشرة الفصلية، رقم 21 (كانون الأول/ديسمبر 2018)

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
البنك المركزي لجزر القمر
الإحصاءات النقدية
إجمالي الكتلة النقدية

**الأوضاع المالية**
البنك المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي لعام 2016

البنك المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي لعام 2017

وزارة المالية والميزانية وقطاع البنوك
النشاط المالي لعام 2018

## 7. الجمهورية العربية السورية

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
المكتب المركزي للإحصاء
الأرقام القياسية

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
المكتب المركزي للإحصاء
الأرقام القياسية

## 8. جيبوتي

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
البنك المركزي الجيبوتي
التقرير السنوي 2017

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
البنك المركزي الجيبوتي
التقرير السنوي 2017

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
البنك المركزي الجيبوتي
التقرير السنوي 2017

معهد جيبوتي الوطني للإحصاء
الكتاب الإحصائي 2018 http://www.insd.dj/assets/doc/Annuaire_Statistique_2018.pdf

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
البنك المركزي الجيبوتي
النشرة الشهرية

**الأوضاع المالية**
البنك المركزي الجيبوتي
التقرير السنوي 2017

معهد جيبوتي الوطني للإحصاء
الكتاب الإحصائي 2018 http://www.insd.dj/assets/doc/Annuaire_Statistique_2018.pdf

## 9. السودان

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي، العدد 4، 2018

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي، العدد 4، 2018
التقرير السنوي للعام 2018
النشرة الاقتصادية، العدد 1، 2019

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
السودان، مدخل البيانات
مؤشر أسعار الاستهلاك (2016-2017)

بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي، العدد 4، 2018

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
بنك السودان المركزي
التقرير السنوي 2018

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
بنك السودان المركزي
النشرة الاقتصادية، العدد 3، 2019

**الأوضاع المالية**
بنك السودان المركزي
التقرير السنوي 2017

بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي

## 10. الصومال

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية
مديرية الإحصاءات الوطنية
الناتج المحلي الإجمالي

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية
مديرية الإحصاءات الوطنية
مؤشر أسعار الاستهلاك

## 11. العراق

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
البنك المركزي العراقي
النشرة الإحصائية السنوية (2015 و2016 و2017)

شركة تسويق النفط (SOMO)

صادرات العراق من النفط الخام (أيار/مايو 2019)

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء
التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
البنك المركزي العراقي
البيانات الاقتصادية والإحصائية - مؤشر الأسعار

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
البنك المركزي العراقي
ميزان المدفوعات العراقي

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
البنك المركزي العراقي
القطاع النقدي، المؤشرات النقدية

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية
تقارير إدارة الميزانية http://mof.gov.iq/obs/ar/pages/otherreports.aspx

## 12. عُمان

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
البنك المركزي العُماني
النشرة الإحصائية الفصلية 2019

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
النشرة الإحصائية الشهرية، حزيران/يونيو 2019
التقرير السنوي 2018

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في السلطنة
النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الثاني/يناير 2019

البنك المركزي العُماني
النشرة الإحصائية الفصلية، كانون الأول/ديسمبر 2018

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
البنك المركزي العُماني
النشرة الإحصائية الفصلية، آذار/مارس 2019

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
البنك المركزي العُماني
جميع المؤشرات
المؤشرات النقدية، السيولة المحلية (M2) (حزيران/يونيو 2019)

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية
الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية 2018
الميزانية العامة للدولة 2019: الاستدامة المالية والاقتصادية

## 13. دولة فلسطين

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
سلطة النقد الفلسطينية
الإحصائيات، البيانات السنوية - الحسابات القومية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2018 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2019

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
سلطة النقد الفلسطينية
البيانات الإحصائية الشهرية والربعية
الأسعار، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
إحصاءات تراكمية ربعية
النتائج الأولية لميزان المدفوعات الربعي لفلسطين

**الأوضاع المالية**
سلطة النقد الفلسطينية
المالية العامة
التقارير المالية

## 14. قطر

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
جهاز التخطيط والإحصاء
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018-2020

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
جهاز التخطيط والإحصاء
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018-2020

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
جهاز التخطيط والإحصاء
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018-2020

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
مصرف قطر المركزي
ميزان المدفوعات

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
مصرف قطر المركزي
النشرة النقدية الشهرية، أيار/مايو 2019

**الأوضاع المالية**
مصرف قطر المركزي
النشرات الإحصائية الفصلية

جهاز التخطيط والإحصاء
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018-2020

وزارة المالية
ميزانية قطر 2019

## 15. الكويت

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
بنك الكويت المركزي
الإحصائية الفصلية الخاصة

الإدارة المركزية للإحصاء
ميزان المدفوعات الربعي في الكويت

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
الإدارة المركزية للإحصاء

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالأسعار الجارية والثابتة، الربع الرابع، 2018
تقديرات الناتج المحلي الإجمال الربعي بالأسعار الجارية والثابتة، الربع الأول، 2019

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
الإدارة المركزية للإحصاء
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
بنك الكويت المركزي
ميزان المدفوعات الربعي في الكويت

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
بنك الكويت المركزي
الإصدارات الإحصائية الشهرية
الجدول 2: عرض النقد (نيسان/أبريل 2019)

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية
الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2018/2017
موازنة 2019: تحفيز نمو الاقتصاد

## 16. لبنان

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
إدارة الإحصاء المركزي
تقديرات الحسابات القومية لعام 2017

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
إدارة الإحصاء المركزي
مؤشر أسعار الاستهلاك

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
مصرف لبنان
القطاع الخارجي وميزان المدفوعات

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
مصرف لبنان
الإحصاءات والبحث
Monetary Aggregates and Counterparts, M2

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية
العرض السنوي للمالية العامة 2017
موازنة المواطنة والمواطن: لبنان 2018

## 17. ليبيا

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
مصرف ليبيا المركزي
إدارة البحوث والإحصاء
النشرة الاقتصادية، الربع الأول 2019

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
مصرف ليبيا المركزي
إدارة البحوث والإحصاء
النشرة الاقتصادية، الربع الأول 2019

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
مصرف ليبيا المركزي
إدارة البحوث والإحصاء
النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2018

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
مصرف ليبيا المركزي
إدارة البحوث والإحصاء
النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2018

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
مصرف ليبيا المركزي
إدارة البحوث والإحصاء
النشرة الاقتصادية، الربع الأول 2019

**الأوضاع المالية**
مصرف ليبيا المركزي
النشرة الاقتصادية

## 18. مصر

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية، أيار/مايو 2019

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية، أيار/مايو 2019

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية، أيار/مايو 2019

**الأوضاع المالية**
وزارة المالية
مبادرة الشفافية
موازنة المواطن للعام المالي 2018-2019

وزارة المالية
التقرير المالي الشهري، آذار/مارس 2019
منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2020/2019

## 19. المغرب

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
بنك المغرب
التقرير السنوي لسنة 2016

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
المندوبية السامية للتخطيط
الحسابات الوطنية للقطاع المؤسساتي 2017

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
المندوبية السامية للتخطيط
مؤشر أسعار الاستهلاك

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
بنك المغرب
تقرير حول السياسة النقدية 2019

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
بنك المغرب
المؤشرات الرئيسية للإحصاءات النقدية (أيار/مايو 2019)

**الأوضاع المالية**
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
الإحصائيات الاقتصادية والمالية، المالية العامة 2016-2017

الخزينة العامة للمملكة
النشرة الشهرية لإحصاءات المالية العامة، كانون الأول/ديسمبر 2018

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
الجريدة الرسمية، النشرة العامة، العدد 6736 مكرر (21 كانون الأول/ديسمبر 2018)

## 20. المملكة العربية السعودية

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
مؤسسة النقد العربي السعودي
الإحصاءات السنوية 2018

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
مؤسسة النقد العربي السعودي
الإحصاءات السنوية 2018

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
مؤسسة النقد العربي السعودي
الإحصاءات السنوية 2018

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
مؤسسة النقد العربي السعودي
الإحصائيات الشهرية

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
مؤسسة النقد العربي السعودي
النشرة الإحصائية الشهرية (أيار/مايو 2019)
عرض النقود

**الأوضاع المالية**
الهيئة العامة للإحصاء
بيانات الميزانية

وزارة المالية
بإنفاق يتجاوز سقف التريليون ريال المملكة تعلن ميزانية العام المالي 2019
البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2019

## 21. موريتانيا

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
البنك المركزي الموريتاني
النشرة الإحصائية الفصلية (الفصل الثاني 2018)

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
البنك المركزي الموريتاني
التقرير السنوي 2018

**معدل تضخم أسعار الاستهلاك**
وزارة الاقتصاد والمالية، المكتب الوطني للإحصاء
المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (كانون الأول/ديسمبر 2018)

**ميزان التجارة والحساب الجاري**
البنك المركزي الموريتاني
التقرير السنوي 2017

**المؤشر النقدي: المعروض النقدي**
البنك المركزي الموريتاني
النشرة الإحصائية الفصلية (الفصل الثاني 2018)

**الأوضاع المالية**
قانون الأعمال في أفريقيا الفرنكوفونية
الأوضاع المالية لعام 2017
الأوضاع المالية لعام 2019

## 22. اليمن

**إجمالي إيرادات الصادرات النفطية**
البنك الدولي
تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية 2019

**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 39 (كانون الأول/ديسمبر 2018)

يقدر مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2019 أن المنطقة العربية شهدت انتعاشاً اقتصادياً بمعدل نمو بلغ 2.3 في المائة في عام 2018، مقابل 1.7 في المائة في العام السابق. ويُعزى هذا الانتعاش إلى حدٍ كبير إلى نمو مصدره قطاع الهيدروكربون في بلدان المنطقة المصدّرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي سجلت زيادة ضخمة في إنتاج النفط وفي إيراداتها من الصادرات النفطية. وفي المقابل، بقيت البلدان التي تعتمد بشدة على استيراد النفط عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار العالمية للوقود. فتفاقمت حالات العجز في الحسابات الجارية لتلك البلدان وازداد دينها العام، ما ساهم في تضييق الحيز المتاح لها على صعيد السياسات. وقد ألقى نظام إعانات الطاقة أعباءً كبيرة على إيرادات الحكومات خلال العقود الماضية.

يبحث المسح في آثار إصلاحات نظام دعم الطاقة على صعيد الاقتصاد الكلي من خلال دراسة حالة بلدين هما تونس (مستورِد للنفط) والمملكة العربية السعودية (مصدِّر للنفط). وأظهرت عمليات المحاكاة أن تخفيض الدعم على الطاقة يُحدث حيزاً مالياً للحكومات. وإذا ما وُظفت مبالغ «الوفورات» كلها في الحد من العجز المالي، سيكون من الممكن تعزيز الاستدامة المالية، إلا أن ذلك سيؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. ويبحث المسح في آثار مختلف السياسات من خلال تقييم خيارات الإصلاح التي تعزز التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

19-00879